مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling
WCLAC

النشرة السنوية 2024

معاناة مضاعفة: احتلال استعماري وهياكل أبوية – نساء فلسطين يناضلن من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2025

تحرير النشرة

إشراف وتحرير

صابرين سالم

الإشراف العام

رندة سنيورة

المديرة العامة للمركز

تدقيق لغوي

إياد الرجوب

تصميم

عماد أبوبكر

ISBN 5-00-354-9950-978

مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal Aid and Counselling
WCLAC

ملاحظة: المقالات المنشورة في هذه النشرة تُعبّر عن آراء أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

فهرس المحتويات

افتتاحية النشرة	2
جهـود مركـز المرأة في إيصـال أصوات النسـاء الفلسـطينيات من خلال المناصـرة الدولية	6
جهود مركز المرأة في المناصرة المحلية	16
جهود مركز المرأة في التمكين والتفعيل المجتمعي	39
شبكات الحماية والفاعلون/ات المجتمعيون/ات	55
الخدمات القانونية والاجتماعية المقدمة للنساء	24
الإنتاج المعرفي "كتب.. تقارير.. دراسات"	65
عضوات وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للمركز	70

افتتاحية النشرة

افتتاحية النشرة السنوية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – 2024

رندة سنيورة

المديرة العامة

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة على قطاع غزة، واستهداف المدنيين الفلسطينيين بشكل منهجي، تواجه النساء الفلسطينيات تحديات غير مسبوقة، تجمع بين القمع السياسي والتمييز الاجتماعي. لقد كان العام 2024 شاهدًا على مستويات غير مسبوقة من العنف والانتهاكات، حيث أصبح قطاع غزة ساحة للدمار والتجويع، وسجل الاحتلال أرقامًا قياسية في استهداف النساء، سواء عبر القصف المباشر، أم التهجير القسري، أم استخدام العنف الجنسي كأداة للقمع والإرهاب.

النساء الفلسطينيات، وخاصة في غزة، وجدن أنفسهن في قلب الكارثة الإنسانية، يتحملن أعباء النزوح المتكرر، وفقدان أفراد الأسرة، والعيش في ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة. في عام واحد فقط، أنجبت أكثر من 55 ألف امرأة في ظل ظروف صحية غير إنسانية، حيث تفتقر المستشفيات والمراكز الصحية إلى أبسط الإمكانيات بسبب الاستهداف الإسرائيلي الممنهج. كما حرمت 150 ألف أم من القيام بالرضاعة الطبيعية بسبب سياسة التجويع وانعدام الغذاء والمياه النظيفة. إضافةً إلى ذلك، تحمّلت النساء مسؤوليات مضاعفة في ظل الإصابات الجماعية، وأصبحن معيلات لأسرهن بعد استشهاد أزواجهن، ما زاد من معاناتهن الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق المظلم، واصل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عمله الحثيث للدفاع عن حقوق النساء الفلسطينيات، من خلال تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية، ورصد وتوثيق الانتهاكات، وقيادة حملات المناصرة على المستويين المحلي والدولي. لقد سخر المركز جهوده لمطالبة المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها في وقف الإبادة الجماعية، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، وإشراك النساء في عملية إعادة الإعمار وصنع القرار.

كما وضع المركز خطة طوارئ استجابةً للواقع المتغير، حيث واجهت النساء في الضفة الغربية أيضًا تصعيدًا غير مسبوق، من اقتحامات يومية واعتقالات، إلى إرهاب المستوطنين وعزل مدينة القدس عن باقي المناطق الفلسطينية. ورغم كل التحديات، تبنى المركز سياسة مرنة، عدّل من خلالها تدخلاته لضمان تقديم الدعم المستمر للنساء في ظل هذه الأوضاع القاسية.

إلى جانب ذلك، واصل المركز جهوده الحثيثة على المستوى الوطني، عبر تعزيز الائتلافات النسوية والضغط من أجل إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، رغم العرقلة المستمرة لهذا القانون الحيوي الذي يمثل حجر الأساس في حماية النساء من العنف والتمييز الممنهج.

هذه النشرة ليست مجرد توثيق لإنجازات المركز، بل هي شهادة حية على صمود النساء الفلسطينيات، وعلى معركتهن المستمرة من أجل حقوقهن، رغم الدمار والتشريد والممارسات القمعية. إنها دعوة لمواصلة النضال، والتأكيد على أن المرأة الفلسطينية لم تكن يومًا ضحية صامتة، بل كانت دائمًا في الصفوف الأولى للمواجهة، تقود، وتبني، وتصنع مستقبلًا أكثر عدلًا.

إننا نأمل أن تسهم هذه النشرة في تعزيز التضامن مع قضايا النساء الفلسطينيات، وتوسيع دائرة التأثير نحو مجتمع أكثر عدالة ومساواة، حيث تنال النساء حقوقهن، بعيدًا عن الاحتلال والقهر الاجتماعي.

أنا والمركز في سطور

بقلم المحامية: هيام قعقور

بـدأت رحلـة عملي في مركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي منذ أعوام طويلة، وهو مؤسسـة غيـر حكومية تعمل فـي مجال حقـوق المرأة، وتهدف إلى تعزيز المسـاواة بين الجنسـين وحماية حقوق النسـاء والفتيات والفئـات المنتهكة حقوقهـن، وينفـرد المركز بعمله فـي تقديم خدمات قانونيـة واجتماعية خاصة للنسـاء اللواتي يواجهـن تحديات قانونية واجتماعيـة بسـبب العنـف أو التمييز القائم عليهـن من بين فئات المجتمع الذي تسـيطر عليه الذكورية والعشـائرية، وأكثر الفئـات ضعفـا هـن النسـاء، والمجتمع يقسـو عليهـن وينتهك حقوقهن بشـكل كبيـر، وحياتهـن رهن للذكور والعشـائر يتحكمـون فـي حياتهن وقراراتهـن ويصدرون بحقهن الأحـكام وفقا لعادات باليـة لا علاقة لها بإنسـانيتهن وكرامتهن.

أرغـب بمشـاركتكم تجربتـي هـذه في العمل قبـل مغادرتـي المركز، حيـث إن هذا العـام هو الأخيـر، وأنا أفتخـر بعملي بمركـز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعـي، حيث كان لي المنارة التـي أضاءت لي طريق عملـي القانوني والحقوقي، ولا يمكـن لـي بـأي حـال من الأحـوال أن أنكر فضـل العمـل بالمركـز وقناعتي بعملـي فيه وبرسـالته ورؤيتـه وأهدافه وبرامجـه، وقـد أعطانـي التحدي والقـوة اللذين امتلكتهمـا خلال هذه الأعـوام الطوال.

وقـد انضممـت الى أسـرة مركز المرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي منذ عـام 1994 بعملي مياومة حتـى عام 1997، وكان عـدد أفـراد طاقـم العمل لا يتجـاوز ال 10، وكان مركزه ضاحية البريـد بيت حنينا، وعملت في برامـج التوعية القانونية وتقديم الاستشـارة القانونية.

ثـم تطـور الأمر بحيـث أصبحت أمثل النسـاء فـي المحاكـم الشـرعية والدفاع عنهـن وعن حقوقهـن بالقضايا الشـرعية، وكان ذلـك فـي عام 1997، واسـتمر العمـل بتقديم الخدمات والاستشـارات القانونية، وقد سـاعدني ذلـك على تطوير شـخصيتي وزيـادة المعرفة لـدي بالمرافعة والمدافعـة أمام الهيئـات القضائية.

وكذلـك التوعيـة القانونيـة لمجموعـات مـن ربات بيـوت في مواقـع مختلفة لمؤسسـات شـريكة تعمل بالبلـد، وكذلك التدريـب المتخصـص في القانون لعيـادات القانون في الجامعات منهـا جامعة الخليل وجامعة أبو ديس، واسـتمر عملي علـى هذا النحـو حتى أصبح هـذا البرنامج مـع وحدة الضغـط والمناصرة.

ورغـم الأعاصيـر التـي تعـرض لهـا المركز من مجتمـع ذكـوري وعشـائري، إلا أن هـذه الأعاصيـر زادت من قوتـه وتحديه واسـتمراريته وبقائـه قويا يواجه كل شـيء بطـرق قوية، وقد كبر المركز واكتسـب مصداقية مجتمعية ومع المؤسسـات فـي البلـد، وأصبح الجميع يطلب مشـاركة المركز بنشـاطاته في مواقعهم، أيضـا كان هناك تحويـل للمتوجهات اللواتي يحتجـن المسـاعدة القانونيـة للمركـز مـن خلال هذه المؤسسـات المحـولات منها، وأصبـح عنوانًـا موثوقًـا للجميع من مؤسسـات وأفراد.

وقـد شـاركت فـي تطوير العمل مـع المركز من خلال تطويـر أهدافه وبرامجه والتخطيط الاسـتراتيجي، وهـذه من ميزات مركـز المـرأة، حيث إنه يشـارك الطاقم بوضع الخطـط الاسـتراتيجية ولا تقتصر فقط على الهيئـات العليا.

وقـد تضاعـف عدد العاملين وعدد البرامـج والوحدات داخل المركز، بحيـث أثبت مركز المرأة للإرشـاد القانوني والاجتماعي أنـه قابـل للتطـور والتغيير وفق حاجـة المجتمع لمنع العنف بكل أشـكاله ودون تمييز، ولمصلحة النسـاء، مـن خلال إدخال برامج تتناسـب مع حال المجتمع الفلسـطيني، وقد أدخل عدة برامج وفقا لمسـتجدات الواقع الفلسـطيني، على سـبيل المثـال فـي الانتفاضـة الثانية تعطلت الحياه العامة بسـبب الاجتياح الإسـرائيلي للضفـة الغربية جميعهـا، فعمل المركز بالصحة النفسـية مع النسـاء ومع المسـعفين ومع الاختصاصيين الاجتماعيين من أجل توفير برامج تدعم النسـاء نفسـيا واجتماعيا أثنـاء الاجتياح وبعده.

كذلـك مـن خلال العمل لسـنوات الطوال فـي المركز كان هناك أثر على حياة النسـاء من خلال العمل علـى تعديل وتغيير القوانيـن السـائدة بالبلد، وتواجـد المركز في كثير من الائتلافـات المحلية والإقليمية والدولية من أجـل النهوض بالواقع القانونـي لهن وتشـكيل عملية ضغط على المشـرع من أجل تحقيق العدالة للنسـاء ورفع الظلم والعنـف والتمييز عنهن.

نعـم لا يوجـد تأثيـر كبير على تغييـر القوانين وعـدم إقرار قوانيـن تتعلق بالعنف ضد النسـاء، منها قانون حماية الأسـرة مـن العنـف، إلا أن المجتمـع أصبـح يتحدث بذلـك وأكثـر معرفة ووعيـا بذلك، منتظريـن إقـرار القانون لمعاقبـة الجاني وإنصـاف الضحيـة، وقد صدرت بعـض التعميمات والقرارات بقانون، منها سـن الحضانة وسـن الـزواج، إلا أنها لا تكفي لتحقيـق العدالـة ومـا زال هناك عمل كثيـر لتحقيق المسـاواة والعدل بين فئـات المجتمع.

وكذلـك مـن ضمن الأمور التي نجـح فيها مركز المرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي وصارت ضمن نهـج عمل المركز أن أصل كل مشـكلة قانونية هو مشـكلة اجتماعية، وربما سـوء فهم بين الطرفين، فقد تم إنشـاء دوائر الإرشـاد والإصلاح الأسـري بالمحاكـم الشـرعية، التي أعطـت دورًا لحل المشـاكل ومحاولـة لتقريب وجهات النظـر بين الطرفيـن قبل اللجوء للمحاكـم، والنسـاء أصبحن يتوجهن بشـكل أكبر للمحاكـم دون خوف أو تردد للمطالبـة بحقوقهن، علما أن العرف السـائد كان يقضـي بـأن المـرأة إذا توجهـت للمحكمـة فلا يجوز أن تعـود لبيت الزوجيـة، وتعتبر قد خرجـت عن عرف البلـد، بينما اليـوم نجـد أن النسـاء يتوجهن للمحكمة دون التأثر بشـيء، حيـث أصبحن أقوى وأكثـر جرأة للمطالبة بهـذه الحقوق.

كذلـك كانـت لـدي تجربة مميزة، حيث عملت 6 سـنوات تقريبا في رئاسـة الوحـدة، وقد أعطيت هذه الفرصـة وكانت تجربة مميـزة تعلمـت منها الكثيـر إداريا والعمل مع فريـق العمل بمختلف أفكاره وأماكـن تواجده، وقد كان تحديًا صعبًا بالنسـبة إلـي، خاصـة أنني أسـكن في منطقة الخليـل والعمل في رام اللـه، فقد كنت يوميـا خلال أيام العمل أغـادر الخليل إلى رام اللـه رغـم بعـد المسـافة والمعيقـات بالطرق إلا أنني اسـتطعت الثبـات في عملـي، وكان هناك دعم لـي من قبل الـزملاء والزمـيلات بالمركـز إداريـا وبرامجيا، وفي عـام 2012 قـررت أن أعود لمهنتي التي أحبها بشـغف وهـي التواجد بالمحاكـم مـع النسـاء، حيـث إن العمـل الإداري ممتـع ولكن متعتـي أنا بعملـي كمحامية تدافع عـن حقوق النسـاء أكثر، وعـدت إلى موقعـي الذي أحـب بإرادتي ودعم مـن إدارة المركز.

عـدت إلـى الميدان حيث أحـب أن أكون وبقيت منذ ذلـك التاريخ وأنا مسـتمتعة بذلك، وأحترم زملائـي وزميلاتي بالعمل بـكل مناصبهـم وأماكـن عملهم وفي كل قضية كنت اكتسـب خبرة ومهارة جديدة وأطور من نفسـي ومن شـخصيتي.

لذلـك كلـه أكتب اليوم عن تجربة سـنوات طويلة بشـكل مختصر جدا، وآخر كتابة ومشـاركة لي سـتكون معكـم لأعبر فيها عـن شـكري العميـق وامتناني وفخري واعتـزازي بالعمل مع المركـز طيلة هذه الأعـوام، لما قُدم لي أثناء سـنوات العمل مـن الجميـع، حيـث إن هذه سـنة الحيـاة، أجيال تسـلم لأجيـال، والأجيال الشـابة هي بحاجه وتسـتطيع العمـل وفق رؤيا ورسـالة متطـورة ومختلفـة عمـا كنا عليـه وأتمنـى أن أرى المركز يكبـر ويتطور بشـكل أكبر وبرامـج أكبر وأنا علـى ثقه أن المؤسسـة ستسـتمر بذلـك وتراعي احتياجـات المجتمع وتضع خططا متناسـبة مع الاسـتمرارية، والعمل بشـكل أفضل فـي الأعـوام القادمة وسـوف أكـون جزءًا منكـم، فحتى لو غادرت أغادر جسـدا وليـس فكرا أو رسـالة أو أهدافًا.

أشـكر الجميـع من أعمـاق قلبي، من زميلاتـي وزملائي العاملين إلـى الهيئة الإداريـة إلى مجلـس الإدارة، وأتمنى لكم دوام النجـاح وأن أراكـم في أكبر مركز قيـادي بالبلد.

جهود مركز المرأة في إيصال أصوات النساء الفلسطينيات من خلال المناصرة الدولية

لقاءات دولية

مركـز المرأة يُشـارك في فعاليات أسـبوع المرأة والـسلام والأمن فـي نيويورك

تضمنـت المشـاركة عقـد 25 لقـاءً ضمـن فعاليـات أسـبوع المـرأة والـسلام والأمـن فـي نيويـورك مع وفود مـن الـدول الأعضاء في مجلـس الأمـن، ونائبة الأمين العـام للأمم المتحدة وبعـض المقررين الخاصيـن، ركـز على تأثيـر الانتهاكات الإسـرائيلية على حقوق النسـاء الفلسـطينيات بشـكل عام والنسـاء في قطاع غزة بشـكل خاص في ظل حـرب الإبادة.

جولـة مناصـرة إلـى المملكـة المتحـدة بهـدف تسـليط الضوء علـى التأثير الجنسـاني للاحتلال الإسرائيلي

قـام المركـز بالشـراكة مـع منظمـة العمل مـن أجل الـسلام والأمن GAPS ، بجولـة مناصـرة إلـى المملكـة المتحـدة هدفت إلى تسـليط الضـوء علـى التأثير الجنسـاني للاحـتلال الإسـرائيلي والدعـوة إلى اتخـاذ إجـراءات دوليـة لدعـم النسـاء الفلسـطينيات وإنهـاء الإبـادة الجماعية. خلال الرحلة، اسـتضاف المركز خلال إحدى فعالياته برلمانيين للتركيـز علـى الانتهـاكات القائمة على النـوع الاجتماعي ضد النسـاء الفلسـطينيات، والتقـى بمفوضيـة الأمـم المتحدة السـامية لحقوق الإنسـان ووزارة الخارجيـة والتنميـة البريطانية لمناقشـة تعزيـز تقارير الأمـم المتحـدة وتمويل المبـادرات المجتمعية، واسـتضاف نشـاطا مشـتركًا فـي كلية لنـدن للاقتصـاد حول اسـتخدام العنف الجنسـي فـي الصـراع، داعيًا إلـى اتخاذ إجـراءات دوليـة عاجلة.

المركـز يُواصل توثيق وتحليل الانتهاكات الإسـرائيلية ضد النسـاء الفلسـطينيات فـي الضفة الغربيـة وقطاع غزة

يوثّـق المركـز تأثيـر الانتهـاكات الإسـرائيلية لحقـوق الإنسـان والقانـون الدولـي الإنسـاني علـى حيـاة النسـاء الفلسـطينيات، وذلـك مـن خلال جمع الإفادات من النسـاء في كل من الضفـة الغربية بما فيها القدس الشـرقية، وقطـاع غـزة. خلال العـام 2024، قـام المركـز بجمـع وتوثيـق (145) من الشـهادات الحية من النسـاء فـي الضفة الغربيـة بمـا فيهـا القـدس وقطاع غـزة، وركّزت هذه الشـهادات الموثقـة على عدّة مواضيـع مثل الإبـادة الجماعية فـي غزة، والعنف الجنسـي، والعنـف الإنجابي والإبـادة الجماعية، وإرهاب المسـتوطنين، واقتحامـات المنازل من قبل جيـش الاحـتلال وأثرها على النسـاء.

خلال لقائـه وزيـرة الخارجيـة الأسـترالية.. المركـز يُسـلّط الضـوء علـى التأثيـر المـروع لهجمـات المسـتوطنين علـى النسـاء الفلسـطينيات

خلال اللقـاء، قدّم المركز ملخصاً حول تأثير عنف وإرهاب المسـتوطنين على النسـاء، تخلله شـهادة حية من امرأة، والتقـى بممثلين عن هيئة العمل الخارجي الأوروبية لعملية السلام في الشـرق الأوسـط، وقدّم لهـم تقريـراً حـول التوثيق الـذي يقوم به لشـهادات من النسـاء حول تأثير الانتهاكات الإسـرائيلية للقانون الدولي الإنسـاني على النساء.

المركـز يُشـارك فـي جلسـات إحاطـة المقررين الخاصيـن بواقع المرأة والفتاة الفلسـطينية تحت الاحـتلال: بين الحمايـة والمسـاءلة الدولية

تضمنـت جلسـات الإحاطـة عدّة جلسـات من قبـل عدد مـن المقررين الخاصيـن حـول العنف الـذي يمارسـه الاحـتلال وتأثيره على النسـاء الفلسـطينيات، أدارتهـا السـيدة رنـدة سـنيورة، وسياسـات الاحتلال في ظـل الاسـتيطان وتدمير البنـى التحتيـة، والعدوان الإسـرائيلي وأثـره على حقوق الصحـة والغـذاء، وحقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، وحـق التعليـم والبيئـة والميـاه في ظل الحـرب. مع توجيه نـداء عاجل للأمـم المتحـدة لاتخـاذ خطـوات عمليـة لحمايـة حقوقهـن وتحقيـق العدالـة، ومسـاءلة الاحتلال.

خلال اسـتضافته المُمثلـة الخاصـة للأمين العام المعنيـة بالعنـف الجنسـي فـي حـالات النـزاع «برامـيلا باتين» مركز المـرأة يُناقش تأثير العدوان الإسـرائيلي على النسـاء في فلسـطين

بحضـور عددٍ مـن المؤسسـات النسـوية، اسـتضاف المركز السـيدة «باتيـن» التي قدمت شـرحاً حـول نطـاق عملها بموجب قـرار مجلس الأمـن، وهـدف مهمتها مـع فريـق العمل فـي فلسـطين، وأهمية الاسـتماع إلى قصـص وتجارب حول تأثيـر العدوان الإسـرائيلي على النسـاء في قطاع غزة والنسـاء اللواتي يتعرضن للاعتداءات الجنسـية على الحواجز العسـكرية.

بدورهـنّ، سـلّط المركـز وممـثلات المؤسسـات الضـوء علـى أبـرز الانتهـاكات الإسـرائيلية ذات الصلة بالعنف الجنسـي الذي تعاني منه النسـاء الفلسـطينيات، وطالبـن «باتيـن» بالنظـر للأحداث فـي إطار احـتلال عسـكري طويل الأمـد، وممارسـاته الممنهجة ضـد المدنيين الفلسـطينيين، خاصة النسـاء والأطفال، ومطالبة الأمين العام للأمم المتحـدة باسـتخدام مكانته ومنصبه في الأمـم المتحدة لوقف إطلاق النـار الدائـم فـي قطـاع غـزة، وتوفيـر المسـاعدات الإنسـانية إلى المدنييـن والنسـاء والأطفـال على وجـه التحديد.

ويُقدّم تقريراً لها حول الانتهاكات الجنسية ضدّ النساء الفلسطينيات

قـام المركـز بتقديـم تقرير للسـيدة «براميلا باتيـن» وثّق خلاله أنماط العنف الجنسـي ضد النسـاء الفلسـطينيات المعتـقلات، خلال فتـرة التحقيـق، إضافـةً إلـى الانتهاكات علـى الحواجز العسـكرية، وسـلّط التقريـر الضوء على أشـكال الاعتـداءات السـائدة، بمـا فـي ذلك عمليـات التفتيـش، والضرب علـى الأعضـاء التناسـلية، والتهديدات الجنسـية، بما في ذلـك التهديـد بالاغتصـاب. للمزيـد: https://tinyurl.com/2xhkkdyc

المركـز يتحدث عـن حرب الإبـادة الجماعيـة الإسـرائيلية على غزة خلال مشـاركته فـي المنتـدى الإقليمـي ال 27 في بروكسـل، بلجيكا

ضـمّ المنتـدى الإقليمـي ال27 لمنتـدى القاهـرة لدراسـات حقـوق الإنسـان 50 حقوقيًـا وأكاديميًا، مـن 10 دول عربيـة، قدمـت خلالـه المديرة العامـة للمركـز مداخلةً ركّـزت فيها علـى التحديات والآفاق السياسـية المسـتقبلية غيـر المنظـورة، والقضية الفلسـطينية بعـد 7 أكتوبر، وأن علـى المجتمع الدولي التزامًـا أخلاقيًـا وقانونيًا لمعالجة الأسـباب الجذرية للمشـكلة المتمثلة في الاحتلال الاسـتعماري الإسـرائيلي الطويل الأمد، وضمان احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي لحقوق الإنسـان وأن تكون هي الأسـاس لأي حل سياسـي مسـتقبلي للصراع الإسـرائيلي الفلسطيني.

ندوات افتراضية

النســاء الفلسطينيات يُشــاركن شــهادات مقلقة عن العنف الجنسي والانتهاكات المُتعلقة فــي الصحة الإنجابية

خلال نــدوة افتراضية نظمها المركز بمرور عام على الإبادة الجماعية، تحدث المركز والنســاء الفلســطينيات وصاحبات حــق عــن الإبادة والانتهــاكات الممنهجة لحقوقهن، كاشــفات عــن روايات مثيرة للقلــق حول الاغتصــاب والانتهاكات المتعلقــة بالصحــة الإنجابيــة، فمنــذ تصاعد الصــراع فــي 7 أكتوبر، تصاعــدت التقارير حــول العنف الجنســي الذي تمارســه قوات الاحــتلال الإســرائيلي ضــد الفلسطينيين/الفلســطينيات، كما تم تســليط الضوء علــى التهديدات المتزايــدة والمســتمرة التــي تواجه النســاء والأطفال، خاصةً فــي قطاع غزة والضفــة الغربية.

للمزيد عن هذه الندوة: https://tinyurl.com/yc4n727h

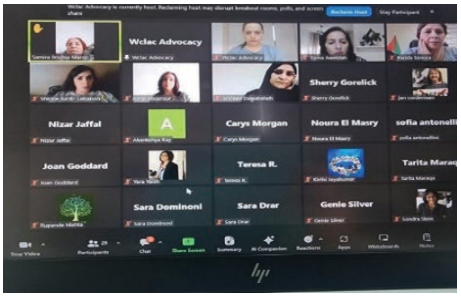

المركــز يعقد نــدوة افتراضية حول تأثيــر العدوان الإسرائيلي وعنف المســتوطنين وإرهابهم على النساء الفلسطينيات

شــارك فــي النــدوة حوالــي 40 مشــاركًا/ة مــن مختلف الــدول، حيث اســتندت إلى الشــهادات الحية التي قــام المركز بتوثيقها من النســاء فــي الضفة الغربية مســلطاً الضوء على الأحداث فــي قريتي «دوما والمغيــر»، وقدمــت خلالهــا إحدى النســاء مــن قرية المغير شــهادتها حــول العنف الذي تعرضت له من قبل المســتوطنين وتأثيره المباشــر عليهــا وعلى عملها ومشــاركتها فــي الحياة العامة. جــاءت الندوة كآلية للتواصــل مع الجمهــور الدولي وتعزيــز دوره في المناصــرة، في ظل توقف زيــارات الوفود بســبب الأوضاع السياســية القائمة.

تضخيــم الأصــوات وتعزيــز المقاومــة: العنــف القائم على النــوع الاجتماعي والصراع والاحتلال

فــي حلقــةٍ نقاشــية تــم تنظيمهــا مــن قبــل حركــة صحة الشــعوب، اســتضافت عــدداً مــن الخبيــرات من فلســطين ولبنــان والســودان، اللواتي شــاركنَ أعمالهنّ وخبراتهنّ، تحدثت الســيدة رندة ســنيورة عن بنــاء المناصــرة والتضامن الدولــي، فيما تناولت كفايــة خريم موضوع عنــف المســتوطنين ومقاومــة المرأة الفلســطينية.

لمشاهدة الويبينار: https://tinyurl.com/5d93jmmf

المركـز يُشـارك فـي أعمـال المنتـدى العالمي الخامس عشـر لجمعية حقوق المـرأة في التنمية (AWID) فـي بانكوك

شـارك المركز في جلسة حوارية خلال المنتدى بعنوان: «المساواة بين الجنسـين في فلسـطين بين النظام الأبوي والاحتلال الاستعماري.” ناقشـت الجلسة التحديات التي تواجهها النسـاء الفلسطينيات، خاصة فـي ظل الاحتلال الإسـرائيلي وحـرب الإبادة، مع التركيـز على قضايا العنـف الجنسـي والتأثير المزدوج للنظام الأبـوي والاحتلال. واختُتمت الجلسـة بتوصيات من المشـاركين/ات لتعزيز التضامـن الدولي ودعم حقوق النسـاء الفلسـطينيات، وآليات التأثير علـى حكوماتهم من أجل إنهـاء ازدواجية المعايير، ومسـاءلتها حول مـدى التزامها بمبادئ حقوق الإنسـان والعدالـة المبنية على الاتفاقيات الدوليـة التي وقعت عليها هذه الدول.

خلال مشـاركته فـي مؤتمـر النـوع والقانـون الجنائـي فـي لاهـاي: المركـز يُسـلّط الضـوء علـى الأوضاع المأسـاوية التي تواجهها النسـاء الفلسـطينيات

جمـع المؤتمـر الجهـات الفاعلـة الرئيسـية فـي مجـال العدالـة بيـن الجنسـين. خلالـه قدمـت مديـرة المركـز مداخلةً حـول تأثيـر العدوان الإسـرائيلي الأخيـر علـى المـرأة الفلسـطينية بعـد أحـداث السـابع مـن أكتوبـر والإجـراءات القمعية الإسـرائيلية والانتهاكات المسـتمرة للقانـون الدولـي التـي تؤثـر بشـكل مضاعف علـى النسـاء، مؤكدة علـى التزام مركز المـرأة بالتوثيق والدفاع عن حقـوق واحتياجات المرأة الفلسـطينية ودوره فـي العمـل مـع المؤسسـات الدوليـة لضمـان المسـاءلة عن الجرائـم المرتكبة وتأثيرها على النسـاء الفلسـطينيات.
للاسـتماع للمداخلـة: https://youtu.be/DMubk6FEiFg

فتـوى العواقـب القانونيـة المترتبـة علـى السياسـات والممارسات لإسـرائيل في الأرض الفلسـطينية المحتلـة بمـا فـي ذلـك القـدس

ركّزت ورشـة العمل التي نظمها المركز لطاقمه وتم تيسـيرها من قبل الأسـتاذ ناصـر الريس، على عـدّة قضايا منها القضـاء الدولي (قضاء حقوقـي، قضاء جنائـي)، ومحكمة العدل الدوليـة، وكذلك الحديث عن فلسـطين ومحكمـة العـدل (قضايا)، ودعـوى جنوب أفريقيـا في 13 فبرايـر 2024 والتـي قدمت طلباً عاجلاً لمحكمة العـدل للنظر في قرار إسـرائيل لتوسـيع عملياتها العسـكرية في رفح، وبالتالي لاتخاذ تدابير إضافيـة وتـم رفضهـا من قبـل المحكمـة، كذلك أهـم التدابيـر التي أصدرتهـا المحكمـة والدفـوع التي قدمـت للطعن في نظـر المحكمة فـي طلب الجمعيـة العامة ورد المحكمـة على الدفوع.

المركز يعقد ورشة تدريبية لتمكين النساء الفلسطينيات في مواجهة انتهاكات الاحتلال وعنف المستوطنين

شارك في الورشة 21 سيدة وفتاة من مناطق تتعرض لاعتداءات مستمرة من بينهن أسيرات سابقات ونساء تعرضن لعنف الاحتلال، كل واحدة منهن تحمل في صوتها رواية وقصصا عن اقتحامات واعتقالات وعنف احتلال لا ينتهي. ركزت الورشة على مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والتصوير والتوثيق، والمناصرة الدولية، حيث جاءت الورشة في إطار تحويل المعاناة والظلم والعنف الذي تتعرض له النساء من قصص صامتة مخفية يضيع صداها وسط دوي الانفجارات وإطلاق النار وهدم المنازل إلى روايات تحمل صوت كفاح الفلسطينيات وصمودهن.

لقاء سنوي للباحثات الميدانيات في برامج توثيق انتهاكات الاحتلال لحقوق النساء وقتل النساء في أريحا.

عُقد اللقاء على مدار يومين بمشاركة فريق وحدة المناصرة والباحثات الميدانيات لمتابعة خطة العمل في رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء الفلسطينيات تخللها الحديث عن أبرز التحديات والمعيقات التي تواجه الباحثات في مجال التوثيق.

المركز يُشارك في الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة CSW68 في نيويورك ويُنظّم نشاطاً موازياً بعنوان: «العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتأثيره على المرأة الفلسطينية»

شارك المركز بعدة فعاليات واجتماعات منها الحدث الجانبي حول تأثير العدوان على قطاع غزة على النساء الفلسطينيات الذي تحدث خلاله حول الأثر المباشر للعدوان وحرب الإبادة على النساء. ونظّم المركز نشاطاً موازيًا مع عدد من المؤسسات النسوية الشريكة من جمعية المرأة العاملة وائتلاف 1325، حيث تم عرض شهادات حيّة تم توثيقها من النساء في قطاع غزة والضفة الغربية حول تأثير النزوح، وعدم القدرة على الوصول للخدمات الصحية والعنف الجنسي الواقع على النساء الأسيرات أو على الحواجز العسكرية. واستعرض الحدث تأثير ومحاذير عدم أخذ مواقف دولية من أجل حماية النساء استناداً إلى أجندة المرأة والأمن والسلام. ومن الجدير ذكره أن هذا الحدث تم بحضور أكثر من 100 شخص، قاموا بطرح أسئلة وتقديم دعمهم لوقف العدوان وحقوق الشعب الفلسطيني.

لقاء تشاوري حول توصيات «بيجين 30+» استعدادًا لاجتماعات CSW69

عُقدت الحلقة في إطار اجتماعات المجموعة المساندة الإعلاميين/ات في شمال الضفة الغربية، تركز النقاش حول تقييم نظام عمل بيجين بمحاوره المختلفة، وجاء ذلك في إطار التقرير الذي عمل المركز على تكليف إحدى الباحثات لإعداد تقرير بمناسبة مرور 30 عامًا على مؤتمر بيجين: "بيجين 30+» لعام 2024 الذي سيمس منظمات المجتمع المدني، والخروج باستخلاص الأولويات العامة والتوصيات التي ستقدمها المؤسسات النسوية والحقوقية في تقريرها الموازي إلى اجتماعات لجنة وضعية المرأة (CSW)

في إطار مُشاركته في جلسات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، المركز يُنظّم حدثاً جانبياً ويُشارك في الجلسة الخاصة المُغلقة للجنة تقصي الحقائق ويلتقي خبيرة النوع الاجتماعي في اللجنة

عقد المركز اجتماعات ثنائية مع اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقدم تقريراً حول تأثير جرائم الإبادة والانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني على النساء.

هذا ونظّم المركز حدثاً جانبياً على هامش الجلسة 56 حول الانتهاكات الجنسية ضد النساء الفلسطينيات من قبل قوات الاحتلال خلال العدوان على غزة والضفة الغربية حضره أكثر من 70 شخصًا من بينهم ممثلون عن الدول، واستضاف خلاله المقررة الخاصة للعنف ضد المرأة ريم السالم ومركز العمل المجتمعي لجامعة القدس، قدم خلاله شهادات حية تم توثيقها من النساء في قطاع غزة والضفة الغربية.

كما شارك المركز في الجلسة الخاصة المُغلقة للجنة تقصي الحقائق التي جمعت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية، حيث عرضت خلاله اللجنة تقريرها واستمعت للملاحظات حول التقرير وتوصياته. وعقد المركز اجتماعاً خاصاً مع خبيرة النوع الاجتماعي في اللجنة ركّز خلاله على أهمية المعلومات التي يقدمها.

جهود إقليمية

المركز يُشارك في المشاورة الإقليمية للدول العربية حول إعداد التوصية العامة رقم 40 للجنة «سيداو» في القاهرة

تم تنظيم المشاورة من قبل لجنة «سيداو» بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث هدفت إلى توفير منتدى تفاعلي لمنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والخبراء الآخرين للإرشاد والإعلام حول مسودة نص التوصية العامة 40 والتأكد من استجابتها لأولويات واحتياجات كل منطقة. تحدثت خلالها المديرة العامة للمركز في الجلسة الأولى من الحدث حول تقديم مسودة التوصية العامة رقم 40 مع تأملات حول السياق الإقليمي والعالمي والحلول المبتكرة لتحقيق التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار.

ويُشارك في الاجتماع الاستراتيجي السنوي لائتلاف حرة في إسطنبول، تركيا.

شارك في الاجتماع 13 منظمة لحقوق المرأة من 9 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ركّز على تزويج الأطفال، وحضانة الأطفال، والتوزيع العادل للثروة الزوجية بعد انتهاء الزواج، وفي نهايته تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخطة الاستراتيجية وقواعد الحكم الداخلية، والتزم جميع الأعضاء بها من خلال التوقيع عليها.

المركز يقدّم مداخلةً خلال الحلقة النقاشية «من العالمية إلى منطقتنا: تعزيز الترابط بين الآليات الدولية للأسلحة وضبطها وأجندة المرأة والسلام والأمن»

ركّزت الحلقة التي نظمتها الشبكة العربية على التحديات التي تواجه النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل الحروب والصراعات المسلحة، واستعرضت حملات ومبادرات عالمية وناقشت سبل الاستفادة منها لدعم جهود المناصرة النسوية في المنطقة. خلال الحلقة تحدثت رندة سنيورة عن انعكاسات إرسال الأسلحة على غزة في ظل الحرب والإبادة الجماعية، واختتمت الجلسة بتوصيات حول ضرورة تعزيز العمل على قضايا الأسلحة وأثرها على النساء والفتيات في المنطقة.

ويُشارك في الاستشارات الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين 30+ مع الإسكوا في عمّان

استعرضت الاستشارات التقُّدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الماضية من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني. بالتشديد على مساهمات هذه المنظمات في تنفيذ الإعلان وتحقيق الإنجازات ذات الصلة، وتحديد أبرز العوائق والتحديات وانعكاساتها على دور هذه المنظمات في تحقيق التقُّدم المنشود، وتبيان الأولويات والرؤى المستقبلية.

للتقرير النهائي: https://tinyurl.com/4hvmb8nb

للوثيقة الختامية: https://tinyurl.com/4ukypzjw

المركز يشارك في المشاورات الإقليمية الموازية لتقييم التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين 30+ مع الشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي في عمّان، الأردن

افتتحت المشاورات المديرة العامة للمركز تلاها كلمات افتتاحية من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا، وعدّة جلسات ركّزت على التقرير الموازي الإقليمي لبيجين +٢٥، مسار وأهداف المراجعة الموازية لبيجين وأجندة المرأة والسلام والأمن، كذلك مجالات انخراط المنظمات مع الأمم المتحدة في مسار المراجعة لبيجين 30+، والتقدم المحرز عبر المجالات الحاسمة الستة، وقدمت 12 دولة عرضاً موجزاً لأهم الرسائل من التقارير الوطنية الموازية، وفي ختام المؤتمر تم استخلاص الطريق إلى الأمام وأهم التوصيات الإقليمية من التقارير الوطنية الموازية.

للمزيد عن المشاورات: https://tinyurl.com/5n6m5ku9

«إعلان مسقط» يُجدّد التزام البلدان العربية بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عامًا على اعتمادهما

شارك المركز ممثلاً بمديرته العامة في الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى لمناقشة المراجعة الإقليمية لبيجين 30+، الذي عُقد في مسقط بمشاركة وزراء وكبار المسؤولين من 22 دولة عربية وممثلي المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. يُعَدّ هذا الاجتماع فرصة للدول العربية لتحديد أولوياتها للسنوات الخمس المقبلة، بما يضمن تسريع تنفيذ إعلان بيجين وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

خلال مشاركتها أكّدت رندة سنيورة على أهمية مراجعة القوانين الفلسطينية لتعزيز حقوق النساء في ظل الاحتلال الإسرائيلي وحرب الإبادة في غزة، مشددةً على أهمية وضع سياسات تدعم تحقيق المساواة بين الجنسين، وتراعي احتياجات النساء مختتمة حديثها بأنّ إعلان بيجين 30+ يشكل دعوة للتفكير الجماعي والعمل المشترك لتحقيق عالم تسوده المساواة والعدالة للنساء في كل مكان، مؤكدة على ضرورة استجابة السياسات لاحتياجات النساء في السياق الفلسطيني المعقد.

للاطلاع على إعلان مسقط: https://tinyurl.com/2263za2c

المركز يُشارك في مؤتمر إطلاق التقرير الإقليمي الموازي بيجين 30+ للشبكة العربية للمجتمع المدني النسوي في عمّان، الأردن

تخلل جلسات المؤتمر المتنوّعة تقديم إحاطة موجزة حول أجندة المرأة والأمن والسلام تلاها عرض فيديو مؤثّر يوثق شهادات النساء وأوضاعهن تحت الاحتلال وفي مناطق النزاعات والحروب، ومداخلة حول مشاركة الشبكة في الاجتماع الرفيع المستوى في مسقط. وفي جلسة نقاشية حوارية حول أبرز نتائج وتوصيات التقرير أدارتها الخبيرة الإقليمية د. ميساء شقيرات، وتم نقاش أبرز التحديات التي تواجه قضية المساواة بين الجنسين والإنجازات التي تحققت بمشاركة فعّالة من ناشطات وخبيرات وخبراء وممثلين/ات عن المجتمع المدني العربي من بينهن أ. رندة سنيورة. في ختام فعاليات المؤتمر، عُقد المؤتمر الصحافي لإطلاق التقرير الإقليمي تخلله قراءة البيان الختامي للمؤتمر وفتح المجال لاستفسارات الحضور والإعلام، تلاه شكر وتقدير لكافة المشاركات/ين. هذا الحدث شكّل خطوة مهمة نحو تسليط الضوء على الثغرات ووضع التوصيات والأولويات الإقليمية وخارطة الطريق لتعزيز حقوق النساء والفتيات في منطقتنا العربية خلال السنوات الخمس المقبلة.

للاطلاع على مقتطفات من المؤتمر:

https://www.facebook.com/share/v/1DBoM4RDT3

جهود مركز المرأة
في المناصرة المحلية

حشد التأييد ومناصرة حقوق النساء بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة

في إطار عضويته في المنتدى عمل المركز والمنتدى على تنفيذ عدة حملات وأنشطة خلال العام 2024، أهمها حملة للإسراع في إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، تضمنت إنتاجات إعلامية حول مواد القانون وأهميته للأسرة، إضافة لتنظيم لقاءات لصناع القرار للمساءلة حول أين وصل العمل على إقرار القانون، ووقفات احتجاجية أمام مجلس الوزراء للمطالبة بإقراره.

وتم تنظيم حملة لدعم وإسناد نساء غزة في محافظات الضفة الغربية في رام الله، ونابلس، وطولكرم، والخليل تضمنت زيارات مستمرة لتقديم الدعم المادي والنفسي وتوفير الاحتياجات لهن، كذلك اجتماعات مع وزارتي المرأة والتنمية الاجتماعية في رام الله لرفع أصوات النساء.

وأخرى لدعم إسناد مخيمات جنين، وطولكرم، وطوباس، حيث إنه ومنذ بدء العدوان على أهلنا في المخيمات وبدء نزوح العائلات، تداعى المنتدى لعقد اجتماع لمؤسساته بهدف تنسيق عمل المؤسسات لتلبية جزء من احتياجات العائلات في المخيمات، حيث عقد اجتماعات تنسيقية مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وبلدية رام الله، لبحث سبل التشارك في الحملة الوطنية. وبعد التوافق وتحديد المهام، تم إطلاق الحملة وإيصال الدفعة الأولى لأهلنا في مخيم طولكرم، ويتم الآن التحضير للدفعة الثانية لإرسالها لأهلنا في مخيم جنين، ويتم توزيع المواد وفقا لقائمة الاحتياجات الموجودة لدى لجان الطوارئ في المحافظات.

وقام المنتدى بمتابعة جلسات محاكمة المتهم بمقتل الضحية «شهد بدارنة» وتوثيقها دعماً وإسنادا للعائلة في السعي نحو تحقيق العدالة وإنصاف الضحية، حيث لاحظ المنتدى غياب محامي الضحية بشكل مستمر ما يساهم في إجراء محاكمة عادلة، وعليه عقد المنتدى اجتماعات مع كل من: رئيس القضاء العسكري، ووزارة العدل، ونقابة المحامين، للحديث عن استماع مجريات المحاكمة وبحث غياب محامي الدفاع المتكرر عن حضور جلسات محاكمة "آزار سبيتان» المتهم في مقتل شهد بدارنة أمام هيئة القضاء العسكري.

مركـز المرأة ومنتدى مناهضـة العنف يبحثان رؤية الحكومة حول البيئة التشـريعية مع وزيرة شـؤون المرأة

هـدف الاجتمـاع إلـى بحـث رؤيـة الحكومـة حـول البيئـة التشـريعية وتحديـدا قانونـي حمايـة الأسـرة والأحوال الشـخصية، مؤكـداً على أهميـة دمـج قضايا المـرأة ضمـن القوانيـن والسياسـات، والتعاون والتنسـيق مع مؤسسـات المجتمع المدني، وأن الـوزارة عاقدة العزم علـى المضي قدمـا بقضايا المرأة من خلال الحوار مع جميع الشـركاء، منهـا وصول النسـاء للعدالـة، والمشـاركة السياسـية والاقتصادية، وقضايا التشـغيل والحد الأدنـى للأجور والحمايـة والتمكين ومكافحة التمييز.

المركز يُشـارك في الاجتماع الخاص بمؤسسـات المجتمـع المدني مع رئيس الوزراء الفلسـطيني

هـدف اللقاء إلى تعزيز العلاقة المباشـرة بين المؤسسـات النسـوية والحكومـة، حيـث سـيتم العمل على موضـوع القوانين، منهـا الاتجار بالبشـر والمسـاعدة القانونيـة، وقانـون حمايـة الأسـرة مـن العنف. وطالبـت المؤسسـات بوضـع قضايـا النسـاء علـى سـلم أولويـات الحكومـة وأخذ معاناة المرأة المقدسـية بعين الاعتبار، وإشـراك المرأة في العمـل وحمايتها.

وفـي اجتمـاع مجموعـة العمـل الفنيـة المعنية بالنـوع الاجتماعـي فـي الاتحـاد الأوروبـي التشـاورية مـع منظمـات المجتمـع المدنـي ا لفلسـطينية

تهـدف المجموعة إلى تعزيز المسـاواة والإنصاف بين الجنسـين في الاسـتراتيجية الوطنيـة الفلسـطينية الشـاملة المتعـددة القطاعـات، اسـتنادا إلـى مبادئ خطـة العمل الثالثـة للاتحاد الأوروبي للمسـاواة بيـن الجنسـين في التنمية والشـؤون الإنسـانية، مـن خلال مبادرات شـاملة ومسـتدامة وسـط التحديات المتعلقة بالصـراع، حيث لا تعتبر المسـاواة بين الجنسـين حقا أساسـيا من حقوق الإنسان فحسب، بل هي أسـاس ضـروري لتحقيق عالم سـلمي ومزدهر ومسـتدام.

اجتماع الائتلاف النسـوي الأهلـي لتطبيق القرار 1325

عُقـد الاجتماع في مقر الاتحاد العام للمرأة الفلسـطينية بين الائتلاف النسـوي الأهلـي لتطبيـق القـرار 1325 ومؤسسـات مجلـس حقوق الإنسـان بهدف تطويـر الرؤية النسـوية الفلسـطينية لتطبيـق القرار باتجاه اسـتيعاب المسـتجدات المتعلقة بارتكاب حرب الإبـادة الجماعية وتكريـس نظـام الفصل العنصـري في الأراضي الفلسـطينية.

ويُشارك في ويبينار بعنوان «نحو عالم بلا عنف: القضاء على جرائم قتل النساء في عالم العمل»

تم تنظيم الحدث من قبل التحالف النسوي من أجل الحقوق (FAR)، وسلّط الضوء على انتشار جرائم قتل النساء في عالم العمل عبر القطاعات والمناطق، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على الفشل في الاعتراف بهذه الجرائم وإمكانية الوقاية منها. وقد كانت المديرة العامة للمركز من بين المتحدثات حول المدافعات عن حقوق الإنسان للمرأة. للمزيد: https://tinyurl.com/5xsp4zvk

المركز يؤكد على ضرورة إظهار معاناة النساء الفلسطينيات في غزة والضفة وما يترتب عليها من تعداد للأدوار والمسؤوليات نتيجة الحرب

جاء ذلك خلال اجتماع للجنة الوطنية العليا لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، شدّد الاجتماع على أهمية مراجعة الخطة الاستراتيجية لتطبيق القرار وطالب بالضغط لإرسال لجنة تقصي الحقائق لما يحدث في غزة، والخروج بمرصد وطني فاعل وكفؤ لرصد العنف المبني على النوع الاجتماعي وانتهاكات الاحتلال ومساءلته على جرائمه وفضحها، والعمل على خطة طوارئ تغطي محاور الخطة بما يخدم الواقع الفلسطيني والمرأة الفلسطينية.

مركز المرأة يُشارك في الاجتماع التنسيقي لبحث مضمون وآليات حملة 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة

ناقش الاجتماع مجموعة الفعاليات التي سيتم تنفيذها خلال الحملة بالتركيز على أولويات وقف الحرب ونصرة القضية الفلسطينية والعمل على المزيد من الضغط والتعبئة والمناصرة لضمان مساءلة الاحتلال وحماية النساء ورفع مستوى الاستجابة، وأكّد على ضرورة تنسيق الجهود من خلال تكثيف العمل الموحد، وطنياً، وإقليمياً ودولياً.

المركز يُشارك في ورشة عمل حول «نقاش المسودة الخاصة بتقرير دولة فلسطين بيجين30+» مع مؤسسات المجتمع المدني

ركّزت الورشة التي نظمتها وزارة شؤون المرأة على أهمية تقديم دولة فلسطين تقريرها بيجين 30+، بشكل متكامل ليتم رفعه لمنظمة الإسكوا وتضمينه في التقرير العربي وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة، لعرضه ونقاش محتوياته وتوصياته في لجنة وضع المرأة بدورتها 69 في عام 2025، واستعرضت الأولويات الوطنية والتحديات للسنوات الخمس القادمة، ومحاور التنمية الشاملة والرخاء والعمل اللائق.

استمرار الاحتلال وانتهاكاته وجرائمه يقوّض مكتسبات وحقوق المرأة الفلسطينية

جاء ذلك خلال اجتماع لمؤسسات المجتمع المدني مع وزيرة شؤون المرأة، في إطار مراجعة تقرير دولة فلسطين عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً حيث تم التأكيد على أهمية تكثيف الجهود وتوظيف التقارير التي تقدمها دولة فلسطين للهيئات الدولية لفضح جرائم الاحتلال ولمحاسبته على ما يقترفه من إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وتم استعراض منهجية عمل التقرير ومجالات الاهتمام الحاسمة التي يغطيها منهاج عمل بيجين.

لقاءٌ حواريّ لمناقشة بيجين30+ وتسليط الضوء على تحديات النساء الفلسطينيات في ظل الأزمات المُتصاعدة

تم تنظيم اللقاء من قبل المركز بالتعاون مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، حيث أكد على أن إعداد تقرير بيجين30+ يمثل خطوة ضرورية لفهم التحولات والتحديات التي واجهت النساء الفلسطينيات على مدار العقود الثلاثة الماضية. خلاله قدمت الدكتورة ميساء شقير عرضًا تفصيليًا لأبرز محتويات التقرير. أكّد اللقاء على أهمية تعزيز الأطر القانونية والاجتماعية لحماية النساء ودور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الدعم لهنّ، وتحديات تمويل البرامج المجتمعية الداعمة لقضايا المرأة في ظل الاحتلال وأزمة الموارد التي تواجهها هذه المؤسسات.

المركز يعرض تقريره الموازي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشأن منهاج وإعلان بيجين 30+

في لقاءٍ حواري بالتعاون مع منتدى مناهضة العنف ضد المرأة، عرض المركز تقريره مسلطاً الضوء على الإنجازات، والتحديات، والأولويات خلال السنوات الخمس الماضية. التقرير يعكس واقع المرأة الفلسطينية في ظل جائحة كوفيد19-، والتصعيد السياسي، وحرب الإبادة على غزة. اللقاء شهد مشاركة 28 مشاركًا/ة من مؤسسات محلية ودولية، وأكّد على أهمية توحيد الجهود لتعزيز حقوق النساء الفلسطينيات.

المركز يُشارك في الاجتماع التشاوري حول أولويات «الإطار الاستراتيجي لتحقيق المساواة ما بين الجنسين والحد من العنف 2026-2025»

تم تنظيم الاجتماع من قبل وزارة شؤون المرأة مع المؤسسات النسوية، حيث ركّز على التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حقوق المرأة، وضرورة تطوير آليات لحمايتها من العنف وتعزيز تمكينها في جميع المجالات، وأكّد على أهمية التنسيق المستمر لتقييم التقدم وضمان تحقيق المساواة.

مركز المرأة يواصل رصد حالات قتل النساء وتوثيقها في الأراضي الفلسطينية

تبنّى المركز على مدار ما يقارب ثلاثين عاماً محوراً هاماً من استراتيجياته في تسليط الضوء على ظاهرة قتل النساء، من خلال الكشف عن حجم الظاهرة ومدى انتشارها وتداعياتها وانعكاساتها المختلفة، ليس على النساء فحسب، بل على المجتمع ومؤسساته المختلفة، ووضعها بوصفها قضية على طاولة الجدل والنقاش المجتمعي أولاً، وعلى طاولة صناع القرار في كل المجالات ثانياً من أجل تحويلها من قضية أسرية خاصة، كما يسود في الثقافة المجتمعية، إلى قضية عامة تتعلق باستقرار وتماسك المجتمع ومؤسساته المختلفة، وطرح الحلول والمعالجات المجتمعية للقضاء على الظاهرة، سواء على المستوى الثقافي العام أم على مستوى تطوير منظومة التشريعات التي من شأنها التصدي لكافة أنماط السلوك الإجرامي، والمبني على النوع الاجتماعي من خلال سن قوانين توقّع أحكاما رادعة بحق مرتكبي الجرائم المبنية على النوع الاجتماعي.

يُعدّ برنامج رصد وتوثيق قتل النساء برنامجًا رئيسيًا في إطار وحدة المناصرة المحلية والدولية في المركز، يقوم المركز من خلاله بمتابعة رصد وتوثيق حالات قتل النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال فريق مكوّن من (6) باحثات يقمنّ بمهام الرصد والتوثيق لحالات قتل النساء، خلال العام 2024 وثّق مركز المرأة (26) حالة قتل للنساء، (18) منها في الضفة الغربية، و(8) منها في قطاع غزة.

قتل النساء في المجتمع الفلسطيني: تقرير تحليلي حول حالات قتل النساء التي تم توثيقها عام 2023

إعداد: نبيل دويكات

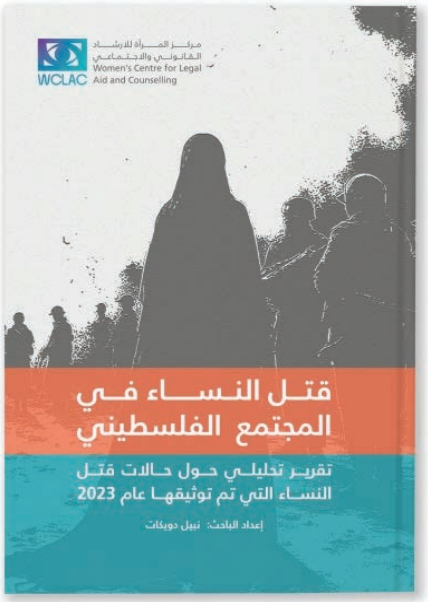

يتناول هذا التقرير بصورة موجزة حالات قتل النساء التي رصدها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي خلال العام 2023، وسيكون هذا التقرير مقدمة للدراسة التحليلية الأوسع التي سيعدها المركز مطلع العام 2025 ويتناول فيها حالات القتل التي رصدها ووثقها خلال عامي (2023و2024).

هذا التقرير جزء لا يتجزأ من برنامج رصد وتوثيق قتل النساء في المجتمع الفلسطيني الذي يقوم به المركز منذ خمسة وعشرين عامًا ويهدف بشكل رئيسي إلى مواصلة تسليط الضوء على ظاهرة قتل النساء وتكريس وجودها على طاولة البحث والنقاش المجتمعي بهدف الوصول إلى نتائج تقضي على الظاهرة من جذورها. سواء من خلال التأثير على صناع القرار من أجل تعديل التشريعات والأنظمة التي شكلت على الدوام عاملا هاما في استمرار الظاهرة، وبما يشمل تعديل كل المواد القانونية التي تشكل «العذر» المحل لقتل النساء، أم من خلال تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم لتشكل عاملا رادعا لغيرهم عن ارتكابها «العذر المخفف». أيضا يعمل المركز بالشراكة مع ائتلاف عريض من المؤسسات الحكومية والأهلية والقاعدية على امتداد الوطن من أجل تغيير الثقافة المجتمعية التي تعتبر الأرضية لاستمرار الظاهرة.

للتقرير كاملاً: https://tinyurl.com/vwkjtkfp

التحديات التي تُواجه المرأة الفلسطينية

بقلم: إيمان صالح

مقدمة

يعيش الشعب الفلسطيني في ظل سياق استعماري، حيث يصارع من أجل البقاء والوجود، في مرحلة تعد من أصعب المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية، يتمثل هذا السياق الاستعماري في الاعتقالات اليومية للنساء والشباب والأطفال، والترحيل القسري، والقتل المتعمد وهدم المنازل وتوسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي وسحب الإقامات الدائمة لسكان القدس وتهويد القدس بالإضافة إلى فرض الضرائب العالية ومنع حرية الحركة والتنقل بين مختلف المناطق.

إلا أن المرأة الفلسطينية تواجه التمييز الداخلي «بالإضافة إلى عنف الاحتلال» وهو: العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما يشمل التزويج المبكر بالرغم من تعديل القوانين ورفع سن الزواج إلا أنه ما زال قائمًا. بالإضافة إلى زيادة العنف داخل الأسرة، وازدياد جرائم الابتزاز الإلكتروني، خاصة مع فئة الفتيات في مرحلة المراهقة بسبب عدم وضوح الأدوار في آليات التعامل مع الأطفال في مرحلة المراهقة، وقضايا قتل النساء والاغتصاب والإيذاء النفس، وخطر الاستغلال والاعتداء الجنسي.

ومن جملة العوامل التي تقف وراء هذا الخطر عقود من الاحتلال الإسرائيلي والعنف المرتبط بالاحتلال وتبعاته من اعتقالات وهدم بيوت واجتياحات وإغلاقات وحجز حريات التنقل بين مناطق الضفة الغربية.

بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي تسود في أوساط المجتمع الفلسطيني، وتداعياتها على العائلة الفلسطينية ومن ثم حالة الحرب في غزة وتداعيات الحرب على المجتمع الفلسطيني بشكل عام والمرأة بشكل خاص. ما أدى إلى زيادة حالات العنف الموجه ضد النساء وحتى العنف الأسري.

وبسبب قلة فرص العمل داخل وخارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، زاد الأثر بشكل سلبي على إمكانية إيجاد فرص للعمل وزيادة الدخل، ما يجبر النساء والفتيات، على تبني استراتيجيات تكيف سلبية تعرضهن للمزيد من الاستغلال والاعتداء، بما يشمل تعرضهن لمخاطر أكبر من الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

تواجه النساء الفلسطينيات تحديات عديدة تشمل:

- الاحتلال الإسرائيلي: تعاني النساء الفلسطينيات بشكل مباشر من آثار الاحتلال مثل الاعتقال، وفقدان أفراد العائلة، وتكرار هدم المنازل، والحصار المستمر لمختلف المناطق في الضفة الغربية، ما يؤثر بشكل سلبي على إمكانية وصول النساء والأسر إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل.
- إن الاحتلال الإسرائيلي عزز نظام التبعية، ما يؤدي إلى ضيق فرص العمل وعدم قدرة الشعب الفلسطيني على السيطرة على أي موارد في المجتمع، بما فيها المياه أو على حرية الحركة ونقل البضائع، ما أثر ذلك على الأسرة الفلسطينية وخاصة الأسر التي ترأسها النساء.

- العنـف الأسـري والمجتمعـي: لا يزال العنف ضد النسـاء مشـكلة كبيرة فـي المجتمع الفلسـطيني، بالإضافة إلـى ثقافـة الصمـت التـي تجعل مـن الصعب في بعـض الأحيان على النسـاء التحـدث عن العنف أو السـعي لإيقاف دائـرة العنف.
- تعاني النسـاء الفلسـطينيات من العنف بكافة أشـكاله، الذي يتفاقم بسـبب الظروف الاقتصاديـة والاجتماعية الصعبـة، كمـا يواجهن صعوبـات في الوصول إلى العدالة بسـبب القيـود الثقافية والقانونيـة، ونحن في مركز المرأة كمؤسسـة نسـوية نرى العلاقة بين زيـادة الضغوطات في المجتمع وتأثيرها السـلبي علـى زيادة العنف الموجـه ضد المرأة.
- فـي السـنوات الأخيـرة عانـي المجتمـع الفلسـطيني مـن ضغوطـات كبيرة أثـرت بشـكل واضح علـى الصحة النفسـية للأسـرة، مـا زاد من حـدة العنف الأسـري خاصة العنف علـى المرأة. على سـبيل المثال، يزيـد انعدام فـرص العمـل أو عـدم دفـع الرواتب بشـكل منتظم مـن الضغوطـات، ما يسـاهم في زيـادة العنف داخل الأسـرة.
- التمييـز الاقتصـادي: تواجـه النسـاء الفلسـطينيات تمييزاً في سـوق العمـل، حيث تقـل الفـرص المتاحة لهنّ مقارنـة بالرجـال، ويتقاضيـن أجـوراً أقـل ويعملـن فـي ظـروف أصعـب. هـذا يحـد مـن قدرتهن علـى تحقيق الاسـتقلال المالـي والمسـاهمة بشـكل كامـل فـي الاقتصاد.
- القيـود الثقافيـة والاجتماعيـة: تلعب القيـم والتقاليد دورا كبيرا في تحديد أدوار النسـاء، علـى الرغم من التقدم فـي بعض المجالات، تسـتمر المعتقـدات التقليديـة والمحافظة في فرض قيود على النسـاء الفلسـطينيات، مـا يؤثـر على حريتهـن في اتخاذ القـرارات الشـخصية والمهنية والسياسـية فعلى الرغم من وجود النسـاء في المجلـس التشـريعي الفلسـطيني والمناصب الحكومية، يبقى تمثيل النسـاء محـدوداً مقارنة بالرجـال، وتواجه النسـاء قيـوداً ثقافيـة واجتماعيـة تقلـل مـن فرصهن فـي الترشـح للمناصـب والمشـاركة الفعالة فـي الحياة السياسية.
- عدم توفر الإرادة السياسـية للسـلطة الفلسـطينية لمواءمة القوانين والتشـريعات مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتهـا دولة فلسـطين بكامـل إرادتها ودون تحفظات، مـن أمثلة ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المـرأة والتي لم تتـم مواءمتها مع القوانيـن المحلية، بالتالي تبقـى المنظومة التشـريعية عاجزة عن تلبية ما نطمح إليه كنسـاء من مسـاواة وعدالـة اجتماعية.

بالإضافـة إلـى أن السـياق الفلسـطيني يعيـش حالـة مـن تعدد الأنظمـة والقوانيـن وهي فـي مجملها لا تلبـي الحد الأدنـى مـن الحقـوق التي نطالـب بها كحركة نسـوية.

إن النسـاء فـي بعـض المناطـق عرضـة للعنف المضاعـف، حيث يوجـد بعض المناطـق مثل التجمعـات البدويـة كالخان الأحمـر، بـدو شـرق القدس والشـيخ جـراح، هذه المناطـق نموذج لانعـدام حقـوق المرأة وحقوق الإنسـان، مـا يزيد من إمكانيـة تعـرض النسـاء للعنف المزدوج سـواء مـن الاحـتلال أم من قبل الرجـال «حيث يمـارس على الرجـال العنف عند الحواجـز فيعـودون إلـى منازلهم ليمارسـوا العنف داخل أسـرهم".

كل مـا ذكرنـاه سـابقا يؤثر على سـبيل المثال على حرية الحركة للنسـاء في ظـل الحواجز العسـكرية الاحتلالية وعدم توفر شـبكات مـواصلات آمنـة، ويتبـع ذلـك بالطبع حريـة العمل حيث تفكـر المرأة ألـف مرة في ظل هـذه المعيقـات إذا كان العمـل مجزيا أم لا.

الخاتمة

إن التحديـات التـي تواجههـا المـرأة الفلسـطينية عبارة عن عنـف مضاعف وممنهج على مسـتويات عدة، سـواء الداخلي أم الخارجـي، لكـن تقف المرأة الفلسـطينية كرمز للصمود والتحدي، بينما نحن كمؤسسـة نسـوية نسـعى لإحقاق حقوق المـرأة السياسـية والاجتماعية، يمكن أن يسـاعد الدعم المسـتمر والإصلاحـات الهيكلية في تحويل هـذه الصور المثالية إلى واقـع ملموس.

إن تعزيـز دور النسـاء في السياسـة والمجتمـع ليس فقط ضروريـاً لتحقيق العدالة والمسـاواة، بل هو أيضـاً مفتاح لبناء مسـتقبل أكثر إشراقاً واسـتقراراً لفلسطين.

الخدمات القانونية والاجتماعية المُقدمة للنساء

كجـزء من توجهه الاسـتراتيجي للمسـاهمة في حماية وتمكين النسـاء اللواتي يعانيـن من التمييز والعنـف، واصل مركز المـرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي عمله نحو تقديـم الخدمات القانونية والاجتماعية والحماية للنسـاء الفلسـطينيات مـن خلال فريـق مـن المحاميـات والأخصائيـات الاجتماعيـات فـي كل مـن القـدس الشـرقية ورام الله وجنـوب الضفة الغربيـة، وذلـك من أجل تعزيز اسـتقلاليتهن الذاتية ومسـاعدتهن على معرفـة حقوقهنّ وكيفية المطالبة بها، سـواء من خلال تقديـم الإرشـاد والاستشـارات الاجتماعية أم التقاضي لدى المحاكم الشـرعية والكنسـية.

جدول رقم (1): تقرير عدد الحالات حسب طبيعة الخدمة والفروع

نوع الخدمة	اجتماعي	قانوني	اجتماعي وقانوني	الاستشارات لمرة واحدة	المجموع
رام الله	21	52	87	190	350
الخليل	0	17	154	229	400
القدس	0	0	62	142	204
بيت لحم	0	12	39	78	129
مركز الطوارئ	15	0	0	0	15
المجموع الكلي (جميع المكاتب):	36	81	342	639	1098

جدول رقم (2): نسبة المنتفعات من خدمات المركز القانونية والاجتماعية حسب الفئات العمرية والمكاتب

فئة العمر	رام الله	الخليل	القدس	بيت لحم	مركز الطوارئ
20 - 16	4%	7.5%	3%	2%	26.5%
25 – 21	14%	18.5%	16%	19.5%	46.5%
35 – 26	42.5%	48%	47%	43%	14%
40 – 36	17%	13.5%	18%	16%	6.5%
فوق 40	22.5%	12.5%	16%	19.5%	6.5%

جـدول رقــم (3): خطــط العمل مع المســتفيدات مــن الخدمات (جميــع القضايــا تتعــدد فيها آليــات التدخل مــع المنتفعات)

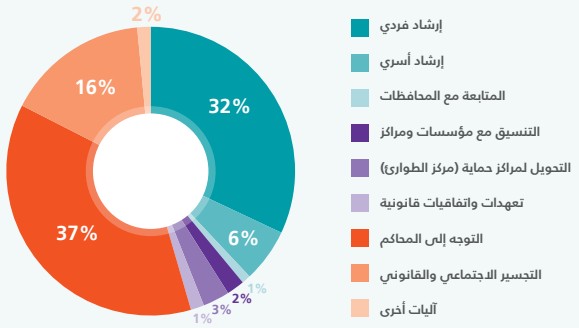

جدول رقــم (4): نســبة المنتفعات من خدمات المركــز القانونية والاجتماعية حســب المنتهك (المعتدي)

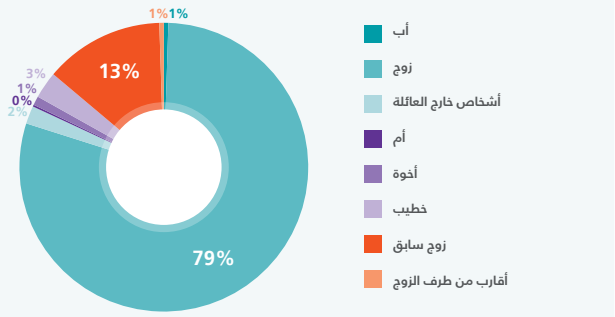

جدول رقــم (5): نســبة المنتفعات من خدمات المركــز القانونية والاجتماعية حســب التحصيل العلمي

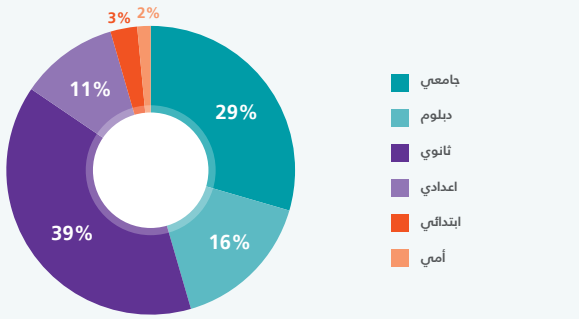

جـدول رقــم (6): عــدد المنتفعات مــن خدمات المركــز القانونية والاجتماعية حســب القضيــة القانونية

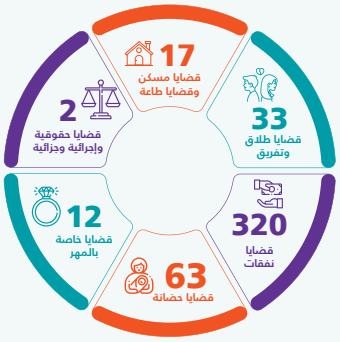

جدول رقــم (7): نســبة المنتفعات من خدمات المركــز القانونية والاجتماعية حســب الجهة المحولة

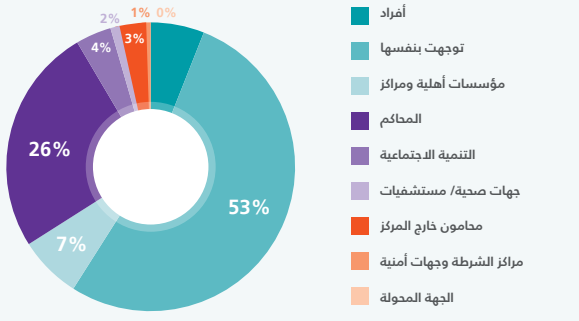

جـدول رقــم (8): نســبة المنتفعــات حســب الدخــل الشــهري (بالشــيكل) للأســرة التــي تعيــش فيهــا المنتفعــة

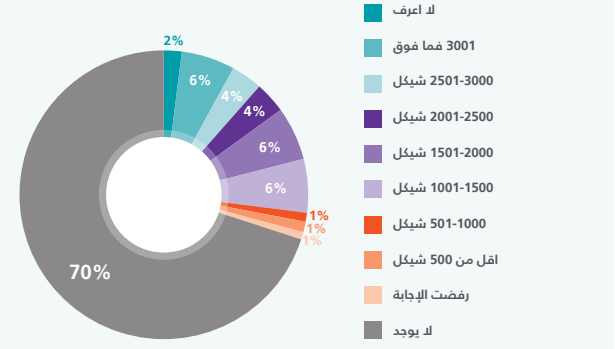

المركز يوسّع من شراكاته للوصول للنساء في أي مكان

خلال العام 2024، قدمت المؤسستان النسويتان الشريكتان جمعيتا سيدات أريحا الخيرية ونهضة بنت الريف الخيرية، الخدمات الاجتماعية والقانونية ل 150 امرأة، وقامتا بتمثيل 112 امرأة في المحاكم، فيما تم تحويل 21 امرأة إلى مقدمي خدمات آخرين مثل أطباء بلا حدود والشرطة وشبكات الحماية.

ونفذت الجمعيتان 40 ورشة توعية استهدفتا خلالها 672 مشاركًا/ة، وهدفت إلى رفع مستوى الوعي بحقوق المرأة، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المرأة الفلسطينية جراء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. ففي خطوة هامة لدعم النساء والفتيات في مختلف المناطق الفلسطينية، تعاون المركز مع تلك المؤسسات لتنفيذ هذه الورش التي شملت مناطق مثل جنوب الخليل، وأريحا، والمخيمات المحيطة.

وتعد هذه الورش خطوة مهمة من أجل تمكين النساء الفلسطينيات، حيث ساهمت في رفع الوعي القانوني والاجتماعي لديهن، وزيادة معرفة النساء والشباب بحقوقهم، ما يعزز قدرتهم على مواجهة التحديات في المجتمع.

بناء قدرات المؤسسات النسوية القاعدية خطوة نحو تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز حقوقها في فلسطين، المركز يُنفذ تدريباً متخصصاً لطواقم المؤسسات القاعدية

عُقد التدريب في أريحا، والخليل، وطوباس، وطولكرم. على مدار ثلاثة أيام، حيث ركز على اتفاقية سيداو والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على حقوق المرأة الفلسطينية وآليات الحماية في ظل التحديات الحالية. أكدت المشاركات على أهمية هذا التدريب في تعريف العاملين/ات بالاتفاقيات الدولية لتعزيز حماية حقوق المرأة ودوره في رفع مستوى الوعي المجتمعي.

حملة توعية مجتمعية حول القضايا القانونية وقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي

تم تنظيم الحملة من قبل جمعية نهضة بنت الريف الخيرية بالتعاون مع المركز وتم خلالها عقد 10 ورش توعوية بمشاركة 166 مشاركًا/ة في مدينة دورا والتجمعات السكانية المحيطة. ركزت الحملة على قضايا خاصة بالحقوق الاجتماعية والقانونية للمرأة وقانون الأحوال الشخصية وقضايا الحماية والعنف المبني على النوع الاجتماعي.

المركز يعقد ورشة عمل تقييمية بالشراكة مع ائتلاف «أمان» للتدخلات المشتركة مع المؤسسات القاعدية

تضمنت الورشة تقييم المؤسسات القاعدية النسوية الشريكة لتنفيذ أنشطة المشروع وتدخلاته وأهدافه التي تم تحقيقها تجاه تعزيز الوعي المجتمعي بمفهوم الفساد المبني على النوع الاجتماعي بشكل عام، وفي قطاعات التعليم والصحة والاجتماعي بشكل مخصص، كما تضمنت جملة من التوصيات من أجل تعزيز ودعم المؤسسات القاعدية النسوية الشريكة في تقديم الخدمات المتعددة للنساء في مجتمعاتهم المحلية. وتجربة كل مؤسسة في تنفيذ الأنشطة وخطط العمل معهم، والتحديات وقصص النجاح وتبادل الخبرات بين المؤسسات الشريكة.

ورشة عمل في دورا حول «التحديات التي تواجه النساء المعنفات في الوصول إلى الخدمة»

هدفت الورشة إلى تعزيز التعاون بين الجهات المعنية لتحسين تقديم الخدمات للنساء المعنفات، حيث شهدت مشاركة ممثلين من عدة جهات، منها المحاكم الشرعية، والبلدية، والتنمية الاجتماعية، والشرطة، ومنظمة SOS. وشددت على ضرورة تعزيز التنسيق بين المؤسسات وأهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية دعم النساء وحمايتهن من العنف، مع التركيز على إشراك الرجال في هذه الجهود لتغيير المفاهيم السائدة.

الصمت الزوجي

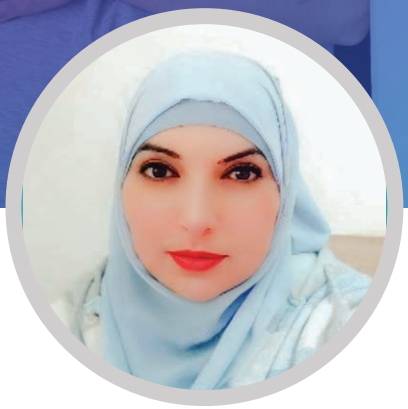

بقلم: ختام زهران

تعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية المسؤولة عن التنشئة الاجتماعية، إذ تؤدي دورا أساسيا في إكساب أفرادها السلوك السوي وغير السوي من خلال المتابعات والاهتمام وتلبية احتياجاتهم، وهذا كله يأتي من خلال الحوار والنقاش واحترام وجهات النظر ومن خلال التواصل الاجتماعي والإشباع العاطفي وإشعار كل فرد من هذه الأسرة بأهميته وكيانه، والاعتراف بأن دوره مهم في الأسرة، والعكس صحيح غياب الحوار والنقاش وعدم احترام وجهات النظر والإهمال العاطفي والنفسي والاجتماعي داخل الأسرة ينعكس على شخصية الفرد وسلوكه المجتمعي، من هنا كان ملاحظًا خلال الأعوام الأربعة الماضية تأثر الأسرة الفلسطينية بالعديد من الموجات المتتالية التي انعكست على العلاقات داخل الأسرة والتواصل بينهم، حتى العلاقة بين الوالدين لها تأثير واضح على سلوك الأبناء، فإذا كان هنالك انسجام عاطفي وتوافق بينهم ينعكس على علاقة الأبناء مع بعضهم البعض. إن العلاقات الزوجية والحياة الأسرية قد تسودها العديد من المتغيرات التي تؤثر عليها وعلى دور أفراد أو قد تتأزم العلاقات وتصل على مرحلة الانفصال وهنا سيتم تسليط الضوء على شكل العلاقة بين الزوجين والتي تتمثل بالصمت الزوجي.

الصمت الزوجي هو حالة من الصمت أو الانقطاع عن التواصل بين الزوجين، حيث يختار أحد الطرفين أو كلاهما عدم التعبير عن مشاعره أو التوقف عن الحديث حول قضاياهم اليومية ومسؤولياتهم تجاه الأبناء، فهذا يعيق التواصل النفسي والعقلي وحتى الجسدي، أي انعدام التواصل والتفاعل الاجتماعي، فالانفصال العاطفي حالة نفسية يشعر بها أحد الزوجين أو كلاهما بمشاعر سلبية تجاه الطرف الآخر، وينفرد كل منهما بحياة عقلية ونفسية واجتماعية خاصة، فيستمر الزواج شكلا وينتهي مضمونا، فهنا يبقى عقد الزواج ساريا ولكن كلاً منهما يعيش بمعزل عن الآخر، ولا يجتمعان إلا بالمناسبات الاجتماعية خوفا من لقب مطلقة، خاصة إذا كان هنالك أطفال فتستمر العلاقة أمام الناس لكنها مقطوعة بصورة شبه كاملة في الحياة الخاصة بين الزوجين، يُصبح هناك تبلد في المشاعر لدرجة أنّه في بعض الحالات تنعدم الغيرة لدى أحد الطرفين أو كليهما.

تُعتبر هذه الحالة من المشاكل الشائعة التي تمر بها الحياة الزوجية في مجتمعنا الفلسطيني نتيجة التغيرات التي شهدها ونتيجة التأثيرات الخارجية، فقد كان لدى بعض الأسر مثال على تأزم العلاقة وتوترها والذي أدى إلى الطلاق لأنها لم تعالج بشكل صحيح رغم عدم وجود إحصائيات لهذا الشكل من العلاقة «الصمت الزوجي»، إلا أنه موجود في مجتمعنا الفلسطيني، والذي يصل ببعض الحالات إلى الطلاق، لأنه لم يُعالج بشكل صحيح، لهذا يجب الاعتراف بوجوده في مجتمعنا وخطورته على الحياة الأسرية إذا بقي من المواضيع المسكوت عنها.

وأسباب الصمت الزوجي متعددة وتأثيره على كافة أفراد الأسرة فمن هذه الأسباب:

- الالتزامات المالية والوضع الاقتصادي الصعب وعدم قدرة الزوج على تلبية احتياجات أفراد الأسرة، وهذا كان من أهم الأسباب وضوحا بتأثيره على العلاقة الزوجية، ابتداء من جائحة كورونا وأثرها على الوضع الاقتصادي للأسرة الفلسطينية ونهاية بحرب الإبادة على غزة والتي أدت إلى تأزم الوضع الاقتصادي وضغوطات الحياة اليومية، هنا أصبح التواصل بين الزوجين ضعيفًا حيث يبدأ كل من الزوجين بالانشغال بمشاكله دون إشراك الطرف الآخر.

- ضعـف مهـارات التواصـل بيـن الزوجيـن وعـدم التفاهـم والتي يتخللهـا عدم قـدرة الزوجيـن علـى التعبير عن مشـاعرهم وأفكارهـم أو عدم اسـتيعاب واحتواء الطرفيـن بعضهم بعضًـا وتفهم مشـاعرهم وأفكارهم فيكون الصمـت هو وسـيلة لتجنب الصـراع والعنـف الزوجي.
- عدم وجود اهتمامات مشتركة بين الزوجين ومواضيع مشتركة.
- النقـد المسـتمر، فـإذا كان هنالـك نقـد هدام ومسـتمر بيـن الزوجين فهذا سـبب يجعـل الطرف الآخـر يتجنب الحديـث خوفا مـن تلقي المزيـد مـن الانتقادات.
- الإهمال العاطفي الذي يتخلله في بعض الحالات الخيانة الزوجية المتكررة وعدم الإشباع العاطفي.
- عدم المبادرة من قبل أحد الطرفين للمصارحة والحوار.
- الروتين بالعلاقة الزوجية.
- اختـلاف التنشـئة الاجتماعيـة واختـلاف بالمسـتوى الثقافـي قد يكـون من ضمن الأسـباب الصمـت الزوجي وتجنـب النقـاش والحـوار مع الطـرف الآخر.

قـد تجتمـع هذه الأسـباب معـا أو بعضها والتي تنعكس بشـكل سـلبي على العلاقـة الزوجية لكن هنالـك بعض الطرق التي تسـاعد فـي التغلب على هـذا الحالة.

- وعـي أحـد الطرفيـن بأهمية العلاقـة الزوجيـة وأهمية الإشـباع العاطفـي بينهم وأهميـة التعبير عن المشـاعر واحتـواء كل منهمـا للآخـر وذلـك من خـلال تخصيص وقـت للحديـث والحـوار ونقاش تفاصيـل الحيـاة اليومية والمشـاركةبالتخطيـطلمسـتقبلالأسـرةوأثنـاءالنقـاشاحتـرامكلمنالطرفيـنللآخروإشـعاربالتقديـروالاحترام.
- التعبيـر عـن المشـاعر حيث يتعلم الطرفـان كيفية التعبير عن المشـاعر والابتعـاد عن النقد أو اللـوم ومهم اختيار الوقت المناسـب والبحث عن اهتماماتهم المشـتركة وكسـر الروتيـن بالعلاقة الزوجية.
- اللجـوء إلـى المختصيـن والمعالجيـن فـي حـل الخلافات والمشـاكل الزوجيـة في حالة عـدم قـدرة الزوجين حل مشـاكلهم بأنفسـهم، فقـد يسـاعدهم هذا فـي تطوير مهـارات التواصـل بينهم.

الصمت الزوجي هو مشـكلة تؤثر سـلبًا علـى العلاقة بين الزوجين، لكنها ليسـت نهاية الطريق، بالتفهـم والتعاون يمكن للزوجيـن تجاوز هـذه الحالة وإعادة التواصل ما يعزز من اسـتقرار حياتهما الزوجية وسـعادتهما.

طلاق المرأة ما بين العقل والجنون

بقلم المحامية: ريما شماسنة

تطـرق قانـون الأحوال الشـخصية الأردنـي لعام 1976 والمطبـق في الضفة الغربيـة في بعض نصوصـه القانونية إلى حالـة الرجـل الـذي يرغـب بالزواج والذي به مشـكلة فـي العقل، فنص فـي المادة 8 علـى: «للقاضي أن يـأذن بزواج من بـه جنـون أو عتـه إذا ثبت بتقرير طبـي أن في زواجـه مصلحة له».

وفـي موطـن آخر نـص القانون ذاتـه في المادة 120 علـى: «إذا جن الـزوج بعد عقد النـكاح وطلبت الزوجـة من القاضي التفريـق يؤجـل التفريـق لمـدة سـنة، فـإذا لم تـزل الجنة في هـذه المـدة وأصـرت الزوجة علـى طلبها يحكـم القاضي بالتفريـق»، بمعنـى أن القانون عالـج حالة طلاق الـزوج المجنون.

ولهذيـن النصيـن تبعات قانونية سـأتحدث عنها في هـذه الورقة والتي جـاءت كتابتها بعد الحصول على سـابقة قضائية بقـرار مـن المحكمـة العليا الشـرعية كانت لصالح ليـس فقط المرأة التـي كانت القضيـة قضيتها، بل لصالح كافة النسـاء اللاتـي يواجـه إشـكاليات في الحصـول على طلاق مـن زوج به آفة عقلية (جنـون أو غيره من الآفـات العقلية).

أهلية الزوج للزواج:

بالرجـوع إلـى نـص المـادة 5 من قانون الأحوال الشـخصية نجـد أن القانون اشـترط في أهليـة الزواج أن يكـون الخاطبان عاقليـن أي لا يشـوب أيًـا منهما أي عارض من عـوارض الأهلية وفي الوقت ذاتـه وفي المادة 8 من القانون نفسـه أذن بـزواج مـن بـه جنون أو عتـه، وبالتالي هنا يجـب التفريق بيـن العديد من حـالات عقل الزوج:

- رجـل بـه آفة عقليـة منذ الصغـر وقد يكون منـذ الولادة وهـؤلاء يعتبرون حسـب القانـون محجوريـن لذواتهم، وبالتالـي يبقـون تحـت رعاية الولي وهـو الأب أو الجد في حالة عـدم وجود الأب أو الوصي الـذي تم تعيينه من قبـل الأب أو الجـد وهـو مـا يسـمى قانونا (الوصـي المختـار) أو أن يتم تعيين وصـي عليه من قبـل المحكمة فـي حالـة عدم وجـود أي من الحالات السـابقة، وفي الأغلب يتم تنصيبهـم إذا كان لهذا الشـخص المحجور عليه أموال من أجـل إدارتها وفقـا لمصلحته.
- رجل أصيب بآفة عقلية لاحقا إما نتيجة لحادث أو أي سبب آخر وقبل الزواج.
- رجل أصيب بآفة عقلية بعد الزواج قد يكون جنونًا أو غيره من ضروب العاهات العقلية.

ففي الحالة الأولى والثانية يمكن للقاضي أن يأذن بزواجهما إذا وجد في زواجهما مصلحة لهما.

طلاق المـرأة لزوجهـا المصاب بآفة عقلية: رسـم القانـون حالة واحدة فقـط لطلاق الزوجـة التي ترغب فـي طلاق زوجهـا المجنون حسـب نص المـادة 120 المذكورة سـالفا وضمن شـروط معينة وهي:

- أن يكون الجنون قد طرأ بعد الزواج وبالتالي لا طلاق لزوجة المجنون الذي أذن القاضي بزواجه.

- أن يكـون الجنـون مطبقـا غيـر متقطـع وثابتـا بتقرير طبـي مؤيـدا بشـهادة الطبيب المختـص المنظـم للتقرير الطبي.
- أن يتـم تأجيـل الدعوى سـنة كاملـة على أمل أن يشـفى الزوج فإذا لم يشـف وطبعـا بتقرير الطبيـب المختص وشـهادته أمـام المحكمـة وأصرت الزوجة علـى طلبها الطـلاق يقوم القاضـي بتطليقها.
- حـدد القانـون المـرض العقلي الـذي يمكن طلـب التفريق بناء عليـه وهو الجنـون، وبالتالي فالأمـراض العقلية الأخـرى أو حتـى النفسـية الخارجة عـن هذا الوصـف لا يمكن اعتبارها سـببا للتفريـق كالفصام مثلا.

وعليـه والحالـة كذلـك فلا يمكن للزوجة فـي غير حالات الجنـون أن تطلب التفريق مـن زوجها وتبقى معه فـي زواج أبدي إلـى مـا شـاء الله (موتـه أو موتهـا) إلى أن جاء حكـم المحكمة والـذي تم تأييـده من المحكمـة العليا ليكون طـوق النجاة لـكل امرأة تعانـي من زواجها ولا تسـتطيع الحصـول على الطلاق.

من عتمة الزواج إلى فضاء الحرية:

فيحـاء الفتـاة الجميلـة البالغـة من العمـر الآن 33 عاما والتي كانـت قد تزوجت في سـن مبكرة بعمـر ال 16 عاما وتعرض زوجهـا منـذ 12 سـنة لحـادث أفقده القـدرة علـى الإدراك وأصبح لا يعـي ولا يدرك ما حولـه، قررت كباقـي الفتيات في عمرهـا أن تعيـش حياتهـا بلا قيـود وأن تنطلق متحـررة من الـزواج، وكانت تظـن أن طريقها للحصول على الطلاق سـهلة وميسـورة إلا أنهـا اصطدمـت بعقبـة كبيرة أوقفتهـا وقطعت عليها الطريـق بعد أن قطعت خطـوات للوصول.

وهنـا سـأقوم بسـرد الخطـوات التي قامـت بها فيحـاء للحصول علـى الطلاق بشـيء من التحليـل القانونـي الذي كان طـويلا ومعقـدا بالنظـر لخصوصيـة حالة الـزواج والـذي أوصلها فـي نهاية المطـاف إلى ما كانـت ترجوه وترنـو إليه.

أولا : قامـت فيحـاء برفـع دعـوى نفقة زوجـة بداية ضمن إجـراءات قانونية اسـتثنائية بالنظر إلـى حالة الزوج الاسـتثنائية حيـث تقدمـت بالدعـوى إلى المحكمـة التي قامت بعـد أن تحققت من وفـاة والد الـزوج وجده إلى تعييـن وصي مؤقت عـن الـزوج وهو موظـف في المحكمة الشـرعية (رئيس القلم) الـذي عين وصيا مؤقتـا فقط بهدف المخاصمـة عن الزوج وينتهـي دوره بانتهـاء المحاكمة بعـد تقديم تقرير طبي بحالة الزوج مؤيدة بشـهادة الطبيب فـي المحكمة، وقامت بإثبات دعواهـا وحصلـت علـى حكـم بالنفقة (تجدر الإشـارة هنـا إلى أن الولـي أو الوصي أو الوصـي المؤقت أيـا كانت صفته لا يجـوز قانونـا الإقـرار عـن فاقد الأهليـة وعليه أن ينكـر ما يتم توجيهـه للموصى عنه مـن ادعاءات باعتبـار أن ذلك يضر بمصلحـة عديـم أو ناقـص الأهليـة) وبالتالـي كان عليها أن تثبـت الدعوى وبعد الحصـول على الحكم (مـع أن حكم النفقة مـن الأحـكام التـي لا يتـم رفعها إلى محكمة الاسـتئناف إلا بنـاء على طلب الخصـوم) يتم رفع دعاوى الأشـخاص الذين يشـوبهم عيـب في الأهليـة إلى محكمة الاسـتئناف للنظر في إجراءات الدعـوى تدقيقا في صحة الإجـراءات وتصديقها ومـن ثـم رفعها إلـى المحكمة العليـا للتأكد كذلك مـن سلامة الإجـراءات وتأييد الحكم.

ثانيـا: التوجـه إلى دائـرة التنفيذ في المحكمـة المختصة حيث توجهت فيحاء إلـى دائرة التنفيذ من أجـل تنفيذ حكم النفقة التـي لـم يتـم تحصيلها (كما هـو متوقع) وبالتالـي الحصول على مشـروحات دائرة التنفيـذ بتعذر تحصيـل النفقة والتي تعـد هي مدخلها لرفـع دعوى الطلاق.

ثالثـا: كانـت المرحلـة الثالثـة أمـام فيحـاء هـي رفـع دعـوى طلاق لعدم تحصيـل النفقـة وهي كانـت الأنسـب من أجل الحصـول علـى الـطلاق وبالفعـل تم رفـع الدعـوى وبالإجراءات نفسـها لدعـوى نفقـة الزوجة من حيـث التقريـر الطبي وشـهادة الطبيـب المختص وتعيين الوصي المؤقـت والإثبات والحصول علـى حكم، وكانت جميع الإجراءات كما السـابق حسـب الأصـول والقانـون، إلا أنـه فـي هذه المـرة لم يتـم تصديق الحكـم في محكمة الاسـتئناف، بل فسـخه.

أسـباب فسـخ الحكم: لمن لا يعرف فإن محكمة الاسـتئناف الشـرعية من مهامها التدقيق في إجراءات الدعوى المرفوعـة لهـا مـن محكمة الدرجة الأولـى للتأكد من سلامـة الإجراءات، وأنها تمت حسـب الأصول والقانـون، فإذا كانت الإجـراءات سـليمة قامـت بالتصديق علـى الحكم وإن لم تكن كذلك (حسـب وجهة نظر قضاة الاسـتئناف البالغ عددهم 3) قامت بفسـخ الحكم ويجب عليها بيان الأسـباب التي اسـتند إليها في فسـخ الحكم كل ذلك في متن القرار الاسـتئنافي الصـادر عنهـا وفـي هـذه القضية واعتبـرت أنه لا أسـاس قانونيًـا لرفع هـذه الدعوى من الأسـاس واسـتندت إلى عدة أسباب لفسـخ الحكم منها:

- أن النـص القانونـي فـي مثل هـذا النوع من الدعـاوى أساسـه الإدراك ويكون فقـط من الإنسـان العاقل، أما المجنـون أو المعتـوه فلا يتصور منـه الإدراك.
- أن تمثيـل الولـي أو الوصـي يتعلـق فقـط فـي تسـيير الأمور الماليـة، أما مـا عدا ذلـك فلا يسـتطيع تمثيل المحجـور عليه.

- أن القانـون وضـع طريقة واحـدة للتفريق بين الزوجـة والزوج المجنون المحجـور عليه وهي التفريـق للجنون وهو مـا تم الحديـث عنه آنفا من حيـث كنهه وتعقيداتـه القانونية.

إلى المحكمة العليا:

أمـام قـرار محكمـة الاسـتئناف الشـرعية كان لا بـد مـن مواصلة الطريـق إلـى النهاية وإكمـال ما تـم البدء بـه واغتنام الفرصـة الأخيـرة فـي هـذا الطريـق فـكان لا بد مـن اللجـوء إلى المحكمـة العليـا الشـرعية وانتزاع قـرار نهائـي بتثبيت الـطلاق، وبالفعـل بـدأت بالإعداد لرفـع الدعوى لدى المحكمـة العليا وهو ما يسـمى (الطعن) وما يحتـاج إليه الطعن من تحضيـرات وشـروط معينـة أهمهـا أن يتم تقديمه من محام مزاول عشـر سـنوات على الأقـل، وهو ما تجـاوزت عنه منذ زمـن، أمـا التحضيرات فهـي بحاجة إلى دقة فـي الأوقـات والمصطلحات والأسـانيد والمرفقات، فأي خطأ أو سـهو غير مقصـود حتـى لو كان صغيـرا يمكن أن يفقدنا هذا الطعن وخسـارته وتذهـب كل جهودنا في هذا الطريق سـدى، فكانت المسـؤولية الواقعـة علـى كاهلـي ثقيلة ثقـل الجبال، ولا بـد من التركيـز 200%، وبالفعل تـم إعداد اللائحـة ومرفقاتها وقدمـت ضمـن الفترة الزمنيـة المحددة (30) يومـا، حيث تم الاسـتناد على الأسـباب التالية:

- أن المحكمـة قـررت عـدم قبـول الدعـوى بشـكلها القانوني مسـببة ذلك بـأن المدعى عليـه محجـور لذاته وأن القانـون وضـع لمخاطبـة الإنسـان العاقل بالرغـم مـن أن المحكمـة الابتدائية عينـت وصيا مؤقتا فـي الدعوى للمخاصمـة وهـو مـا فعلتـه في دعـوى نفقـة الزوجـة وبالإجـراءات نفسـها والمصدق حكمهـا اسـتئنافا ومن المحكمة الاسـتئنافية نفسـها.
- إن محكمة الاسـتئناف الشـرعية جانبت الصواب عندما وصفت المدعى عليه بالجنون واعتبرت أن السـبيل الوحيد لتطليـق الزوجـة المدعية هو تفريـق للجنون على خلاف ما جاء فـي التقرير الطبي المؤيد بشـهادة الطبيب الذي جـاء فيـه أن المدعـى عليـه يعاني من تلـف في خلايـا الأعصاب فـي الدماغ والـذي يؤدي إلـى اضطراب في الوعـي بحيث لا يسـتطيع التعرف على الوقت والمكان والأشـخاص ولا يسـتطيع الكلام والتمييز ولا يسـتجيب للمؤثـرات الخارجيـة ولا يتفاعـل مع المحيط وهـو ما لا يمكن اعتبـاره جنونا في معيار الطب العقلي النفسـي.
- إن محكمـة الاسـتئناف الشـرعية غلبـت مصلحـة المدعى عليـه على مصلحـة المدعيـة التي تضـررت وما زالت تتضـرر لا سـيما أنهـا فتـاة فـي مقتبـل العمر تخشـى على نفسـها الفتنـة والفوات فـي حين انـه لا مصلحة للمدعـى عليه من عـدم تطليـق المدعية.
- أن هنالـك دعـوى بالإجـراءات والتفاصيل نفسـها كانـت قبل 12 عاما تـم صديقها وتأييدها، ولكـن لم يتم الأخذ بهـا ولا السـير علـى هداهـا فـي المحاكم الشـرعية سـواء مـن محكمة الدرجـة الأولـى أو محكمة الاسـتئناف الشـرعية (وهـو مـا توصلت إليـه أثناء إعـداد الطعن والبحـث والتحري إلى ما يسـندني مـن الناحيـة القانونية).

النتيجـة: هنالـك نتيجـة علـى المـدى القصير تقتصـر فقط علـى فيحاء نفسـها فبعد طـول انتظـار دام حوالـي أكثر مـن أربعـة شـهور كانت بمثابة أربع سـنوات بالنسـبة لي وأنا دائمة السـؤال عـن النتيجة جـاءت أخيرا لتثبت قـرار الطلاق (تأييـده) حسـب النـص القانوني وتفسـخ قـرار الاسـتئناف (نقضه) كذلك حسـب النـص القانوني بحصـول فيحاء على الـطلاق والتحـرر من قفـص الزوجية بعـد اثني عشـر عاما مـن المعاناة.

أمـا النتيجـة أو الأثر علـى المدعى البعيد فأنه بإمكان كل النسـاء اللاتي يعانيـن من زوج ناقص الأهليـة أو عديم الأهلية أو بـه أي عـارض مـن عـوارض الأهليـة التوجـه إلـى المحكمة ورفـع دعـوى قضائية للحصـول علـى حكـم بالتفريق من القاضـي الشـرعي بعـد أن كانـت العديـد من النسـاء لا يسـتطعن الحصول عليه للأسـباب آنفـة الذكر واللاتـي يعاني البعـض منهـن أشـكالاً متعددة مـن العنف نتيجـة نقص العقـل أو ذهابه ولـم يعد هنالـك زواج أبدي.

قـرار المحكمة العليا: كان قرار المحكمة العليا الشـرعية والمتشـكلة من 5 قضاة عبارة عن 10 صفحات، فانقسـم هـؤلاء مـا بين المؤيـد والمعارض ولـكل تبريراته، وصـدر القرار بالأغلبيـة ليكون لصالـح فيحاء، وقد اسـتوقفتني بعض النصـوص التـي اسـتند إليها المؤيدون للقـرار والتي تعكس مبادئ مهمة يمكن الاسـتعانة بها في قـادم الأيام، وهي:

«أن القانـون أعطـى المدعيـة (فيحاء) عدة خيـارات في اختيار موضـوع دعواها والطريـق القانوني الذي تسـلكه ولا يحجر عليهـا فـي خياراتهـا والحالـة هذه فـإن بإمكان المدعيـة إقامة دعـوى تفريق للجنـون أو النزاع والشـقاق أو الهجـر والضرر فاختـارت هـذا الطريـق القانوني وهـو التطليق لتعذر تحصيـل النفقة».

وكذلـك «القاضـي إنمـا يحكم بمـا يطمئن إليـه قلبه ويسـتريح له ضميـره والقاضي الذي يـرى الحق فـي جانب وتقف حرفيـة النصـوص الشـرعية أو القانونية حـائلا بينه وبين الوصـول إلى ذلك الحق إنمـا يبرهن على عجـزه وجهله لأن هذه النصـوص مـا جعلت ولا وضعـت إلا لخدمة الحق وتحقيـق العدالة».

وضع الخدمات القانونية للنساء خلال العدوان

بقلم المحامية: هنادي احميدات

وقفت شرائع السماء ورحلت الكثير من الأرواح البريئة إلى السماء حيث انطبقت عليها قواعد العدالة الإلهية وبقيت الكثير من الأرواح على الأرض تنتظر قواعد العدالة الإنسانية أو دورها لتلحق بمن مضوا للعدالة الإلهية.

بعد الثامن من أكتوبر تعيش النساء الفلسطينيات تسارعا هستيريا بأحداث الحرب اليومية والتي لا يجب أن توصف بحرب، إنما هي أحداث إبادة جماعية[1] لاإنسانية، فنحن لا نتحدث عن بورما ولا عن روندا بل نتحدث عن غزة التي لا تتعدى مساحتها 365 كم، فقد بلغ ما ألقي عليها من مواد متفجرة وصواريخ ما يدمر قارات بأكملها، هذا الحال يعكس ما قد يتخيله أصغر عقل لحال تعيشه نساء غزة وبناتها وأطفالها ورجالها، حيث إنها حرب استهدفت البشر والشجر والحجر، فقد أدى الاستهداف اليومي للمناطق المأهولة بالسكان إلى عيش النساء بملاجئ كبيرة مكتظة بأعداد مهولة حيث لا تتوافر خدمات صحية أو طعام أو ماء، كما أنها غير محمية من الاستهداف المباشر فقد حرمت النساء من أبسط مقومات الحياة واضطرت للذهاب إلى الحمام لقضاء الحاجة بمجموعات أو بدور وطابور وقد اضطرت النساء للتكيف مع العائلة والالتزامات الحياتية اليومية بسكنى الخيمة ببردها وحرها وأرض يفترشها الرمل الذي ألهب جلد الصغير قبل الكبير وندرة في توفر الغذاء والكساء والحرية، بمساحة شخصية إذ لا تنفك تنام وتقوم بثياب الصلاة خوفا من الاستهداف المتلاحق والقصف المستمر وقد فقدت أبسط مساحة من الأمان الداخلي أو الخارجي وأصبح قلقها لا كيف تنجو بنفسها بل كيف تحمي عائلتها وتطعمها إذ تركت الحرب أكثر من 12 ألف امرأة أرملة[2] وهذا يعني أنها بحكم التغير الحاصل أخذت دور الأم والأب وتضاعفت مسؤولياتها والتزاماتها بمواجهة صعاب الحرب وتيه الحياة.

واقع الخدمات القانونية المحلية للنساء في ظل حرب الإبادة:

المعاناة التي تكرست على النساء في غزة من ناحية قانونية، إذ كان قطاع العدالة قبل الحرب يعاني من إشكاليات قانونية عدة من حيث عدم الاستجابة الفاعلة لقضايا النوع الاجتماعي وضعف البنى التحتية كما هو الحال بالضفة الغربية ناهيك عن عدم توافر قوانين متخصصة وملبية لاحتياجات النساء ومبنية على أسس معايير حقوق الإنسان وهذا جزء من الصورة العامة. أما بعدها فلم يعد قطاع العدالة بكافة أركانه موجودًا، فعدد كبير من رجال القضاء والمحامين طالتهم آلة الحرب كما المحاكم التي لم تستثنَ من العدوان فقصفت ودمرت ولم يعد هناك أي نظام قانوني أو جهاز قضائي عامل أو متواجد فعليا على أرض الواقع، ما ترك فراغًا قانونيًا كبيرًا فشكلت لجان طوارئ تختص بضبط الأمن، كما حمل بعض موظفي المحاكم الشرعية أدوات العمل وإضبارات، ونسف ودمر واحرق ما بقي من أرشيف ومعلومات ونظم وأجهزة حواسيب في المحاكم الشرعية والنظامية والمؤسسات الأمنية وكافة المنشآت العامة والخاصة.

1 الإبادة الجماعية هي التدمير المنهجي والمتعمد، كليا أو جزئيا، على أسس عرقية أو دينية أو وطنية. وقد صيغَ هذا المصطلح في عام 1944 وهذا التعريف اعتمد باتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية.

2 إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية.

وقـد أدى هـذا إلـى انعـدام وصـول النسـاء لأدوات العدالـة، فلا تسـتطيع النسـاء تقديم الشـكاوى ولا حتـى تحصيل الحقـوق، فكيـف لمـن لديهـا حكم بنفقـة أن تقـوم بتنفيذه ولمـن تلجأ ومـن يُلـزِم بحكم، أو بتسـليم طفـل، أو تنظيم مشـاهدة، أو حضانـة ومـن كانت قبل الحرب تريـد الطلاق غيرت رأيهـا بفعل الظـروف المحيطة، فبحكم النـزوح من مكان لآخـر المـرة تلـو المـرة أصبحت الحياة شـبه يوميـة وآنية لا وقـت ولا متسـع فيها لتفكير بمسـتقبل.

كيـف تصل النسـاء الفلسـطينيات داخل القطـاع لحقوقهن ولمن يلجـأن في الوقت الحالي:

بحسـب إفادة بعض النسـاء ممن وافقن على إجراء مقابلة وفضلن عدم ذكر أسـمائهن وقد عشـن تجربة النزوح والعيش بمـدارس الإيـواء والانتظـار بطوابير توزيـع المعونات الغذائيـة والإغاثية تقول: في حـال تعرضت المـرأة لاعتداء من زوج أو قريـب ليـس أمامهـا خيارات سـوى اللجوء للكبـار في العائلة أو إذا اشـتد الاعتداء ونتج عنه إشـكال للمخاتيـر (وهم كبار الحمائـل والوجهاء وشـيوخ عشـائر لهـم كلمتهم ووزنهم فـي النظـام الاجتماعي)، وغالبا مـا يقوم جميـع الأطراف بحل مثـل هـذه الاعتداءات الجسـدية أو المشـاكل الزوجية بتوجيه نصح وإرشـاد للطرفين، وبسـبب الظـرف القائم يطلب في الغالب سـكينة النسـاء وصبرهن والاحتسـاب على مـا يتعرضن له.

وتقـول السـيدة إنهـا فـي كثير مـن الأحيان ما كانت تسـمع أصوات نسـاء يصرخـن أو يسـتنجدن بالآخرين لمسـاعدتهن فـي مـدارس الإيواء ناهيك عن صـور أخرى للعنف الذي تتعرض له النسـاء. وبحسـب وصفها للنسـاء بأنهن مضطهدات مغلوبـات علـى أمرهـن، فالسـيدة التـي كانت على خلاف مـع زوجها واشـتد وصولا للـطلاق أمامها خيـارات أحلاها مر، فإمـا أن تصبـر أو تتـرك زوجهـا وتعـود لأهلها مـع أن هذا الخيـار أيضا ببسـاطته أصبح صعبًا جدا بسـبب انقطاع السـبل والنـزوح الـذي فـرق العـائلات بمناطق مختلفـة يصعب التنقل بينها، وبسـبب شـح الطعام وأنها سـتضيف عبئـا للعائلة التـي سـوف تلجـأ لها من حيـث توفير الطعـام والملجأ والاحتياجات الأساسـية، وأنـه ببقائها مع زوجها تعيـش معه على المسـاعدات التـي تسـلم علـى رقـم هوية الـزوج رب العائلـة وبرقم جوالـه إن وجـد. فجميـع خياراتها تدفعهـا للصمت والبقـاء دون أي حـراك. كمـا أن جميـع الأحـكام القضائيـة التـي كانـت سـابقا منفذة بشـكل إجبـاري أو اختيـاري توقفت وتوقفت أيضا جميع النفقات ودفعها بشـكل ودي أو إجباري لمسـتحقيها. وبسـبب ضيق الحال وانعدام الحرية الشـخصية ولا وسـائل داعمـة للنسـاء تؤكد محامية متطوعة في الشـمال أن المشـاكل المعقدة التـي لا تتمكن اللجـان أو المخاتير من حلهـا تبقى كما هـي دون رفـع الانتهاك.

ولقـد سـجلت حالات كثيرة لسـرقة النسـاء والعائلات مثـل المصاغ الذهبـي ومدخرات العائلـة التي غالبا مـا تكون بحوزة النسـاء سـواء مـن الاحـتلال أم من الخارجين عـن القانون ولـم تتمكن من إخبـار أحد خوفا من المشـاكل وخسـارة الملجأ. كمـا أن غالبيـة النسـاء بعائلـة تعانـي الفقد وعـدد من أفراد أسـرتها إما شـهيد، أو أسـير، أو مفقود خلال أحـداث الحرب وهـذا الوضـع بذاتـه لـه عواقب وخيمـة على النسـاء مـن جانب مـادي ومعنـوي ونفسـي واجتماعي في ظـل انعدام منظومـة قانونية مسـاندة وداعمة.

أمـا فيمـا يتعلـق بالخدمـات القانونيـة التي يمكـن أن نصفهـا بالخدمـات القانونية الطارئـة المحدودة فاقتصرت حسـب وصـف المحاميـة علـى موظف من المحكمة لديه جهاز حاسـوب متنقل ويتواجد بالمشـافي في أماكن غيـر مؤهلة لمثل هـذا الأمـر (بسـبب توافر مولدات الطاقـة والكهرباء لتشـغيل أجهزة الحاسـوب لتوثيق الحجـج) فمن لديها إجـراء يجب أن تذهـب إليـه فـي المستشـفى وغالبيـة المعاملات التي سـجلت كانـت من قبيـل الحجج التـي توثق الحال كمشـروحات الترمـل والعزوبية والأيتام وعقود الزواج وتسـجيل الطلاق واسـتصدار حجج بحصر الإرث، وغالبية هـذه المعاملات لتمكين أصحابهـا من الاسـتفادة من المسـاعدات المالية التي تقـدم للنازحين.

وقالـت إن الاعتـداءات مثـل التحرش الجنسـي والابتزاز والسـرقة والاعتـداء على الممتلـكات باتت من أكثر المشـكلات المنتشـرة فـي مراكـز الإيـواء ومخيمـات اللجـوء بسـبب الاكتظاظ السـكاني وانعـدام الأمـن والخصوصيـة، «في حال تعرضـت النسـاء لإحدى هذه المشـاكل تقوم بتقديم شـكوى للجان التنظيميـة المتواجدة في مقرات الإيـواء أو يتم نقل القضيـة ومحاولـة حلها بواسـطة رجال الإصلاح، وفي أغلب الأحيان لا تنصف النسـاء أو تسـترد حقوقهـن في مثل هذه الحلـول، كمـا أن بعـض المشـكلات لا تنقذ المرأة مـن قاع الخطر ودائـرة العنف حيـث إن العديد من المشـاكل جرت في مناطـق مختلفـة مـن القطاع تـم علاجها عبر رجـال الصلح والعـائلات، وهنا لا تسـتطيع المـرأة المعنفة أن تشـرح الحادثة بالتفصيـل وعليها أن تنصت للحكم العشـائري».

وبينـت أن النسـاء أصبحـن أقل قـوة لمجابهـة المجتمع بسـبب غياب النظـام القانونـي والقضائي، والظروف السـائدة علـى أرض الواقـع نظـراً لأنه في السـابق كان هنـاك رادع وتسـتطيع المرأة التوجه المباشـر لمراكز الأمن والمؤسسـات الحقوقيـة والمطالبـة بحقوقها؛ «غياب الـدور القانوني أدى إلى تدهـور المجتمع وزيادة وتيرة الظلـم والعنف بصورة أكبر وتفشـي صـور وأنماط مختلفة مـن القهر».

ولفتت إلى تفاقم الأزمة المالية التي تواجه النساء حيث إن حقوقهن الاقتصادية سلبت منهن بسبب الحرب المستمرة: «هنالك الكثير من القضايا كالميراث وحضانة الأطفال وغيرها، تحصل بها المرأة على حقها الشرعي قبل بدء الحرب، لكن الآن أصبح من المستحيل أن تطالب بها جراء تعطل المحاكم وتدميرها».

وحول أبرز المشاكل القانونية التي تواجهها النساء منذ بداية حرب الثامن من تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أوضحت أن أكثر المشاكل التي تواجه المرأة هي عدم قدرتها على رفع أي قضية للمطالبة بحقوقها، وفي حال لجأت إلى أحد القضاة الذين يعملون بشكل جزئي واستثنائي بأمر من المجلس الأعلى للقضاء ضمن لجنة الطوارئ تحتاج معاملتها قرابة سبعة أيام لإتمام رفع شكواها، إذا ما حدث قصف مفاجئ يقطع عملية النظر في شكواها بخلاف ما قبل الحرب حيث كانت تستغرق يومين، ناهيك عن أن الفلتان الأمني أجبر النساء على أن يقبعن تحت جدار الصمت خوفا من عدم توافر أنواع الدعم بشتى أنواعها، ما فاقم الأزمة النفسية والاجتماعية للنساء في ظل غياب منظومة قانونية وتفاقم العنف الأسري والمجتمعي.

ونوهت إلى أن القضية الوحيدة التي يمكن التعامل معها من قبل القضاة هي حجة حصر الإرث لتتمكن النساء من تقديم كفالات لأبنائهن الأيتام، إن أزمة عدم توفر المواصلات وصعوبة التنقل أدت إلى مضاعفة معاناة النساء عند متابعة الإجراءات اللازمة وإحضار الأوراق الثبوتية نظراً لأنها تضطر للذهاب إلى أماكن متعددة لإنجاز معاملتها، وهذه المشكلة تجعلها تقطع أميالاً طويلة سيرا على الأقدام وتواجه أيضا صعوبة في توفير شهود لمعاملاتها وإن وجدوا يكونوا في مناطق قطعها الاحتلال شمالا وجنوبا وحتى الاتصال بهم والتواصل الهاتفي أيضا صعب.[3]

وفي إطار تقديم الخدمات القانونية للنساء الغزيات من خارج القطاع ولتسهيل المعاملات والإجراءات عليهن تم اتخاذ عدة إجراءات قانونية فاعلة ومحفوفة بالمخاطر في الوقت نفسه، فقد نتج عن هذا الوضع المختلط وجود النساء الفلسطينيات اللواتي تمكن من الخروج من القطاع خلال الحرب لتلقي العلاج أو مرافقة جريح أو العائلة، فقد تفاعلت السفارات والممثليات الفلسطينية مع المستجدات السياسية، فبتاريخ 26/10/2023 صدر قرار إداري تحت الرقم 323/2023 من ديوان قاضي القضاة الشرعي بشأن الاختصاص المكاني للمحاكم الشرعية في المحافظات الجنوبية معتبرا الأوضاع الراهنة في المحافظات الجنوبية التي أوقفت عمل المحاكم الشرعية بسبب القوة القاهرة وأعطى الصلاحية لمحاكم الضفة الغربية بالاختصاص المكاني (الوظيفي والصلاحية) وفعلا تم العمل بهذا التعميم، حيث إن هناك العديد من الأفراد الموجودين بالضفة الغربية أو خارج البلاد تقدموا بمعاملات لمتابعة تعليمهم وحياتهم واستصدار الوثائق الرسمية ورفعوا قضايا شرعية مثل النفقات والتفريق بأنواعه وغيرها من المعاملات التي تنظم شؤون الحياة.

كما صدر قرار إداري آخر بتاريخ 8/1/2025 نظرا لاستمرار الحرب على القطاع ينص على منع استيفاء أي رسم على المعاملات والحجج التي تجريها المحاكم الشرعية في المحافظات الجنوبية للتيسير على المواطنين وتقديم البيانات الخاصة بالمعاملات من الجهات الرسمية الفلسطينية. وفي إجراء لاحق تسهيلا وتوثيقا للعمل وضبط الأمور المتعلقة بقضايا الطلاق على وجه الخصوص صدر تعميم من ديوان قاضي القضاة الفلسطيني رقم 1/2025 بتاريخ 9/1/2025 لضمان سلامة الإجراءات فيما يخص الطلاق الذي ينظم بالمحاكم الشرعية خارج المحاكم الشرعية في غزة، أي في الضفة وغيرها حيث اشترط الأمور التالية:

- صحة الوكالات القانونية من خلال الجهات القانونية المختصة
- التأكد من عنوان الزوجة وأنها على قيد الحياة وتبليغها وفق الأصول
- ضمان تسليم الحقوق الزوجية المتعلقة بالطلاق أو الإبراء بحالة وجود الزوجة خارج القطاع.

ومع ذلك فإن هذه الإجراءات والتدابير ضرورية وملحة لتنظيم شؤون حياة النساء إلا أنها قاصرة ومحددة وتخدم شريحة ضيقة وعلى أرض الواقع لا تلبي حاجة النساء الموجودات فعلا على أرض غزة، حيث إنهن بحاجة إلى خدمات شمولية أكثر تلبي جميع الاحتياجات المبنية على الأسس القانونية.

على الصعيد الدولي:

اقتصر دور المؤسسات الدولية منذ بداية العدوان على تقديم الخدمات الإغاثية وخدمات الرعاية الأولية في البداية فقط وفيما بعد ومع تكرار العدوان على طواقم الأمم المتحدة واستهدافها بطرق مباشرة وغير مباشرة تقلصت إلى أن توقفت تماما، وعلى الصعيد القانوني الدولي تمثل دور الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بعدم تمكن الأمم المتحدة وغالبية الدول من إقرار قرارات تنص على إجراءات وتدابير حقيقية ملزمة وفاعلة على أرض الواقع لحماية المدنيين والنساء والأطفال خلال العدوان، إلا قرارًا أو قرارين لم تلتفت لهما دولة الاحتلال صدرا

3 مقابلة مع محامية شرعية في الشمال عبر الهاتف ومقابلة مع سيدة من الجنوب نزحت إلى مدارس اللجوء وفضلتا عدم ذكر اسميهما.

وضربا عرض الحائط من دولة الاحتلال، ولم يسلم من الفيتو الأمريكي ما تبقى من قرارات دعت إليها بعض الدول خلال جلسات الأمم المتحدة كما لم تستطع تطبيق نصوص اتفاقية جنيف الرابعة على المدنيين بالقطاع ولا على المباني ولم تمنع النقل التعسفي والجبري أو التطهير العرقي، بدليل أن أكثر من 2500 عائلة غزية بنسائها وبناتها وكافة أفراد أسرهن محو من السجل المدني بالكامل، وعائلات أخرى لم يبقَ منها إلا فرد واحد فقط ولم تمنع من استهداف المستشفيات بذرائع واهية، وهي منشآت محمية بموجب كافة القوانين والأعراف الدولية. ولم تفرض أي تدابير احترازية مؤقتة لحماية المدنيين. وحتى النساء اللواتي تم اعتقالهن لم يُراعَ أي بند من بنود اتفاقية جنيف في التعامل معهن.

القرار 1325:

بالرغم من أهمية القرار في التأثير الهائل الذي تخلفه الصراعات وما وقع في غزة من الحرب على النساء من عنف، والدور الفاعل الذي يجب أن تلعبه النساء في الانخراط في عملية الاستقرار والأمن والسلام داخل المجتمع، إذ يتعين على أطراف الصراع اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي بأربع ركائز وهي الحماية والوقاية والإغاثة والتعافي، إلا أن هذا كله وللأسف لم يحدث، فنساء غزة كافة تركن وحدهن يصارعن مصيرًا أسود تحت آلة الحرب المسعورة فالمرأة والابنة والزوجة النازحة والأسيرة أو زوجة الشهيد أو المفقود أو الأسير أو الأرملة قبعن تحت صمت لامتناهٍ للعالم أجمع تكشف عنه فشل منظومات دولية وآليات واتفاقيات وقرارات خصصت لحماية النساء والأطفال ولعلها ليست المرة الأولى في هذا الإخفاق الدولي، وهنا يجب أن نتحدث عن ضرورة الوقوف بجدية لبحث آليات دولية ملزمة وقابلة للتنفيذ الجبري بحق الدول المعتدية.

ولعلّ الإنجاز الأكبر والانتصار الوحيد دولياً هو مذكرات التوقيف الصادرة عن محكمة الجنايات الدولية، إذ أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعه السابق. وفيما يتعلق بالجرائم، وجدت الدائرة أسبابا معقولة للاعتقاد بأن نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل وقت السلوك المعني، وغالانت وزير دفاع إسرائيل وقت السلوك المزعوم، يتحمل كل منهما المسؤولية الجنائية عن الجرائم باعتبارهما مشاركين في ارتكاب الأفعال بالاشتراك مع آخرين:

- جريمة الحرب المتمثلة في التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛
- والجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في القتل والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية.

ووجدت الدائرة أسبابا معقولة للاعتقاد بأنهما يتحملان المسؤولية الجنائية باعتبارهما مسؤولين مدنيين عن جريمة الحرب المتمثلة في توجيه هجوم متعمد ضد السكان المدنيين[4].

وهذا يأخذنا إلى ضرورة توفير حماية للنساء والأطفال والفئات الضعيفة والمهمشة وحماية مقدمي الخدمات المتطوعين واللجان العاملة على أرض الواقع، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني لتوفير خدمات قانونية مقرونة بسلسلة من الخدمات الإغاثية والاجتماعية والنفسية الآنية والفورية خصوصا في أماكن الإيواء المؤقت.

4 https://news.un.org/ar/story/2024/11/1136816

قـراءة في قانـون العائلة المسيحية لبطريركية الروم الأرثوذكـس المقدسـية لعـام 2023

بقلم المحامية: سلوى بنورة

تـم إقـرار القانون من المجمع المقـدس لبطريركية الروم الأرثوذكس فـي مدينة القدس بتاريـخ 5/10/2023 على أن ينفذ بتاريـخ 1/1/2024 إلا أنـه بسـبب الظـروف التي مرت بها البلاد فقد تقـرر تأجيل العمل به إلـى تاريخ 1/3/2024.

أكـدت المادة السادسـة مـن هذا القانون التي تحدثت عن شـروط انعقاد الخطبة حيث اشـترطت المـادة أن يكون الخاطبان قد بلغا سـن الثامنة عشـرة من عمرهما.

جـاءت المـادة 14 مـن القانـون التـي اشـترطت لإتمـام الـزواج أن يكون الرجـل والمـرأة قد بلغا سـن الثامنة عشـرة من عمرهمـا متمتعيـن بالأهليـة القانونيـة لمباشـرة حقوقهما المدنيـة. كما اشـترطت المـادة الحصول المسـبق على إذن الـزواج، وإذا كان أحـد المقبليـن علـى الـزواج يعاني من عـارض من عـوارض الأهلية فلا يمنـح إذن الـزواج إلا بعد صدور قـرار من المحكمة الكنسـية يقضي بمنحـه إذن زواج وذلك بعد إجراء الخبـرة الطبية اللازمة لبيان الحالـة ومدى القدرة على تحمل أعبـاء الزواج.

جـاءت المـادة 14 السـالفة الذكـر ومنعت زواج من يعاني من إعاقة ذهنية، أو نفسـية، أو عته، أو سـفه سـواء كان ذكراً أم أنثى.

المـادة 17 تحدثـت عـن عدة المرأة إذ لا تسـتطيع المـرأة أن تعقد زواجاً جديداً ما لم يمضِ سـنة على تاريـخ انفكاك زواجها وفـي حـال ثبـوت وجـود حمل فعليهـا أن تبلغ الزوج أو أهـل الزوج المتوفـى ولا تقدر أن تعقـد زواجاً جديـداً إلا بعد مرور ثمانية عشـر شـهراً على تاريخ الولادة.

ويشـترط لعقـد الزواج الحصول المسـبق على إذن خطي من المطـران المختص، كما يحق للمرأة المنفـك زواجها أن تتزوج بعـد مضـي تسـعين يوماً على وفاة زوجهـا أو على تاريخ اكتسـاب حكم الطلاق الدرجـة القطعية إذا أثبتـت أنها غير حامل مـن خلال طلـب تقدمـه للمحكمة للإذن لها بالزواج قبل مضي السـنة الواردة فـي هذه المادة، وللمحكمـة أن تقرر منحها الإذن شـريطة عرضها على طبيب مختص بإشـراف المحكمة.

المـادة 18 منعـت الرجـل مـن أن يعقـد زواجاً جديـداً ما لم يمضِ تسـعون يومـاً على وفـاة زوجته أو تسـعون يوماً على تاريخ اكتسـاب حكـم الطلاق الدرجـة القطعية.

المـادة 20 نصـت علـى إنشـاء مركز يسـمى (بيـت العائلة المسـيحي) وذلك خلال سـنة من تاريخ سـريان هـذا القانون (وهـو شـبيه نوعاً ما بدوائر الإرشـاد الأسـري في المحاكم الشـرعية) وهـو مركز يهدف إلـى تقديم الخدمات الإرشـادية والوقائيـة والعلاجية المبنية على القيم الأرثوذكسـية في النواحي الروحية، والزواجية، والأسـرية، والنفسـية، والتربوية، والطبيـة، والاجتماعية، والأسـر والأزواج أو المقبلين علـى الزواج.. إلخ.

عنـد تسـجيل القضايا لدى المحكمة الكنسـية (حضانة، نفقة، مشـاهدة، فسـخ زواج ..إلخ) اشـترط القانـون أن يقوم قلم المحكمـة خلال أسـبوع بحـد أقصـى مـن تاريخ تسـجيل الدعوى (بحيـث يكـون المدعي/ة قد دفع رسـوم الدعـوى بداية) وقبل إجراء التباليغ بتسـليم بيت العائلة المسـيحي نسـخة من ملف الدعوى بكافة محتوياته مع عناوين الأطراف لمحاولة حـل النـزاع بين الطرفين من خلال الوسـاطة والتوفيق، ويجوز لبيت العائلة المسـيحي في حال وجد أن المسـاعي إيجابية ومـن الممكـن التوصـل إلـى حلول تمديـد مدة مسـاعي المصالحة ثلاثة أشـهر أخـرى لمرة واحـدة وبقرار مـن المطران المختص.

لا تسـير المحكمـة فـي الدعـوى ما لم يرد كتـاب خطي من بيت العائلة المسـيحي يتضمـن عدم التوصل إلـى حل النزاع بيـن الطرفيـن، فـي حال تـم التوصل إلى حل بيـن الطرفين لدى بيـت العائلة فإنه يجـب تنظيم اتفاق خطـي بين طرفي النـزاع موقـع منهم بالحـل الذي تم التوافـق عليه ويحفظ هـذا الاتفاق في ملف الدعوى المسـجلة وتقـرر المحكمة حفظ الدعوى.

كافـة الإجـراءات التـي يقوم بها بيت العائلة المسـيحي ومسـاعي المصالحة وأقـوال الأطراف والوقائـع التي تمت بين أطـراف الدعـوى والكتـب الصادرة عن بيـت العائلة والوقائع الـواردة فيه تخضع للسـرية التامة ولا تعتبـر بينة في الدعوى فـي حـال عـدم التوصل إلى حـل النزاع، وتحفظ في سـجل خـاص في المحكمـة ولا يجوز لأطـراف الدعـوى أو وكلائهم الاطلاع عليهـا مهما كانت الأسـباب.

فـي حـال عـدم التوصل إلـى حل للنزاع يجـب على بيـت العائلة المسـيحي تقديم تقريـر للمحكمة حول المسـاعي التي تمـت بيـن الأطـراف والنتيجـة التي توصلوا إليها كي تباشـر المحكمة السـير في الدعـوى. [الاختلاف بين دوائر الإرشـاد الأسـري فـي المحاكم الشـرعية لا يقوم المدعي/ة بدفع رسـوم الدعـوى عند تحويل الملف إلى دائرة الإرشـاد الأسـري فـي حيـن يدفع المدعي/ة رسـوم الدعـوى للمحكمة الكنسـية قبل تحويلهـا إلى مركز بيـت العائلة المسـيحي مع العلم أن رسـوم المحاكـم الكنسـية باهظة وهي ليسـت في متنـاول الجميع بعكس رسـوم القضايا في المحاكم الشـرعية].

جـاء القانـون بنظرة مختلفة عن القانون السـابق، ففـي نتائج الزواج بالنسـبة للزوجين في المادة 32 منـه اعتبرت الزوجين شـريكين بعضهمـا مـع بعض في الحفاظ على تماسـك الأسـرة وتربيـة الأولاد وألزمـت الزوجين في الإنفـاق معاً على البيـت الزوجـي والأولاد وأن يتحـملا بصبـر مـا يصيبهما مـن صعوبـات الحياة. أمـا المادة 33 مـن القانون فقـد ألزمت الـزوج بإعالـة زوجتـه غير العاملة وتأميـن احتياجاتها اللازمة بما يتناسـب مع مقدرتـه المالية ومقامـه الاجتماعي، وإذا ثبت للمحكمـة أن الزوج لا يسـتطيع إعالة زوجته لسـبب مشـروع فقد ألزم الزوجة المقتـدرة إعالة زوجها بما يتناسـب ومقدرتها المالية!!.

ألـزم القانـون الوالديـن بإعالـة أبنائهمـا وهـو التزام أصيـل على كليهمـا وتعفـى الأم غير العاملـة من هـذا الالتزام أو إذا وجـدت المحكمـة أن دخلهـا لا يغطـي احتياجاتهـا، كما قـد تلزمها المحكمـة بإعالة أبنائهـا إذا ثبت أنها موسـرة، وتحكم المحكمـة علـى كل مكلـف بالإعالة بحصـة من قيمة الإعالة تتناسـب مع دخله ومقامـه الاجتماعي مع الأخـذ بعين الاعتبار حاجـة المعال وحالتـه الاجتماعية.

أما في نتائج الزواج بالنسبة إلى أموال الزوجين:

أعطـى القانـون الحق للزوجيـن بالتصـرف بأموالهما الخاصة كما يشـاءان، فلكل منهمـا ذمة مالية مسـتقلة، أما الأموال المنقولـة التـي جـرى العـرف علـى ملكيتها لأحـد الزوجين أو التـي اشـتراها أحدهما من مالـه الخاص أو هديـة من الغير فتبقى ملـكاً له.

وبخصـوص الأموال المشـتركة بيـن الزوجين فيؤخذ بالاتفاقيات التـي يبرمها الزوجان خطياً بينهمـا خلال الزواج، كما يعود للزوجيـن الاتفـاق خطيـاً قبل الزواج أو خلالـه على النظام المالـي لزواجهما ولا يمكـن تعديله إلا باتفاقهمـا ويعود النظر فيـه للمحاكم الكنسـية إذا اختلفا في حال انتهـت العلاقة الزوجية.

في الحضانة:

أعطى القانون حضانة الأولاد للأم إلى سن 18 سنة في حين كان سن الحضانة في القانون السابق 7 سنوات للأم، ولكن المحكمة لها أن تقرر سقوط الحضانة عن الحاضن أو تنزيل سن الحضانة متى رأت في ذلك مصلحة المحضون الفضلى، بشرط أن يتضمن قرارها الأسباب التفصيلية التي أوردها القانون.

مع الإشارة إلى أن المحكمة لم تعتبر زواج الأم من شخص مسيحي مرة أخرى سبباً لنزع الحضانة عن الصغار ما دام هذا الزواج لا يؤثر على تربية الأولاد واستقرارهم، على أن يخرج الصغير من حضانتها إذا انتقلت إلى مكان إقامة مع زوجها الجديد خارج المنطقة الجغرافية التي يتواجد فيها الولي، في هذه الحالة تنتقل حضانة الأولاد إلى الأب ويقيمون معه.

وبخصوص أصحاب حق الحضانة فقد جاء في القانون المادة 69:

- الأم لحين بلوغ المحضون سن 18 سنة
- بالضم للأب بحكم السلطة الأبوية
- الجدة لأم أو الجدة لأب على أن تقرر المحكمة أيهما أصلح لحضانة الأولاد بقرار من المحكمة في حال سقوط حضانة الأم والأب.

ونجد أن القانون أخذ منحى مختلفًا عن قانون الأحوال الشخصية المطبق في المحاكم الشرعية وقدم أقارب الأب على أقارب الأم في موضوع الحضانة ما لم تر المحكمة أن مصلحة المحضون الفضلى تقتضي غير ذلك.

وبخصوص الأحكام والقرارات القطعية الصادرة بقضايا الحضانة فهي لا تتمتع بقوة القضية المقضية ويمكن طلب إعادة النظر في هذه الأحكام من المحكمة ذاتها التي أصدرت القرار، ولكن يجب أن يكون قد مضى سنة على تاريخ الحكم حتى يتم السماح بتقديم هذا الطلب.

جهود مركز المرأة في التمكين والتفعيل المجتمعي

المركز يواصل استهداف الشباب وتعزيز قدراتهم لتفعيل دورهم في مواجهة العنف داخل الأسرة والمجتمع الفلسطيني

مركز المرأة يعقد دورات تدريبية بعنوان: «حقوق امرأة حقوق إنسان»

استهدفت الدورات كلية مجتمع المرأة الطيرة وكلية صحة المجتمع رام الله والاتحاد اللوثري العالمي، بحضور 61 طالبة من الثلاث كليات من تخصصات الخدمة الاجتماعية والتمريض ومتدربات، وبواقع ثلاثة أيام تدريبية لكل دورة. ركّزت التدريبات على مفاهيم النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في القوانين المطبقة في فلسطين كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، ومسودة قانون حماية الأسرة من العنف، والتحديات التي تواجه المرأة الفلسطينية في مجالات مختلفة وسبل تعزيز دورها الفعال في المجتمع، والجانب الحقوقي للنساء.

وفي النهاية عبرت المشاركات عن القيمة الكبيرة التي حققتها الدورات في توسيع المعرفة والفهم لديهن حول قضايا حقوق المرأة وتعزيز وعيهن بضرورة المطالبة بهذه الحقوق وكيفية ربطها بالحياة اليومية وتوعية الآخرين بها.

وتدريبات مُتخصّصة للمحامين/ات الشرعيين/ات المتدربين/ات على إجراءات المحاكم والترافع أمام المحاكم الشرعية

استهدفت الدورات التي عقدها المركز في محافظات القدس، ورام الله، والخليل، وبيت لحم، ونابلس، وطوباس، أكثر من 110 محامين/ات. وهدفت إلى تعزيز فهم المشاركين/ات للقانون المطبق وإجراءات التقاضي في قضايا النساء في المحاكم الشرعية، مع التركيز على قضايا مثل النفقات، الطلاق، والعنف المبني على النوع الاجتماعي. وفي نهاية الدورات أعرب المشاركون/ات عن استفادتهم الكبيرة من هذه الدورات، مشيرين إلى أنها ساهمت في تعميق فهمهم للإجراءات القضائية وتعزيز معرفتهم بقضايا النوع الاجتماعي. ويُذكر أن هذه الدورات تأتي ضمن برنامج متخصص أطلقه المركز عام 2017 لبناء قدرات المحامين/ات الشرعيين/ات، وقد استفاد منه حتى الآن أكثر من 600 محامٍ/ية.

دورة تدريبية بعنوان «تدريب مدربين/ات» لمجموعة المحامين/ات المساندين/ات في مدينة رام الله

في دورة تدريبية استهدفت 21 محاميًا/ة من مواقع مختلفة من الضفة الغربية لمدة 5 أيام، ركّز المركز على تنمية مهارات التدريب وإعداد مدربين/ات قادرين/ات على تخطيط وتصميم وإعداد وتنفيذ وتقييم الأنشطة التدريبية.

إطلاق النادي الحقوقي القانوني للمحامين/ات الشرعيين/ات في القدس

خطوة نحو تمكين الشباب ودعم قضايا المرأة وتعزيز العدالة الاجتماعية

أكّد المركز على أن تأسيس هذه النوادي في رام الله والقدس يعكس التزام المركز بتوجيه الجهود نحو تعزيز الحضور الشبابي القانوني، وأن هذا النادي جاء بعد سنوات من عمل المركز المتواصل في التدريب وبناء قدرات المحامين/ات المتدربين، لننتقل معهم لمرحلة جديدة للعمل كوكلاء تغيير وحلفاء نحو واقع أفضل للنساء في ظل عدم توحيد القوانين وتعدد المحاكم.

تطرق المشاركون/ات إلى التحديات القانونية التي تواجه النساء في القدس وكيفية التصدّي لها، مستعرضين تجارب عملية حول سبل دعم حقوق المرأة وتعزيز دورها في المجتمع من خلال القوانين الشرعية، وفي ختام اللقاء، قدموا مقترحات لمبادرات قانونية مجتمعية تستهدف التوعية بالحقوق القانونية للمرأة في القدس وورش عمل مستقبلية حول التحديات القانونية الشائعة، وكيفية إيجاد حلول عملية تدعم النساء قانونيا وعمل أعضاء النادي على بناء خطة عملية تشمل العام القادم.

النادي القانوني في القدس يعقد يوماً دراسياً للمحامين/ات الشرعيين/ات

ركّز اللقاء على تحليل ودراسة احتياجات النساء القانونية في القدس، في ظل تعدد القوانين واختصاصات المحاكم، وهدف إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء، وتعزيز العدالة والمساواة من خلال نشر المعرفة القانونية وتقديم الدعم العملي. أكّد المشاركون/ات على أهمية هذا اليوم والنقاش الذي يخلق مساحة لتغيير الواقع القانوني والاجتماعي لنساء القدس وفرصة حقيقية للتعلم وساهم في تحليل القضايا القانونية من وجهة نظر حساسة لقضايا النوع الاجتماعي.

دورة تدريبية مُتخصصة للأخصائيات الاجتماعيات الجديدات في بيت لحم

استهدفت الدورة 15 أخصائية اجتماعية، حيث هدف خلالها المركز إلى تعزيز قدرات المشاركات في مجالات الخدمة الاجتماعية وعلم النفس، وتأهيلهن للتعامل مع قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وركزت على تحليل قانون حماية الأسرة من العنف وتطبيقاته العملية، وكيفية التعامل مع حالات العنف المعقدة وتوفير الحماية للنساء المعنفات.

المركز يُطلق برنامجاً لتعزيز قدرات المؤسسات الشبابية وتنظيم المبادرات المجتمعية في قضايا الحماية من العنف

نظم المركز تدريباً استهدف منتدى سعير الشبابي ومركز المنتدى الثقافي - بيت عنان، حيث يهدف البرنامج لتمكين الشباب من التصدي للعنف ضد النساء والمجتمع، من خلال تدريبات شاملة تتناول الأبعاد النفسية، الاجتماعية، والقانونية.

دورة تدريب مدربين/ات لمجموعات متطوعي/ات المركز في أريحا

شارك في الدورة 20 متطوعًا/ة من محافظات نابلس، وقلقيلية، وجنين، وسلفيت، لمدة 4 أيام، لرفع قدرات أعضاء المجموعات المساندة للمركز حول تدريب المدربين/ات. وقد تم اتباع عدة آليات للتدريب شملت تنفيذ استراتيجيات تدريبية متعددة كالعصف الذهني، ولعب الأدوار، ودراسة حالة وغيرها.

المركز يُنفّذ برنامجًا تدريبيًا مكثفًا حول قيادة التحويل المجتمعي

استهدف البرنامج 34 مشاركًا/ة من مجموعات المتطوعين/ات من محافظتي قلقيلية والخليل بواقع ثلاثة أيام تدريبية لكل مجموعة تطوعية. ركّز التدريب على القيادة التحويلية ودورها وأهميتها، ومعرفة الحقوق والواقع الاجتماعي والتخطيط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتدريبًا متخصصًا في الإسعاف النفسي الأولي والتدخل الاجتماعي

استهدف التدريب 33 متطوعًا/ة من الخليل وقلقيلية، بهدف تعزيز قدراتهم على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأفراد المتأثرين بالأزمات بالتركيز على تعزيز مرونتهم النفسية في التعامل مع الأزمات والرعاية الذاتية.

لقاء توعوي للمتطوعين/ات لتعزيز الوعي المجتمعي بقانون الأحوال الشخصية وآليات حمايته لحقوق المرأة والأسرة

تم تنظيم اللقاء بالتعاون مع مجموعة متطوعين من مدينة الخليل، حيث ركّز اللقاء على أنواع الزواج وآثاره القانونية، والحقوق الناتجة عن عقد الزواج، وتفاصيل الطلاق وأنواعه، وحقوق الحضانة والميراث، والآثار القانونية للأموال المشتركة بين الأزواج. أوصى المشاركون/ات بضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية ليواكب التطورات الاجتماعية والالتزامات الدولية، وزيادة الورش والفعاليات التي تستهدف بناء فهم قانوني أعمق.

الشراكة بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات الشبابية في مجال الحماية والوقاية من العنف وتعزيز حقوق النساء

بقلم: بشرى الخطيب

في إطار تعزيز حقوق النساء وحمايتهن من العنف بكل أشكاله، عزّزت وحدة الخدمات والتمكين الغاية الثالثة ضمن خطة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي التي تسعى إلى زيادة المسؤولية المجتمعية للمجتمع الفلسطيني تجاه حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضدها، من خلال بناء قدرات المنظمات الشبابية لتبني نهج مستجيب وحساس للنوع الاجتماعي. حيث أطلق مركز المرأة برنامج بناء قدرات المؤسسات الشبابية عام 2020. تتم مراحل اختيار المؤسسات الشريكة من خلال إجراء زيارات ميدانية لمجموعة من المؤسسات الشبابية في القرى والمخيمات، حيث يتم التعرف على طبيعة عملها وأنشطتها وتأسيسها. خلال الزيارات، يعرض مركز المرأة ملخصاً عن أهدافه وبرامجه، بالإضافة إلى استعراض مجالات التعاون الممكنة بين المركز والمؤسسة الشبابية وتدخلات المركز ضمن المشروع. ثم يتم دراسة أهلية المؤسسة وفقاً لمجموعة من المعايير التي تم وضعها مسبقاً لاختيار المؤسسات المناسبة للتعاون معها من حيث إذا ما كانت المؤسسة الشبابية فاعلة تخدم مجتمعها المحلي، أن تكون مؤسسة مستقلة لا تنتمي لأي حزب سياسي، أن تكون المؤسسة الشبابية مسجلة قانونياً وأن يكون مرّ على تسجيلها أكثر من عامين، أن يكون قد مرّ على عمل المؤسسة أكثر من سنة، أن تتمتع المؤسسة بالمصداقية والسمعة الجيدة وأن يكون لها شراكات مع مؤسسات مجتمعية ورسمية، أن يكون لديها هيئة إدارية رسمية منتخبة وفاعلة، لديها استعداد لبناء شراكة استراتيجية مع مركز المرأة والمساهمة في تنفيذ البرامج المشتركة، احترام حقوق المرأة، ومشاركة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في نهجه القائم على حقوق الإنسان والموافقة على تصميم وتنفيذ البرامج ذات العلاقة وفق هذا النهج، وجود مبنى تابع للمؤسسة ملائم لاحتياجات تنفيذ الأنشطة. بدأ المركز أولى الشراكات مع المؤسسات الشبابية مع جمعية نبراس في دار صلاح ومنتدى سعير الشبابي عام 2020. وخلال الربع الأخير من 2024، بدأ المركز شراكة جديدة مع مركز المنتدى الثقافي في بيت عنان، تهدف إلى تفعيل دور الشباب من الجنسين في مواجهة العنف داخل الأسرة والمجتمع الفلسطيني في منطقة شمال غرب القدس، حيث يسعى المركز إلى استهداف المناطق المهمشة من خلال شراكات مع مؤسسات فاعلة ونأمل أن تساهم هذه الشراكة باستهداف أكبر لمناطق متعددة من قرى شمال غرب القدس حيث هناك احتياج كبير لدعم هذه المناطق.

وتهدف هذه الشراكات بالأساس إلى توفير برامج تدريبية وتوعوية للمجتمعات المحلية، وخاصة الفئات الشبابية، حول كيفية الوقاية من العنف الأسري والعنف المجتمعي ضد النساء، والعمل على نشر ثقافة الاحترام والمساواة. وتعزيز الوعي بحقوق المرأة من خلال الورش التوعوية، لتعزيز وعي الشباب والشابات عن حقوق المرأة في المجالات القانونية والاجتماعية، والتركيز على تعزيز قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات القانونية والاجتماعية بشكل فعال، بالإضافة إلى التعاون بين المؤسسات الشبابية والمجتمع المدني حيث تشجع الشراكة على التنسيق والتعاون بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات الشبابية لبناء شبكة دعم قوية تعمل على حماية حقوق النساء ومنع العنف في المجتمعات المحلية.

ويشمل برنامج بناء قدرات المؤسسات الشبابية ورش عمل تدريبية تهدف إلى تدريب الشباب والشابات على مفاهيم العنف والوقاية منه والحماية وحقوق المرأة. بالإضافة إلى اجتماعات دورية خلال هذه الاجتماعات جرى مناقشة التعاون المستمر، والتقدم في تنفيذ خطط العمل المتعلقة بالحماية من العنف وتعزيز حقوق النساء، مع العمل على تحسين فعالية الأنشطة والتصدي للتحديات التي تواجه التنفيذ. كما يشمل البرنامج تنفيذ ورش توعوية تنفذها المؤسسات الشبابية من خلال أعضاء لجان الحماية مع الفئات الشبابية المختلفة من المدارس والجامعات والمراكز المجتمعية. على سبيل المثال نفذ نادي سعير الشبابي خلال 2023، خمسة لقاءات توعية استهدفت 80 مشاركاً، حيث تم التركيز على مواضيع الحماية من العنف وأثر الحرب الإسرائيلية على غزة. هذه اللقاءات تمثل جزءاً مهماً من الجهود المبذولة لزيادة الوعي حول آثار الصراع والعنف على المجتمعات، لا سيما تأثيرها على النساء والفتيات، بينما نفذت جمعية نبراس خمسة لقاءات توعية إضافية، استهدفت 75 طالباً، حيث تم التركيز على مواضيع متعلقة بالضغوط النفسية وأدوات الحماية من العنف في ظل الظروف الطارئة. خلال 2024 استهدفت ورش التوعية 82 من الشباب الذكور في منطقة سعير بالإضافة إلى 84 شابا في مناطق غرب القدس. وركزت هذه اللقاءات التي نفذها مجموعة من الفاعلين من لجان الحماية المجتمعية من منتدى سعير الشبابي ومركز المنتدى الثقافي على العنف المبني على النوع الاجتماعي وآليات الحماية، وجرى خلال اللقاءات مناقشات فاعلة بالمواضيع المطروحة من أجل رفع الوعي لدى المشاركين الشباب وتعزيز مفاهيم الحوار والحماية ومدى تأثيرها على المجتمع خاصة مع انتشار العنف المجتمعي والسياسي، بالإضافة إلى أهمية التوعية بالوقاية منه. من جانب آخر يتضمن البرنامج تنفيذ مبادرات مجتمعية لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المحلي الشبابية في دعم النساء في مجتمعاتهن، حيث طورت المؤسسات الشبابية الشريكة العديد من المبادرات الفعالة أهمها مبادرة باسم «احميني يما بتحمي حالك» مع منتدى سعير الشبابي استهدفت 140 طفلاً مع أمهاتهم تضمنت عمل لقاء توعية تتعلق بالحماية من العنف وآليات الحماية والتدخل مع الأطفال وقت الأزمات، كما تم عمل نشاط ترفيهي استهدف الأطفال تم من خلاله الرسم على الوجوه واللعب مع الأطفال، وقدم مسرح نعم فقرة فرح ومرح للأطفال وأنشطة مشتركة بين الأطفال والأمهات ساعدت في تخفيف الضغط والتفريغ النفسي للأطفال والأمهات. بالإضافة إلى مبادرة بعنوان «سند» التي تهدف إلى دعم النساء محليا في جنوب الخليل من خلال توفير أشتال زراعية لمجموعة من النساء لزراعتها في منازلهم وحقولهم بهدف توفير سلة خضراوات خلال فترة شهر رمضان. استهدفت 50 امرأة وأسرهن، حيث إن جزءًا كبيرًا من هؤلاء النساء معيلات لأسرهن ومصدر الدخل لعائلاتهن في ظل الإغلاقات وانقطاع الرواتب وبطالة العمال. ساهمت المبادرة في توفير مجموعة متنوعة من الخضار والورقيات للنساء من أجل سد احتياجات عائلاتهن الغذائية خلال شهر رمضان. كما نفذت جمعية نبراس مبادرة «معا ننهض» من أجل تسليط الضوء على واقع النساء والفتيات الفلسطينيات ومعاناتهن في حالة الحرب والأزمات ورفع الوعي حول كيفية الاستجابة في حالات الحرب والطوارئ. تضمنت المبادرة إصدار بروشورات توعية حول موضوع الاستجابة للأزمات والطوارئ، بالإضافة إلى إنتاج وتصميم وبث 2 فيديو قصير انفوجراف على مواقع التواصل الاجتماعي للتوعية بواقع النساء الفلسطينيات والعنف الواقع عليهنّ جراء الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال بحقهن، مع تسليط الضوء بشكل خاص على النساء في غزة.

هذه الشراكات تعزز وصول النساء إلى خدمات استشارية قانونية واجتماعية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف، من خلال الخدمات التي يقدمها المركز مثل الخط الساخن أو الجلسات الفردية أو الترافع عنهن في المحاكم. وتوفير خدمات الدعم النفسي للنساء اللاتي يتعرضن للعنف لمساعدتهن على التعافي والاندماج في المجتمع عبر لجان الحماية التي يتم تشكيلها مع المؤسسات الشبابية.

تعتبر هذه الشراكة خطوة هامة نحو بناء مجتمع خالٍ من العنف، يقدر حقوق المرأة ويضمن لها حياة آمنة وكريمة. من خلال التوعية والتدريب والتعاون بين المؤسسات الشبابية، يمكننا تحقيق تغيير حقيقي في التصورات الثقافية والاجتماعية حول دور المرأة في المجتمع وحمايتها من كل أشكال العنف. إن الشراكة بين مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والمؤسسات الشبابية تمثل نموذجًا ناجحًا للتعاون بين مختلف الفئات المجتمعية من أجل خلق بيئة أكثر أمانًا ودعمًا للنساء، ما يساهم في بناء مجتمع قائم على المساواة والعدالة.

برنامــج زمالة مها أبو دية للعام 2024

بقلم: دانية هواري

خلال الربــع الأخيــر مــن 2024، التحقت ببرنامج زمالــة الراحلة مها أبو ديــة لمناصرة حقوق المرأة في وحــدة المناصرة. تلك التجربــة التــي اســتمرت لمدة عام واحد، أنــا ممتنة للغاية للفرصة التــي تلقيتها في المركز، والذي لا يزال يرشــدني بينما أتطلع نحــو تحقيق المزيد من الإنجازات في المســتقبل.

هــذه الفرصــة غيرتني علــى العديد من الأصعدة. ســرعان ما بدأ مركــز المرأة يُشــكل رؤيتي بتحديد المواضيــع المتعلقة بالتأثيــر الجنــدري للانتهــاكات الإســرائيلية للقانون الدولي الإنســاني والقانون الدولي لحقوق الإنســان وتحديد أســاليب توثيــق الشــهادات فــي هذا الصــدد مــن النســاء الفلســطينيات، بجانب اســتكمالي للماجســتير فــي القانــون الدولي والدبلوماســية فــي الجامعــة العربيــة الأمريكية، هــذه الفرصة طوّرت مــن مهاراتي المهنيــة والعلمية فــي فهم وتحليل الدراســات/النظريات الحديثــة المتعلقــة بالحركــة النســوية على مســتوى العالــم، لمناقشــتها على مســتوى برامج مركز المــرأة للإرشــاد القانونــي والاجتماعي. فشــجّعني علــى البحــث والتفكير النقدي لاســتنباط تعريف شــخصي خاص عند تلــك اللحظــة تغيّــرت طريقتي فــي التفكير والتعلّــم؛ إذ أدركــت أن المعرفة الحقيقيــة لا تكمن في الإجابــات الجاهزة، ولا فــي حفظهــا وتكرارهــا، بل في شــجاعة طرح الأســئلة الأعمــق وتقبّل الشــك باعتباره طريقًــا للنمو.

كانــت هــذه الفرصة مليئة بالأنشــطة الفكرية والعملية، التي عــززت مهاراتي في العصف الذهنــي، وتحديد المصطلحات القانونيــة الصحيحــة، والشــغف للتعلــم والاهتمــام بالتفاصيل، والالتــزام والقدرة على العمل بشــكل جيد فــي الفريق، والإلمــام بمهارات التواصل الكتابية والشــفهية.

الــدروس التــي اكتســبتها خلال فترة دراســتي في القدس بــارد كانت بمثابة حجر الأســاس لحياتي بعد المرحلــة الجامعية، هــذه المهــارات مكنتنــي من متابعــة درجة الماجســتير في القانــون الدولي والدبلوماســية، حيــث يكون التفكيــر النقدي والتحليــل مطلبًا أساســيًا. حيــث أطبّق مهارات التفكيــر النقدي والرؤية التي غرســتها كلية القدس بارد فــي داخلي للدفاع عن حقــوق المرأة والمســاواة على الصعيدين المحلــي والدولي.

مــن خلال المهــارات النقديــة التي اكتســبتها خلال برنامــج الزمالة، قمت بإنجاز ورقة سياســات حول عنف المســتوطنين، النتيجــة الرئيســية لهــذه الورقــة هــي أن قــوات الاحــتلال الإســرائيلية تكثــف ممارســات المســتوطنين منذ 7 تشــرين الأول/أكتوبــر، مســتخدمة لغــة عنيفــة لمهاجمة القــرى الفلســطينية القريبة مــن المســتوطنات غير القانونية. وتشــمل هــذه الاعتــداءات اللفظيــة، وتدمير الممتلــكات، وحرق المــزارع والمنــازل، والقتل، والتحرش الجنســي، والتهديد للنســاء الفلســطينيات جســديا وجنســيا. تســتند الورقة إلى 14 إفادة من العاملين الميدانيين في المركز مع نســاء فلســطينيات تمــت مقابلتهــن فــي النصــف الأول مــن عــام 2024. أيضــاً الورقة ركــزت على الأثــر الجســدي والعاطفــي للانتهاكات

الإسـرائيلية علـى النسـاء الفلسـطينيات، وتسـلط الضوء علـى التهديدات التـي يوجهنها مـن حيث الأمن والاسـتقرار والقـدرة على رعاية أطفالهن وأسـرهن. عنف المسـتوطنين انتهـاك للقانون الدولي، بما في ذلك حظـر القتل والمعاملة اللاإنسـانية، والنقـل القسـري للأشـخاص المحميين، وتدميـر الممتلكات غيـر المطلوبة للعمليات العسـكرية.

فـي الفتـرة مـن 10 إلى 11 نوفمبر/تشـرين الثانـي، حضرت برنامجـا تدريبيا حول مهـارات كتابة أوراق الحقائق مع شـبكة المنظمـات الأهليـة PNGO في جمعيـة الهلال الأحمر في البيرة. وشـمل البرنامـج أوراق السياسـات، وأوراق الموقف، وصحائـف الوقائـع، وإدارة البيانـات، وتقنيـات المسـودة، ومراجعات النمـاذج، والمناقشـة، واختيار العنـوان. في اليوم الثانـي، قمنـا بمراجعة وتقييم النتائج السـابقة، مـع التركيز على جمـع المعلومـات وإدارة المعرفة، وبـدء عناصر الورقة، ومعاينـة صحائف الوقائع لـكل مجموعة.

بعـد هـذا التدريـب، قمـت بإنجـاز ورقة حقائـق بعنوان «واقـع النسـاء المعيلات الرئيسـيات للأسـر في قطـاع غزة بعد السـابع مـن أكتوبـر 2024-2023»، أشـارت التقاريـر التي تم التركيـز عليها في ورقـة الحقائق هذه، قبـل 7 أكتوبر 2023، إلـى وجـود عدد كبير من النسـاء المعيلات لأسـرهن فـي قطاع غزة بسـبب الظـروف الاجتماعية والاقتصاديـة الصعبة، بمـا فـي ذلك ارتفاع معـدلات البطالة والفقر بسـبب الحصـار المسـتمر. ووفقا للإحصاءات السـابقة، فـإن حوالي 11٪ مـن الأسـر التي تعيلها نسـاء ترجع إلى غياب الـزوج وضعف الدخل والمعاناة مـن تحديات تتعلق بعدم الاسـتقرار المالي والأمـن الغذائـي والصحة النفسـية، بالإضافـة إلى محدودية فـرص العمل. علاوة على ذلـك، بعد 7 أكتوبـر، تكافح أكثر مـن 6000 امـرأة أرملة حديثا بعد أن أصبحن المعيل الرئيسـي لأسـرهن، ما يتسـبب في أعباء نفسـية ومالية واجتماعية.

وكلاء التغيير ينفذون مبادرات مجتمعية تستهدف الفاعلين/ات المجتمعيين/ات, النادي الاجتماعي الحقوقي يرسم البسمة على وجوه أطفال ويُساند أمهاتهم في حلحول

استهدفت المبادرة ما يزيد عن 100 طفل و50 سيدة من أمهات أطفال روضة المشعل في حلحول، حيث تخللها أنشطة مثل الرسم على الوجوه والألعاب الحركية والعروض المسرحية وجلسات الدعم النفسي للأمهات، وأكدت المشاركات على تقديرهن للشابات والشباب أعضاء النادي الاجتماعي الحقوقي لاهتمامهم باحتياجات مجتمعهم المحلي وتقديم الدعم في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها محافظة الخليل.

المركز ينظّم مبادرات مجتمعية لتعزيز الوعي بالحقوق القانونية والاجتماعية

استهدفت المبادرات التي نظمها المركز في كل من رام الله والقدس والخليل وبيت لحم أكثر من 1200 من الفاعلين/ات لمدة أربعة أيام في كل موقع. ركزت المبادرات على التوعية بقضايا مثل الابتزاز الإلكتروني، والعنف الأسري، واختيار الشريك، وكيفية التعامل مع الأزمات والطوارئ، وهدفت إلى تعزيز الوعي وتمكين المجتمع في مواجهة هذه القضايا.

مبادرات مجتمعية في محافظتي نابلس وجنين لأمهات وزوجات أسرى وشهداء

نفذت المجموعة المساندة في محافظتي نابلس وجنين أنشطة للتفريغ النفسي استهدفت 100 سيدة من أمهات وزوجات الشهداء والأسرى من المحافظتين، وهدفت إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للسيدات من خلال إرشادهن الى آليات التعامل مع الصدمات النفسية ومحاولة لتفريغ الكبت والضغط النفسي عنهن بعد تعرضهن لفقد أزواجهن أو أبنائهن، أو نتيجة تعرضهن للاعتداءات من قبل قوات الاحتلال أثناء الاقتحامات المتكررة للمنازل أو الاعتقال أو التحقيق.

مبادرة دعم ومساندة النساء المتضررات من سياسات الاحتلال في مخيمي طولكرم ونور شمس

تم تنظيم المبادرة من قبل المجموعة المساندة بهدف توفير دعم وإسناد نفسي واجتماعي للنساء في المخيم، بمشاركة ما يقارب (30) من نساء المخيم بحضور ومشاركة عضوات من جمعية النجدة للعمل الاجتماعي ونشطاء وناشطات من المجموعة المساندة. في نهاية اللقاء تم توزيع (26) طردًا على النساء المشاركات من المخيمين، احتوى كل طرد منها على مجموعة من المواد التموينية الأساسية.

شبكات حماية النساء ومركز المرأة يُطلقان الحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في محافظات الوطن تحت شعار «وفاءً لنساء غزة»

جاء ذلك خلال وقفة تضامنية مؤثرة نُظّمت في جميع المحافظات التي تتواجد بها الشبكات بمشاركة أعضاء الشبكات الممثلين عن المؤسسات الحكومية والأهلية. وهدفت إلى تسليط الضوء على معاناة النساء الفلسطينيات، خاصة في غزة، والمطالبة بإنهاء كافة أشكال العنف الممارس ضدهن. واختتمت الفعالية بالتأكيد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية والتضامن لحماية حقوق المرأة الفلسطينية، وأنها ستظل صامدة ومناضلة رغم التحديات، تحمل في نضالها رسالة أمل وعدالة.

إطلاق مبادرة «حقيبة الكرامة» لدعم النساء المعنفات في نابلس

حقيبة الكرامة الخاصة بالنساء المعنفات المتواجدات في ظروف صعبة أثناء تلقيهن الخدمة من مؤسسات الحماية، حيث تم تمويل 70 حقيبة مخصصة للنساء اللواتي يتوجهن لطلب الحماية قسمت على ثلاثة ألوان كل لون يحمل خصوصية معينة للنساء والفتيات ومنها (حقيبة خاصة للنساء ممن لديهن أطفال – حقيبة مخصصة للنساء – وحقيبة مخصصة للفتيات صغيرات العمر).

زيارة تضامنية مع نساء غزة في مستشفى الأهلي بالخليل

نظمت شبكة حماية النساء، بتنسيق من محافظة الخليل وبالتعاون مع مركز المرأة زيارة تضامنية لنساء غزة اللواتي يقمن في سكن المستشفى. هدفت إلى تسليط الضوء على قضايا العنف الممارس ضد النساء وتعزيز الجهود لدعمهن نفسيًا ومعنويًا. خلال الزيارة، عبّرت النساء الغزيات عن سعادتهن بهذه المبادرة التي منحتهن شعورًا بالدعم والأمان.

شبكات حماية النساء تعزّز عملها مع نساء غزة في محافظات الخليل وأريحا ونابلس

عقدت سلسلة من اللقاءات استهدفت النساء الغزيات المقيمات في المحافظات الثلاث وهدفت إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء المتأثرات بالعدوان المستمر والانتهاكات الإسرائيلية.

مبادرة شبكة حماية النساء في محافظة أريحا

خلال حملة الأمان الإلكتروني تم تدريب أعضاء شبكة الحماية من قبل الشرطة على الجرائم الإلكترونية، في تدريب مشترك داخلي للأعضاء يهدف الى إدراج المواد جميعها والتحضير للتدريب والرسائل الهامة بشكل متكامل.

وتم تنفيذ خطة متكاملة تهدف الى تحديد الفئات والمناطق التي سيتم التدخل بها وتشمل المعلمين – الأهالي – فئات المجتمع المختلفة، حيث تم تنفيذ 24 لقاء توعية ضمن حملة الأمان الإلكتروني استهدفت مدارس خاصة، ومراكز نسوية، وجمعيات أهلية، ومراجعي المركز الصحي لوكالة الغوث الدولية، تمثل إجمالي الحضور للقاءات ب 600 مشارك ومشاركة، حيث كان غالبية الحضور من المعلمين والمعلمات في المدارس. وتم تدريب طواقم المعلمين في مدارس أريحا حول الأمان الإلكتروني. بهدف تدعيم المعرفة حول الموضوع - إدارة الموضوع داخل المدرسة – توعية الطلاب حول الأمان الإلكتروني - اكتشاف الحالات التي تتعرض للابتزاز من دعم الطالبات للحديث وتحويلهن.

مبادرات شبكات الحماية في «محافظات الخليل، طوباس، قلقيلية، ونابلس»

تم إنجاز ثلاث مبادرات داعمة لنساء ناجيات يترأسن أسرًا ممن يتم العمل معهن من قبل المؤسسات الأعضاء في الشبكة والتي تم توفير مساعدات على شكل طرود غذائية مختلفة إلى جانب إرفاق طرود صحية من قبل مؤسسات في الخليل، حيث تم تقديم طرود داعمة ل 45 امرأة من الناجيات ويترأسن أسرًا، وتمت المبادرات في ثلاث محافظات «محافظة الخليل، ومحافظة طوباس، ومحافظة قلقيلية" .

وفي طوباس تم تنظيم وقفه تضامنيه حول الانتهاكات الإسرائيلية تحت شعار (أوقفوا الحرب) وهي دعوة عامة، هذا وتم عقد لقاء إسعاف نفسي والعناية بالذات لأمهات من فئة ذوي الإعاقة في بلدية في طوباس وقلقيلية. وبتزامن رمضان مع شهر آذار كانت هناك مبادرة من شبكة حماية النساء في نابلس بعمل إفطار جماعي لهن شارك فيه عدد من المؤسسات، وكذلك تم في 21 آذار تنظيم فطور جماعي ل 30 من النساء الفاقدات ولا يوجد لديهن أي داعم ومعيل.

مبادرة لتعزيز الأمان الرقمي والوقاية من الجرائم الإلكترونية في بيت عنان

تم تنظيم المبادرة من قبل مركز المنتدى الثقافي بالتعاون مع المركز حيث هدفت إلى تعزيز الأمان الرقمي والتوعية بالوقاية من الجرائم الإلكترونية، شملت الفعالية عرضًا مسرحيًا بالدمى عن الأمان الرقمي والوقاية من الجرائم الإلكترونية، واستقطب الحدث 80 مشاركًا من الأطفال والشباب، وركز على كيفية الحماية من الابتزاز الإلكتروني ودور وحدة الجرائم الإلكترونية.

لقاء توعوي حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في الخليل

نظم المركز بالتعاون مع النادي النسوي في خاراس في الخليل لقاءً مميزًا للحديث عن أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وتأثيره على النساء والمجتمع، مع استعراض قصص واقعية ونقاش طرق طلب الدعم والمساعدة. بمشاركة واسعة من النساء والناشطات في مجال حقوق المرأة.

جلسات مساءلة حول «السياسات والإجراءات في المؤسسات الحكومية لمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي والخدمات المقدمة للنساء الناجيات من العنف»

نفّذ المتطوعون/ات 10 جلسات استهدفوا خلالها صناع القرار من الجهات الحكومية في محافظتي الخليل وقلقيلية، حيث قدموا عدة توصيات منها العمل على إقرار قوانين وتعديل الموجود لتوفير حماية أكثر لهذه الفئات، وتطوير تشريعات أكثر لمحاسبة مرتكبي الجرائم الأسرية لضمان عدم إفلاتهم من العقاب، وتعزيز ثقافة الحماية القانونية لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تأهيل المنشآت الحكومية لتوائم احتياجات ذوي/ات الإعاقة، وزيادة وتوسيع التفاعل والتواصل ما بين مقدمي الخدمات للنساء المعنفات.

مجموعات المتطوعين/ات تنظّم مؤتمراً لعرض ومناقشة نتائج وتوصيات وتحديات جلسات المساءلة في أريحا

بحضور 32 مشاركًا/ة ناقش المؤتمر نتائج وتوصيات جلسات المساءلة من قبل الحاضرين كما تم التخطيط للخطوات التالية التي ستتبع هذا المؤتمر، واتفق المشاركون على متابعة تنفيذ التوصيات التي تم تقديمها إلى صناع القرار بعد كل جلسة من خلال زيارات ميدانية واتصالات هاتفية مع الجهات المعنية، للتأكد من تنفيذ هذه التوصيات، وللضغط على صناع القرار لاتخاذ إجراءات بناءً على تلك التوصيات.

مبادرة «سند» التي تهدف إلى دعم النساء الفلسطينيات

تـم تنفيـذ المبادرة بالتعاون مع منتدى سـعير الشـبابي حيـث هدفت إلى دعم النسـاء الفلسـطينيات في منطقة دورا من خلال إعانة 50 أسـرة فلسـطينية متضررين من نتائج الحرب، عن طريق توزيع أشـتال وبذور لزراعة البسـاتين أمـام منازلهم، لتكون لديهم سـلة خضراوات تعينهم خلال شـهر رمضان. وتابع فريق مـن المتطوعين المتخصصين فـي الزراعـة من المنتدى الزراعي وكيفية اسـتخدام وزراعة الأشـتال والبذور ومتابعـة مراحل نموها.

وقفة تضامنية مع قطاع غزة في مدينة نابلس

فـي الثامن من آذار شـاركت مجموعات المتطوعين فـي قلقيلية في الوقفـة التضامنيـة مع الاتحـاد العام للمـرأة الفلسـطينية في مدينة نابلـس تضامنًـا مع قطـاع غـزة وللمطالبة بإنهـاء الحرب الإسـرائيلية ووقـف جريمة الإبـادة الجماعية.

سلسـلة بشـرية فـي رام اللـه تنديـداً بالمجـازر والإبـادة الجماعيـة فـي غزة

شـاركت مجموعـات المتطوعين في سلسـلة بشـرية نظمهـا منتدى المنظمـات الأهليـة فـي مدينـة رام اللـه، للتنديـد بالمجـازر والإبادة الجماعيـة التـي تمارسـها دولـة الاحـتلال الإسـرائيلي ضد الشـعب الفلسـطيني فـي غـزة والضفـة الغربية.

أنشـطة ترفيهيـة وتفريغ نفسـي لسـيدات من غـزة عالقات فـي مدينتـي نابلـس والخليل

تم تنفيذ الأنشـطة من قبـل مجموعات متطوعـي المركز في كل من قلقيلية والخليل، حيث اسـتهدفت الأنشـطة 36 سـيدة من غزة.

مبـادرات ضمن مشـروع «معاً ننهـض» بالتعاون مـع جمعيتـي نهضة بنـت الريف وسـيدات أريحا الخيرية

تضمنـت المبادرات تنفيذ نشـاط تفريغ نفسـي وترفيـه لمجموعة من الأطفـال وتوزيـع هدايـا بالإضافة إلى توزيـع طرود غذائيـة لمجموعة مـن المتوجهـات اللواتـي يتلقيـن الخدمـات القانونيـة والاجتماعيـة مـن خلال الجمعيتيـن مراعـاةً لاحتيـاج هؤلاء النسـاء ودعمـاً لهنّ في ظـل الظـروف السياسـية والاقتصاديـة التـي يعانين منهـا. هدفت المبادرات إلى تحسـين واقع النسـاء وتعزيز التمكيـن الاقتصادي لهن خلال الوضـع الحالي.

تجربتي كمحامية متطوعة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

بقلم: لارا السوداني

بداية كان لي الشرف والامتنان بالتدريب والتطوع لدى هذا المركز المحترم بإشراف ومتابعة محاميات المركز حيث كانت مدة التدريب شهرين بواقع يومين أسبوعياً، اعرض لكم تجربتي الشخصية في هذه الكلمات البسيطة التي تعبر عن ماهية التدريب القيم وماذا أضاف إلي من خبرات ومهارات حيث سأركز في هذا التقرير على الجوانب الأساسية للتدريب وهي: (فريق العمل، مدة التطوع، طبيعة العمل والمهام المطلوبة، الخبرات المكتسبة، الصعوبات والتحديات، ما بعد التدريب)

وحول بيئة وفريق العمل: لقد تعرفت على المركز وعلى طاقم المركز الذي سررت بالتعامل معه طيلة فترة التدريب حيث يتميز المركز ببيئة عمل تسودها المودة والألفة والودية فالجميع يبدي استعداده لتقديم الخدمة والمساعدة سواء بين أعضاء الفريق نفسه أم للمتوجهات اللاتي يلجأن للمركز طلبا للمساعدة، وإنني كنت ألمس من الجميع حبه للعمل ومدى استعداده لتقديم أفضل الخدمات لمتوجهات المركز، والتعامل معهن بكل صدق وأمانة، من خلال الاستشارات القانونية التي كانت المحاميات المسؤولات يقدمنها لهن.

مدة التدريب كانت عبارة عن يومين في الأسبوع لمدة شهرين، حيث إنني قد بدأت في شهر 9 وأنهيت في شهر 11، حيث تم تحديد أيام التطوع بالتنسيق مع المحامية المدربة وكان هناك تعاون ومراعاة لظروف المتدربة وخاصة أنني من محافظة أخرى (نابلس). والمدة كانت كافية للإلمام في الأساسيات والإجراءات العملية في المحاكم.

وأما بخصوص طبيعة المهام وأهم المهام التي قمت بها خلال التدريب في المركز:

- كتابة النماذج واللوائح القانونية (الشرعية) التي تقدم أمام المحاكم الشرعية سواء أكانت لوائح أم طلبات.
- تجهيز ملف الدعوى من حيث تصوير النسخ من لائحة الدعوى والمرفقات اللازمة وتنظيم الملف للتحضير لتسجيله أمام المحكمة.
- تسجيل الدعاوي وتأسيسها أمام المحكمة ودفع الرسوم اللازمة لدى الصندوق والحصول على وصل الدفع نظرا لأهميتها ومتابعة الحصول على رقم الدعوى المتسلسل في سجل الأحكام وتسجيله على الملف وكتابته على أجندة المحامية المدربة.
- متابعة دائرة الإرشاد في المحكمة ومتابعة الملفات المحولة إليها (دعاوى تفريق النزاع والشقاق) ومتابعة تسجيلها بعد قيام دائرة الإرشاد بإيداع تقريرها.
- زيارة المحكمة الشرعية مع المحامية المدربة في رام الله والبيرة ومعرفة الإجراءات العملية بها مثل:

- الاندماج في أحد اللقاءات التي تشرف بها المحامية المدربة على محاميات المؤسسات القاعدية اللاتي يتبعن للمركز في محافظتي طوباس وأريحا والاستفادة من خبرتهن في كيفية التعامل مع المتوجهات من جهة ومع القضاة من جهة أخرى، وما يقمن به من إجراءات أمام المحكمة.
- كان من دواعي سروري ترشيحي للانضمام في النادي الحقوقي القانوني بإشراف إحدى محاميات المركز وبقاء الاتصال المثمر مع مركزكم الموقر.

وعن الحديث عما أضاف إلي هذا التدريب لا بد أن أنوه إلى أن مركزكم المحترم الذي فتح لي المجال في الاحتكاك في الواقع العملي في المحاكم الشرعية والتعرف على المحاكم ومرفقاتها ووظيفة كل مرفق ومهامه والتعامل مع موظفي المحكمة، وبذلك تكون الصورة قد اكتملت بالنسبة لي بعد الدورة التي عقدت في نابلس لتدريب المحامين الشرعيين والتي كنت أحد المشاركين فيها، حيث إنني رأيت تطبيق النصوص والمعلومات التي تم شرحها في الدورة وقد طبقت الإجراءات بشكل شخصي، ما أدى إلى توظيف المعلومات في مكانها الصحيح، وتمت الاستفادة وطرح العديد من الأسئلة ومناقشتها مع المحامية المدربة، ما صحح بعض المفاهيم لدي وأضاف لدي معلومات أكثر، ما جعلي أكثر قدرة على فهم ماهية الدعاوى الشرعية وكيفية التصرف وإدارتها مستقبلا، وقد اكتسبت بعض المهارات الشخصية من المحاميات المتابعات لي أثناء التطوع مثل التفاني في تقديم كل ما لدى المحامية من جهود من أجل الحصول على أفضل النتائج التي تضمن حقوق المرأة، الدقة والانضباط في العمل، البحث عن المعلومة والتحضير لها، متابعة الملفات لآخر درجات التقاضي والحصول على أحكام وسوابق قضائية وتقديم مصلحة الموكلة قبل كل شيء وإعلامها بكل النتائج المترتبة على القضايا المراد رفعها لها، حيث كان هذا التدريب هو الانطلاقة لدي لإتمام مسيرتي في مشوار المحاماة الشرعية، أما أهم الصعوبات التي واجهتني خلال التدريب فهي أنني من محافظة نابلس وأن عرقلة الحواجز من قبل قوات الاحتلال كانت تمنعني أحيانا من الوصول في الوقت المحدد لي وسبب تأخري، وضيع علي فرصة التعرف على محاكم أخرى، فهذا كان العائق الوحيد في تدريبي، ما أثر بعض الشيء على تدريبي لديكم.

وما بعد التدريب: إن انضمامي للنادي الحقوقي مكنني من الترتيب وعقد 3 لقاءات توعوية حول حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية في المركز النسوي الواقع بمنطقة نابلس، حيث تمحورت اللقاءات حول بيان حقوق الزوجة عند انعقاد عقد الزواج والتحدث عن حقها في الميراث والتحدث عن أنواع الطلاق ودعاوى الطلاق والنفقة وحق الحضانة، وتم شرح وتوضيح حقوقهن بشكل يجعلهن قادرات على المطالبة بها وتوعيتهن عن أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضياع هذه الحقوق الشرعية والتي تعود غالبا إلى عدم توفر العلم الكافي في القانون، وقد لمست أن الكثير من النساء يحتجن لمثل هذه اللقاءات حيث عبرن عن عدم معرفتهن بهذه الحقوق التي جاء فيها القانون وتم تبادل النقاش معهن والإجابة على أسئلتهن، وقد بدا لديهن اهتمام كبير في هذه المواضيع وعبرن عن رضاهن عن هذه اللقاءات خاصة أنهن حصلن على معلومات لم يكن يعرفنها، وانه بتوفير مركزكم لهذه اللقاءات يساهم في مساعدة النساء على الإلمام والمعرفة بحقوقهن وحقوق أطفالهن ويخفف من ضياع حقوقهن حال مواجهتهن للمشاكل الأسرية على اختلافها وإيجاد نساء قادرات على الدفاع عن مطالبهن وحقوقهن بشكل أكثر فاعلية وبثقة عالية.

ختاما لقد كانت تجربتي معكم رائعة بكل ما تحمل الكلمة من معانٍ، حيث إنني سعدت بكوني قد ساهمت ولو بجزء بسيط في الرسالة التي يقدمها المركز وقائم عليها وهي خدمة النساء اللاتي يحتجن ليد العون وتعزيزهن في الحصول على حقوقهن في المجتمع، وأتنمى أن لا يكون هذا العمل هو النهاية بل أن يكون محطة للتعاون المستمر مع مركزكم المحترم، حيث إنني على استعداد تام للتعاون معكم في أية مبادرة يطلقها المركز ويحتاج يد العون أو متطوعين لها وعلى استعداد تام في تمثيل نشاطاتكم في منطقة نابلس وضواحيها وأتمنى أن أكون جزءا لا يتجزأ من هذه المنظومة الرائعة، حيث إنني أصبحت أنتمي لها وناشرة لرسالتها المشرفة. وأتوجه بالشكر لإدارة المركز على منح المتدربين مثل هذه الفرصة للتدريب في المركز.

شبكات الحماية والفاعلون/ات المجتمعيون/ات

شبكات حماية النساء في فلسطين، تعزيز الحماية في ظل الواقع السياسي الصعب

بقلم: رانية صلاح الدين

تستمر شبكات الحماية التي أسسها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مواجهة التحديات الميدانية الكبرى، خاصة في ظل الواقع السياسي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه الضفة الغربية، والذي يتفاقم بسبب الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة وسياسة التنكيل والعنف الممنهج ضد المجتمع الفلسطيني. هذه الممارسات لا تؤدي فقط إلى تدمير النسيج الاجتماعي، بل تزيد أيضًا من مستويات الفقر والبطالة، ما ينعكس بشكل مباشر على النساء الفلسطينيات اللواتي يتحملن أعباء إضافية تجاه أسرهن، ما يضاعف الضغوط النفسية والجسدية والاجتماعية عليهن. نحن ندرك جيدا أن العنف العسكري المنظم، المتمثل في الاحتلال الإسرائيلي، لا يقتصر تأثيره على الجوانب المادية فحسب، بل يساهم أيضا في تعزيز التهميش الاجتماعي للنساء الفلسطينيات، ويقوض حقوقهن الأساسية التي عملن لسنوات على ترسيخها والنهوض بها في المجالات الاجتماعية، والقانونية، والصحية، والتعليمية. ومع ذلك، تظل النساء الفلسطينيات شاهدات على قوتهن وصمودهن، حيث يواصلن النضال والمقاومة من أجل حماية حقوقهن وحقوق أسرهن ومجتمعهن.

ولا يمكن إغفال الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات النسوية الحقوقية في ترسيخ ونشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث يساهمن بشكل كبير في تعزيز الوعي المجتمعي وبناء أسس العدالة الاجتماعية، رغم كل التحديات التي يواجهنها. ومع استمرار هذه الانتهاكات، فإن تعزيز الجهود المحلية والدولية لدعم صمود النساء الفلسطينيات وتمكينهن يظل أمرا ضروريا لمواصلة نضالهن من أجل التحرر وتحقيق المساواة والعدالة.

وهنا يبرز دور مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي كمؤسسة رائدة في تطوير استراتيجيات فعالة لحماية النساء المعنفات. من خلال تأسيسه لشبكات حماية النساء المحلية بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية، التي عمل من خلالها على تعزيز العمل المشترك ما بين المؤسسات بما يساهم بتوفير بيئة حاضنة وجامعة تعزز نهج الحماية للنساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. ضمن مرجعية مهنية مستندةً إلى نظام الإحالة الوطني، الذي ينسق الجهود بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتقديم خدمات متكاملة للنساء في عدة محافظات فلسطينية .

تجاوز التحديات الميدانية، المرونة في ظل الصعوبات

تواجه شبكات الحماية تحديات كبيرة بسبب الواقع السياسي والاقتصادي الصعب في الضفة الغربية. الحواجز العسكرية، والإغلاقات المتكررة، والقيود على التنقل التي تعيق تقديم الخدمات للنساء المعنفات. ومع ذلك، استطاع المركز الاستجابة لهذه الظروف من خلال اعتماد نهج مرن يتسم بالاستجابة السريعة للتغيرات الميدانية القائمة على تفعيل دور المؤسسات والدعم النفسي والإشرافي لمقدمي الخدمات لتشكيل مساحات داعمة لتطوير تدخلات مستجيبة لاحتياجات النساء، تمثل هذه المرونة أحد العوامل الرئيسية التي مكنت الشبكات من مواكبة التطورات المستمرة في الوضع الأمني والسياسي، ما يضمن استمرارية العمل رغم العقبات، حيث تم تنظيم جهود العمل بشكل مرن ومستجيب، وعقد اجتماعات دورية بين المؤسسات المشاركة لتقييم الوضع الحالي وتحديد الأولويات. كما تم تعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية لضمان وصول الخدمات إلى المناطق الأكثر تأثرا من الممارسات الإسرائيلية التي عمدت إلى تقطيع أوصال المدن والقرى والمخيمات، هذه الجهود أسهمت في رفع كفاءة الشبكات وضمان استمرارية الخدمات رغم التحديات.

الاستجابة لاحتياجات النساء في ظل الظروف الاستثنائية

واجه المركز تحديا إضافيا يتمثل في دعم النساء من قطاع غزة العالقات في الضفة الغربية. حيث ساهمت الشبكات في المحافظات التي تتواجد بها الغزيات بتدخلات مختصة تم توفير الدعم الصحي والنفسي وتوفير بعض الاحتياجات الأساسية شكلت صورًا نموذجية للتضامن النسوي الفعلي وتكاتف الجهود ما بين المؤسسات من خلال توجيه خدماتهم وتسخيرها بما يضمن حياة كريمة والمساهمة في تجاوز الفقدان المستمر الذي عانت وتعاني منه النساء الغزيات، تم تطوير خطة متكاملة تشمل تعيين مختصين لمتابعة قضاياهن وتقديم الدعم اللازم، ما يعكس قدرة المركز على التكيف مع الظروف الصعبة وتقديم حلول مبتكرة. بالإضافة إلى ذلك، استجابت شبكات الحماية في المحافظات لاحتياجات النساء الاقتصادية والاجتماعية من خلال مبادرات مثل توفير طرود غذائية وصحية، ودعم النساء الناجيات من العنف اللواتي يترأسن أسرًا.

أولت شبكات الحماية احتياجات النساء في ظروف الطوارئ اهتمامًا خاصا، إدراكا لخصوصية هذه المرحلة ووعيا لواقع النساء واحتياجاتهن حيث عملت على توفير "حقيبة الكرامة" لدعم النساء المعنفات في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة. قسمت الحقائب إلى ثلاث فئات: حقيبة خاصة للنساء ممن لديهن أطفال، وحقيبة مخصصة للنساء، وحقيبة للفتيات صغيرات العمر. تحتوي هذه الحقائب على احتياجات أساسية وصحية تسهم في توفير الدعم اللازم للنساء أثناء تلقيهن الخدمات من مراكز الحماية، ما يعزز كرامتهن الإنسانية ويخفف من معاناتهن.

بناء القدرات المهنية وتطوير منهجيات مشتركة

يعد بناء القدرات المهنية للمختصين في مجال حماية النساء إحدى الركائز الأساسية لنجاح وتعزيز الخدمات المختصة للنساء المعنفات. حيث نظم المركز دورات تدريبية شاملة لمقدمي الخدمات، ركزت على تعزيز آليات مواجهة العنف ضد المرأة وتطوير استراتيجيات عمل مشتركة بين المؤسسات. هذه التدريبات لا تقتصر على تطوير مهارات الأفراد فحسب، بل تسهم أيضا في تعزيز التنسيق بين المؤسسات، ما يجعل العمل أكثر سلاسة وفاعلية في مواجهة العنف ضد المرأة من جهة إلى جانب التحديات التي تواجه العاملين في الحماية في ظل الواقع السياسي وتداعياته المعيقة لمنظومة الحماية بكافة أشكالها في فلسطين، التي يشكل الوعي لها من قبل مقدمي الخدمات والمؤسسات ركيزة هامة في الإصرار والتحدي للاستمرار في مسيرة الدولة والمؤسسات والحماية القائمة على العدالة والمساواة.

التعـاون بيــن المؤسســات الحكوميــة والأهليــة، شــبكات الحماية نموذج تنســيقي فعــال لحماية النســاء

يعتمــد نجــاح شــبكات الحمايــة علــى التنســيق والتعــاون الفعــال بيــن المؤسســات الحكومية والأهليــة. رغــم التحديات السياســية، أســهم هــذا التعاون في بنــاء نموذج تنســيقي فعال يضم مؤسســات متعــددة مثل المحافظة والشــرطة، والصحــة، والتنميــة الاجتماعية، والقضاء ومؤسســات المجتمع المدني والمؤسســات الدولية، تجلى هذا التنســيق في مبادرات ناجحة مثل الحملات التوعوية ضد العنف الأســري وتوفير الدعم النفســي للنســاء، والتي لاقت إشــادة واســعة مــن قبل مقدمــي الخدمات.

التعــاون بيــن المؤسســات الحكوميــة والأهلية تحت مظلة شــبكات الحمايــة كان فارقا كبيرا في تحســين جــودة الخدمات المقدمــة والتــدخلات المشــتركة بيــن المؤسســات فــي توفيــر الحمايــة. والــذي يلتقي مــع توجهــات مركز المــرأة وما يوليــه من أهمية لاســتدامة الخدمــات المقدمة للنســاء المعنفات والذي يتــم خلال تطوير أدوات وإجراءات تســاهم في الاســتجابة الســريعة والفعالة. هذه الجهود تعكس التزام المركز بتحســين جودة الخدمات للنســاء المعنفات ولا ســيما في الظــروف الراهنة وضمان اســتمراريتها في المســتقبل.

أصبحــت شــبكات الحماية جســمًا تنســيقيًا مرجعيًا يتيح للمؤسســات تبــادل الخبــرات والمعرفة لتقديم حلــول مبتكرة في مجــال حماية النســاء من العنــف والتعاون لتنفيذهــا، والاجتماعــات الدورية بين أعضاء الشــبكة تعزز تبــادل الأفكار وتبني اســتراتيجيات موحدة، وتســاهم في تحســين جودة الخدمــات المقدمة.

يســعى مركــز المرأة للإرشــاد القانونــي والاجتماعي مــن خلال قيادته لشــبكات حماية النســاء إلى توســيع نطاق عملها ليشــمل جميــع المحافظات الفلســطينية، وتعزيــز التعاون والاســتجابة الطارئة، وتعزيــز العمل مع المؤسســات المختصة وذات العلاقــة فــي مجال حماية النســاء ضحايــا العنف القائم علــى النوع الاجتماعــي. هذه الجهود تهدف إلــى خلق بيئة آمنــة وداعمة للنســاء في جميع أنحاء فلســطين لتشــكل نموذجا متميزا للتعاون بين المؤسســات فــي مواجهة التحديات الأمنيــة والسياســية. وبالرغــم من هذه الصعوبات، نطمــح أن تكون هذه الشــبكات إطارا مهنيا فاعلا لتعزيــز حقوق المرأة وتقديم الدعم للنســاء المعنفات.

«إن دعمنا لشبكات الحماية وتوسيع نطاقها يشكل دعمًا نحو ضمان مستقبل أفضل للنساء في فلسطين»

تدريبات متخصصة حول التوازن النفسي للعاملين في مجال تقديم الخدمات للنساء وتبادل الخبرات في آليات التعامل مع الأزمات

استهدفت التدريبات أعضاء شبكات حماية النساء في كل من قلقيلية ونابلس وطوباس، بمشاركة 56 عضوًا/ة من مؤسسات حكومية ومؤسسات أهلية مختصة في مجال تمكين وتقديم الخدمات للنساء، على مدار 6 أيام تدريبية. هدفت التدريبات إلى تعزيز مفهوم الرعاية الذاتية لمقدمي الخدمات في ظل الأزمات، ودعم آليات الاتصال الفعال بين الشركاء وأعضاء الشبكة من خلال تبادل الخبرات والتجارب في العمل في ظل الأزمات لتوفير الخدمة والحماية للنساء، وتعزيز مفهوم بناء آليات عمل وخطط مشتركة في ظروف الطوارئ.

تدريبات مُتخصصة تحت عنوان: «الوساطة في تسوية النزاعات الأسرية»

استهدف خلالها المركز 24 من أعضاء شبكات حماية النساء في محافظة الخليل، و23 عضوًا/ة في محافظتي نابلس وطولكرم. ركّزت التدريبات على التعريف بمفهوم الوساطة ومراحلها ومفهومها والمبادئ التي تحكمها، والتركيز العملي على مهارات الوسيط، وثمّن أعضاء شبكات حماية النساء دور المركز على تواجده واستمراره في العمل رغم كافة التحديات والظروف الصعبة التي نخوضها بما يعزز دور المؤسسات ومرجعيتها كعنوان للنساء والمجتمع الفلسطيني.

لقاءٌ مركزي لشبكات حماية النساء في فلسطين: خارطة طريق نحو خطة 2025 في مدينة أريحا

شارك في اللقاء مجموعة واسعة من ممثلي/ات المنظمات الحقوقية والمؤسسات الشريكة والمهتمين بقضايا المرأة، وهدف إلى تبادل الخبرات والإنجازات وتجارب العمل الميداني، إلى جانب مناقشة التحديات القائمة ووضع أسس قوية لخطة 2025. أكّد المشاركون/ات على أن تحقيق أهداف الخطة يتطلّب تعاونًا مكثفًا بين جميع الجهات الفاعلة، وشدّد المركز على أنّ خلق بيئة آمنة ومستدامة للنساء لن يتحقق إلا بتوحيد الخطط والجهود الإعلامية والميدانية والحقوقية، وتحديد أولويات مشتركة تضمن استمرار مسيرة التطوير والتقدم في قضايا المرأة الفلسطينية.

تمكين الناشطات النسويات في القدس: ركيزة للتغيير المجتمعي

بقلم: رانية سنجلاوي

في القدس، تجسد مجموعة الناشطات النسويات مثالًا حيًا للإرادة والمثابرة، حيث تعمل كل ناشطة في هذه المجموعة على تعزيز حقوق المرأة والمساواة في مجتمعاتهن. تحمل كل واحدة منهن رسالة مؤثرة تهدف إلى تمكين النساء ودعمهن لتحقيق العدالة الاجتماعية والحقوق القانونية.

تم اختيار أعضاء هذه المجموعة بعناية فائقة، مع التركيز على قدرتهن على الالتزام بالتدريبات المتخصصة وتنظيم لقاءات التوعية. يمثّل الحماس المستمر للتعلم وتطوير الذات سمة مميزة لهذه الناشطات، ما يدعم تطورهن المهني والشخصي في مجال حقوق المرأة ويجعل منهن قوة محركة للتغيير المجتمعي الإيجابي.

تعد هذه المجموعة عنوانًا مهمًا لدعم النساء وتوجيههن نحو تحقيق ذواتهن وأهدافهن. وبفضل التزامهن الراسخ، تمكنت الناشطات من إحداث تأثير إيجابي في محيطهن، ما يعزز بناء مجتمع يضع المرأة في مركز العملية التنموية ويحترم حقوقها.

قصة من مجموعة الناشطات: إيماني بتمكين المرأة ودورها في تحقيق العدالة

كانت مشاركتي في مجموعة الناشطات النسويات نقطة تحول عميقة في حياتي. من خلالها، ترسخ إيماني بحقوق المرأة وبالدور المهم الذي يجب أن نؤديه كنساء لتحقيق العدالة والمساواة. لطالما شعرت بحماس كبير لتمكين النساء، ودائمًا ما أسعى لرفع وعيهن بحقوقهن وتوجيههن للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة.

لا يتوقف تأثير هذه القيم على عملي أو مشاركاتي العامة فحسب، بل أصبح جزءًا أساسيًا من حياتي الشخصية. أحرص على تعزيز هذه المبادئ بين أسرتي وأهلي، ما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من هويتي ورسالة حياتي.

إيماني الراسخ بأن تحقيق مجتمع عادل يتطلب جهودًا متكاملة دفعني للعمل التطوعي خارج نطاق عملي في مركز المرأة. نظمت لقاءات توعوية حول قضايا المرأة، مدفوعة بقناعة عميقة بأن التغيير يتطلب استمرارية العطاء والإصرار.

إيمانًا مني بأهمية التطوير المستمر، التزمت بحضور تدريبات متخصصة في القضايا الحقوقية. هدف هذه الخطوة كان ولا يزال تعزيز مهاراتي ومعارفي لإيصال صوت النساء وحقوقهن إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، ولمساندتهن ودعمهن بشكل فعّال.

رحلتي مع مجموعة الناشطات لم تكن مجرد تجربة عابرة؛ بل كانت تأكيدًا على أن التغيير يتطلب تعاونًا جماعيًا، ورؤية واضحة، وإيمانًا لا يتزعزع بحقوقنا كنساء. أشعر بفخر كبير لكوني جزءًا من هذه المجموعة التي ألهمتني ودعمتني للعودة إلى المجال الذي أحبه، وأتطلع باستمرار إلى أن أكون عنصرًا فاعلًا ومؤثرًا من خلاله.

مركـز المرأة يعقـد تدريبـات مكثفة لبنـاء قدرات الناشـطات النسـويات حـول قضايـا العنـف المبنـي على النـوع الاجتماعي وآثـاره في ظل الانتهـاكات الإسـرائيلية

اسـتهدف المركز 77 من الناشـطات النسـويات في 4 تدريبات مكثفة سـاهمت فـي تمكينهن مـن تنظيم أكثـر من 60 لقاء توعية سـاهمت فـي نقـل خبراتهن لأكثـر مـن 1200 امرأة فـي مجتمعاتهـن المحلية فـي قـرى الخليل وقرى بيـت لحم، ومدينـة القدس ومخيمـات اللجوء فـي رام الله.

المركز يعقد تدريباً حـول آليات الإعلام والمناصرة محليـاً ودولياً في نابلس

اسـتهدف التدريب 44 متدربًـا/ة من مجموعة الصحافيين والناشـطات النسـويات، وهـدف إلى رفـع قدراتهم فـي تحديـد أدوات المناصرة المحليـة والدولية، والتخطيـط لحملات الضغـط والمناصرة من منظور النـوع الاجتماعـي وأنواع الحـملات وخصائصها، واسـتخدام وسـائل الإعلام والتواصـل الاجتماعـي، بالإضافـة إلـى زيـادة معرفتهم في طرق التخطيـط وتنفيذ المبـادرات المجتمعيـة الهادفة.

اجتمـاع سـنوي للمجموعـات المسـاندة ضمـن الحملـة العالميـة لمناهضـة العنف ضد النسـاء فـي نابلس

شـارك فـي الاجتماع 32 عضواً مـن محافظات شـمال الضفة الغربية، وهـدف الاجتمـاع إلـى إجـراء مراجعـة وتقييـم سـنوي لعمـل هـذه المجموعـات خلال العـام المنتهـي ووضـع الخطـوط العريضـة لخطة عمـل المجمعـات خلال العـام القادم.

المجموعات المُساندة للمركز: جُهدٌ حثيث للمساهمة في التغيير المجتمعي

بقلم: نبيل دويكات

في إطار إدراك المركز وسعيه المتواصل من أجل إحداث تغيير مجتمعي، فقد بادر قبل عدة سنوات إلى تشكيل المجموعات المساندة، كمجموعات متخصصة من المهنيين والأكاديميين والصحافيين والمحامين، من أجل تعزيز النقاش للتأثير على الخطاب داخل المجتمع الفلسطيني وزيادة فاعلية الخطاب النسوي الحقوقي لدى هذه الفئات، الأمر الذي سيسهم في إحداث تغيير مجتمعي والتأثير في عملية صنع القرار. ويأخذ المركز بالاعتبار أن الإعلام يشكل إحدى الأدوات الفعالة للتأثير على تغيير السلوك وزيادة الوعي. من خلال إشراك الصحافيين ووسائل الإعلام.

خلال أكثر من ثلاثة عقود منذ تأسيسه يدرك المركز أهمية العمل والنشاط في صفوف الفئات والشرائح الاجتماعية كافة، ذكورا وإناثا، وليس في صفوف النساء فقط لخلق وتعزيز رأي عام داعم ومساند لقضايا وحقوق النساء في جميع مجالات الحياة، ويقف إلى جانب التحركات المطلبية التي تنادي بالتغيير، ونبذ فكرة التمييز ضد النساء، وتعزيز فكرة المساواة.

نظرية التغيير

تنطلق نظرية التغيير من المفهوم الشمولي للنسوية، والفهم العميق للعلاقات المعقدة داخل المجتمع من أفراد ومؤسسات ومجتمعات محلية، وتأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية سواء محليا أم عالميًا، وهذا ما يمكن من تحديد العوامل المختلفة التي قد تساهم أو تعيق عملية التغيير الاجتماعي الذي نسعى في مركز المرأة إلى تحقيقه. إضافة إلى تأثير الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية، على النساء بشكل عام والنساء الفلسطينيات بشكل خاص، الأمر الذي يسهم في تصميم استراتيجيات وتدخلات تسهم في التأثير في علاقات القوة داخل المجتمع.

كما يدرك المركز أن هناك جوانب متعددة تؤثر على النساء وترتبط بالمستوى الفردي، والمحلي والمجتمعي والدولي، وهذا يعني أن حياة النساء (والرجال) تتشكل من خلال مجموعة معقدة ومتقاطعة من العوامل، بما في ذلك الطبقة الاجتماعية والاقتصادية والجغرافيا والعرق، والقدرات الجسدية والعقلية والتاريخ وما إلى ذلك. يأتي تطبيق المركز لهذا الإطار التحليلي متعدد الجوانب من أجل تعميق فهمنا لتجارب النساء الفردية بشكل كامل، وديناميكيات وهياكل عدم المساواة بين الجنسين، وعملية التمييز والإقصاء، والعنف ضد المرأة، والتي تؤثر على وجود المرأة في فلسطين .

نظرية التغيير في إطار مجتمعنا

انطلق المركز في نظريته للتغيير بأنه يمكن لنا إحداث تغيير على المستوى الفردي، والمجتمعي، والمؤسساتي، إضافة إلى إحداث تغيير في الثقافة المجتمعية من أجل تعزيز حقوق المرأة الفلسطينية، حتى تتمكن من العيش بكرامة وتحقيق طموحاتها وإمكاناتها البشرية وأحلامها، وممارسة حقها في تقرير المصير، والاستفادة من الفرص والنتائج، واحترامهما وتقديرهما بشكل كامل على مستوى الأسرة والمجتمع.

لقد رأينا أن ضمان الحقوق الكاملة والكرامة للمرأة الفلسطينية يتطلب فهمًا شاملاً وعميقًا أولاً للأسباب الأساسية لعملية تهميش المرأة، وأن تبعية واضطهاد المرأة (النظام الأبوي، والتمييز الجنسي وهيمنة الذكور والطبقية والتطرف الديني والعسكرة) جزء لا يتجزأ من الثقافة الفلسطينية، والهياكل المؤسساتية المجتمعية بما في ذلك الحكومة والمحاكم والمدارس وأماكن العمل ووسائل الإعلام. وثانياً إن العلاقة بين هذه الأسباب الأساسية ترتبط بالسياق السياسي المتعلق بالاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي، والعولمة الاقتصادية، والنظام الأبوي والتأثير الديني. وثالثا الآثار المترابطة والمتراكمة والتي تؤثر على المرأة بشكل مختلف وفقا للفئة المجتمعية التي تنحدر منها، والمستوى التعليمي، والوضع الاقتصادي والعمر والحالة الاجتماعية والموقع الجغرافي، وحالة اللجوء.

استراتيجيات التغيير

من أجل إحداث التغيير المطلوب فقد اتبع المركز استراتيجيات تدخل متعددة:

- المستوى الفردي من خلال العمل مع النساء ضحايا العنف: مثل تمكين النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تعزيز وحماية حقوقهن القانونية والاجتماعية، وتمكينهن من الوصول إليها والمطالبة بها، إضافة إلى رفع مستوى الوعي حول مختلف أشكال العنف ضد المرأة، كونه الخطوة الأولى في تغيير المواقف والسلوكيات التي تؤدي زيادة العنف ضد المرأة. ودعم وصول النساء إلى العدالة من خلال تقديم الخدمات والاستشارات الاجتماعية والقانونية المباشرة، وتحديد الاحتياجات والأولويات مع النساء أنفسهن، لتصميم خطط وتدخلات تسهم في دعم النساء للوصول إلى حقوقهن الاجتماعية والقانونية والمطالبة بها.
- على المستوى المجتمعي من خلال: رفع الوعي والتدريب والتوجيه، بالعمل مع النشطاء المجتمعيين، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لنقل معارفهم إلى أعضاء المجتمع الآخرين. من هنا يقوم المركز بخلق وكلاء للتغيير قادرين على المشاركة في حماية وتعزيز حقوق المرأة في مجتمعاتهم، وبالتالي، المساهمة في إحداث التغيير المجتمعي المنشود.

المجموعات المساندة كوكلاء للتغيير المجتمعي

سعى المركز من خلال تشكيل المجموعات المساندة إلى العمل مع الرجال والشباب لحشد مختلف أعضاء المجتمع، من أجل تعزيز الحشد والتأييد، لتعزيز حقوق المرأة، وذلك من خلال النوادي الشبابية والمتطوعين ولجان الحماية المحلية والمهنيين، من أجل التأثير على أعضاء المجتمع الآخرين، ولخلق وكلاء للتغيير. فحشد أفراد المجتمعات المحلية، والعمل من خلال الشبكات والائتلافات، يمكننا من زيادة الضغط على أصحاب الواجب، من أجل إحداث التغيير الفعال والممنهج، وتعزيز دورنا في التأثير في السياسات وعملية صنع القرار وتحقيق أهداف عدة أساسية واستراتيجية هي:

- مراجعة السياسات والإجراءات من أجل إنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة في فلسطين
- زيادة وعي المجتمعات المحلية من أجل القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة.
- تعزيز قدرات أفراد المجتمع بما في ذلك النساء والمؤسسات القاعدية والنسوية من أجل تعزيز وحماية حقوق النساء
- التأثير على أعضاء المجتمع المحلي من أجل تبني خطاب نسوي حقوقي

الإنتاج المعرفي
كتب تقارير ودراسات

تزويج الطفلات... بين: خليط من قوانين بالية وتعديلات قاصرة وثقافة تقليدية مشجعة لاستمرار الظاهرة

في مقدمتها لهذه الدراسة أشارت رندة سنيورة- المديرة العامة للمركز إلى أنه «في ظل نظام قانوني مهترئ متوارث عن الحقب التاريخية السابقة، يميز بشكل جلي بين حقوق الإناث والذكور ولا يتناسب مع التطورات الاجتماعية المختلفة، ويبقي النساء رهينة للتمييز والعنف المبني على النوع الاجتماعي، ولا يحقق العدالة للنساء في أروقة المحاكم بسبب الهياكل القانونية القديمة التي لا تواكب العصر. وعلى الرغم من القرار بقانون لتعديل المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية الأردني المؤقت لعام 1976، والصادر في كانون الأول 2019، الذي قام برفع سن الزواج لكلا الجنسين لثمانية عشر عامًا باستثناءات، إلا أن ظاهرة تزويج الطفلات استمرت في المجتمع الفلسطيني بالرغم من أن الإحصاءات الرسمية تشير إلى تدني معدلات تزويج الطفلات. ويعود ذلك إلى استخدام الاستثناءات في القرار المعدل للمادة الخامسة مدخلا للحصول على موافقة قاضي القضاة الشرعي على تزويج الفتيات دون سن الثامنة عشرة، أو التلاعب على القانون من خلال تسجيل عقود زواج لدى المحامين ومن ثم تسجيلها رسميا عند وصول السن القانونية، أو غيرها من طرق الالتفاف على القانون وفرض الأمر الواقع للحصول على موافقة قاضي القضاة الشرعي على تسجيل العقود، ومن ضمنها حدوث الحمل، أو المطالبة بإثبات نسب الأطفال وغيرها من الالتفافات التي لا تعكس بشكل أكيد النسب الحقيقية المتعلقة بتزويج الطفلات بالإحصاءات الرسمية.

في هذه السيناريوهات الطويلة والمكررة في الغالب تكون بعض النساء والفتيات في سن دون العشرين عاما من العمر، أو ما حولها، ولدى الواحدة منهنّ عدد من الأطفال، وهذا يعني أنها تزوجت، بالأصح تم تزويجها في عمر مبكر جدا من طفولتها، وبالطبع تكون قد تركت مقاعد الدراسة للاهتمام بواجبات الحياة الأسرية التي وجدت نفسها في معمعانها، لم تُتَح لها أي فرص للدراسة أو العمل أو غيرها، وفي أحسن الأحوال تجد نفسها بعد الطلاق قد اضطرت إلى العودة إلى بيت عائلتها، ومعها أطفالها، ليس لديها القدرة والإمكانية ولا هي مؤهلة لإعالتهم. تفاصيل وأسئلة كثيرة تظهر في هذا السيناريو، الواقعي والموجود في تفاصيل حياتنا ومجتمعنا: كيف تتصرف النساء والفتيات في هذه الحالة؟ وما هي إمكانياتها وقدرتها على التصرف؟ ما الذي بإمكانها أن تفعله؟ كيف تنظر لنفسها ولأبنائها وعائلتها؟ كيف تنظر عائلتها لها ولأبنائها؟ كيف ينظر المجتمع لكل هذه الصورة؟ وكيف تتعامل مؤسسات المجتمع المختلفة مع كل هذه المخرجات؟ وأي أعباء تضاف على المؤسسات الاجتماعية والصحية وغيرها؟

أسئلة كثيرة وقائمة طويلة منها، يزداد طولها باستمرار وجود هذه الظاهرة، التزويج المبكر، تطرح نفسها في وجه المجتمع ومؤسساته؟ وتفرض نفسها على أجنداته وتدفعنا جميعا إلى البحث والدراسة حول كل ذلك، من أجل إيجاد مخارج أكثر أمنا وراحة للمجتمع وفئاته المختلفة، وهذا ما حاولنا تحقيقه في هذه الدراسة البحثية."

جاءت هذه الدراسة انطلاقا من حاجة وضرورة مجتمعية لتسليط الضوء على هذا الموضوع الهام في مجتمعنا الفلسطيني، مؤكدا على أن فكرة الدراسة نبعت أصلا خلال فعاليات المركز في استقبال النساء والفتيات المتعرضات للعنف وانتهاك حقوقهن وتقديم الدعم والإرشاد القانوني والاجتماعي لهن، حيث يستقبل المركز في مكاتبه المختلفة ما معدله (400-500) امرأة وفتاة في حاجة للمساندة نتيجة تعرضهن للعنف وانتهاك الحقوق. وبين انه على مدار السنوات تبين أن نسبة مهمة من المتوجهات للمركز كن قد مررن سابقا بتجربة «التزويج المبكر» وهو ما لفت الانتباه إلى الانعكاسات السلبية المختلفة لتزويج الطفلات على حياتهن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، بل إن هذه التأثيرات السلبية امتدت أيضا إلى جهات اجتماعية مختلفة كالأطفال والعائلات، والمؤسسات الاجتماعية، والصحية، وغيرها.

أما اهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة فتمثلت في الدعوة إلى استمرار وتعزيز حملات تغيير الثقافة المجتمعية

التـي تهـدف إلى تعزيـز التغييـرات الإيجابية في ثقافـة المجتمع تجاه قضايـا المرأة عمومـاً وسـن الزواج خاصـة، إضافةً إلى دعوة المؤسسـات المجتمعية عامة والقضاء الشـرعي خاصة إلى إنشـاء وتبني برامج توعية وتثقيف للفئات الشـابة حول ماهية وشـروط ومتطلبات ومسـؤوليات الزواج وبناء أسـرة. تشـجيع القضاء الشـرعي على الانفتاح والشفافية في توفيـر قاعـدة بياناته المتعلقـة بقضايا الزواج والـطلاق وإتاحتها للراغبين في البحث والدراسـة ودعوته إلى التشـدد في ضبـط الحـالات الاسـتثنائية للـزواج من خلال وضـع معايير صارمـة وحازمة وشـروط لقبول الطلبـات الاسـتثنائية. وأخيراً التوصيـة بـالاطلاع على تجـارب بعض الدول العربيـة والإسلامية في هذا المجال ودراسـتها للاسـتفادة منها.

للدراسة كاملة: https://tinyurl.com/5yxjehaw

دليل رصد وتوثيق قتل النساء في المجتمع الفلسطيني

يهـدف الدليـل إلـى تنظيم وتأسـيس برنامـج الرصـد والتوثيق التابـع للمركز، والـذي يعد جانبًا رئيسـيًا من عمـل المركز، حيـث ينبثـق مـن النهج النسـوي الحقوقي الذي انتهجـه المركز في رصد وتوثيـق وتحليل قضايا قتل النسـاء. يركز الدليل علـى عدة جوانب منهـا الإطار القانونـي وتقديم نظرة عامة علـى جرائم قتل الإنـاث، كمـا ويقدم الدليـل منهجية وأهـداف الرصد والتوثيق التـي ينتهجها المركـز كذلـك منهجيـة جمـع البيانـات وحفظهـا وتنظيمهـا وتحليلهـا وطرق اسـتخدامها فـي حـملات المناصرة، وطـرق قياس التأثيـر وإجـراء التقييمات المستمرة.

للدليل كاملاً: https://tinyurl.com/e5uadcw3

دليل مُبسـط حول إجـراءات التوجّه لتنفيذ الأحـكام في دائرة التنفيذ الشـرعي

مركـز المرأة مؤسسـة فلسـطينية أهليـة غير هادفـة للربح تعمـل على تعزيز حقـوق النسـاء وحمايتها وتمكينها قانونيـا، لذا وبعد مسـيرة طويلة من دعم النسـاء وتقديـم خدمات اجتماعيـة وقانونية لهن لمسـنا خلالها حاجة النسـاء الأساسـية لمعلومات محددة وبسـيطة لمسـاعدتهن في تنفيذ الأحكام التي يحصلـن عليها، حيـث إن المركز يعمل على تمكين النسـاء في متابعة إجراءات التنفيـذ الخاصـة بقضاياهن، ومعرفـة كل ما يتعلق بهـذه الإجراءات لتحصيل الحقوق فهذه المرحلة حاسـمة في المسـار القانونـي ويوجـد خصوصية في تفاصيلهـا، عمل النادي الحقوقي النسـوي «وهـو مجموعـة مختصة مـن المحاميات والمحامين الشـباب الذيـن انخرطوا فـي تجـارب تدريبية وعملية مع المركـز» على وضع هذا الدليل المبسـط بين يديك لمسـاعدتك والإجابة عن بعض التسـاؤلات التي قد تتبـادر إلى ذهنك أثنـاء متابعة عمليـة التنفيذ وقـد تكونين بحاجة إلـى إجابات دقيقة.

للدليل كاملاً: https://tinyurl.com/35d5tzby

حلقات نقاش في قلقيلية ونابلس تناقش دراسة «تزويج الطفلات... خليط من قوانين بالية وثقافة تقليدية مشجعة لاستمرار الظاهرة»

ضمن الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة نظمت المجموعة المساندة زيارة إلى بلدة عزون في محافظة قلقيلية بهدف تعزيز التنسيق والتشاور بين أعضاء المجموعة في محافظات شمال الضفة الغربية، حيث حل 15 عضوا من المجموعة من محافظة نابلس ضيوفا على أعضاء المجموعة من بلدة عزون، وعقدت حلقة نقاش في البلدة حول دراسة تزويج الطفلات.

كما عُقدت حلقةٌ أخرى مع ناشطات نسويات في المركز التنويري في نابلس تم خلالها استعراض الدراسة وقد شهدت الجلسة نقاشًا واسعًا حول تفاصيل الدراسة والتوصيات التي خرجت بها، خاصة في مجال توفير الضمانات العملية التي تكفل الالتزام بالسن القانونية للزواج، وإغلاق كل المنافذ التي تتيح إمكانية التهرب من تطبيق القانون.

مكتبــة المركز.. مصدر هام للمعلومات والمراجع المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي

بلـغ عـدد رواد المكتبـة خلال عـام 2024 (154) زائـرًا/ة (117) إنـاث و(37) ذكور، من باحثيـن/ات ومدربين/ات في مجال حقـوق المرأة والإنسـان، وأخصائيات اجتماعيات، ومحامين/ات، ومستشـارين/ات، وصحافييـن/ات، وكاتبات، وممثلين/ات عن الوزارات الفلسـطينية، وممثلين/ات عن مؤسسـات أجنبية، وطلبة من حملة التحضير لرسـالة الدكتوراه، والماجسـتير والبكالوريوس.

أمّـا بالنسـبة لقائمـة العناويـن والمواضيع التي بحـث عنها رواد المكتبـة فقد كانت طويلة ومتنوعة تمحورت حول الحضانة والمسـكن والطلاق، زواج الطفلات، الأموال المشـتركة بعد الـزواج، البيوت الآمنـة، الجرائـم الإلكترونية، التحرش الجنسـي في أماكن العمل، قتل النسـاء، الانتهاكات الإسـرائيلية ضد المرأة الفلسـطينية، قانون العقوبـات، نظـام التحويـل الوطني للنسـاء المعنفـات، قرار مجلـس الأمن 1325، والدستور الفلسـطيني، وغيرها.

وشـارك المركـز في معـرض الكتـاب الخامـس بعنوان "صمـود رغم القيـود" في سـاحة بلديـة البيـرة/ أيلـول 2024 تم خلالها عـرض منشـورات المركز.

كتــاب فــي مكتبة المركــز .. تولّــي القيــادة: حقيبة مصــادر حول القيادة والتوجيه للنســاء ذوات الإعاقة

المحتوى:

غالبـا مـا يتبـادر إلـى أذهاننـا عندما نسـمع مصطلحات مثـل «قيـادة» أو «قائـد» أن الحديـث يدور عن شـخص معروف يتخـذ زمـام المبـادرة أو أن الحديـث يـدور عن شـخص أعلى مـن الآخريـن أو يتقدمهم، وعـادة ما يتم اسـتخدام مصطلح «قـادة» في وسـائل الإعلام لتصوير رموز ذكورية من الشـخصيات السياسـية، أو العلماء أو كبـار الموظفين...الخ فطالما أن القيـادة الذكوريـة تتمحـور حـول النفوذ والتسلسـل الهرمي أي امـتلاك القوة والسـيطرة على الآخرين... أمـا القيادة النسـوية وخاصـة للنسـاء ذوات الإعاقة فتختلف بعض الشـيء عن النمـاذج التقليدية للقيادة. فهي تلـك التي تركز على المرأة وتشـجع التغييـر الاجتماعي وتعزز دور تبـادل الموارد والمعلومـات والنفوذ.

إن تمكيـن النسـاء ذوات الإعاقـة فـي حصولهـن علـى حقهـن فـي المواطنة ولتحقيـق المسـاواة والمشـاركة يتـم تحقيقهـا أساسـا مـن قبلهن وذلـك أثناء اللقـاء مـع بعضهـن البعض لتبـادل الخبرات والتجـارب وهذا ما يسـاعدهن على اكتسـاب القـوة من بعضهـن البعض، وإيجـاد الإرادة والقـدرة اللازمتين من أجل العمـل علـى تغيير ظـروف المـرء، ولا يعتبر هـذا عمليـة هينة بالنسـبة لهن أو المجتمـع علـى الصعيـد الأوسـع ومع ذلك يعـد تمكينهـن عنصرًا أساسـيًا في النضـال من أجـل تحقيق المشـاركة وتكافـؤ الفرص.

لـذا يجـب علـى الجميع من مؤسسـات وأشـخاص اتخـاذ موقف مناصـر وداعم لإحـداث تغييـر إيجابـي في حيـاة النسـاء ذوات الإعاقة.

إعداد: كارولين فرومادر وآن ستور

يقع الكتاب في 248 صفحة

تقديم: ميسون سمور- مسؤولة المكتبة

عضـوات وأعـضـاء مجلـــس الإدارة
والهيئة العامة للمركز

عضوات وأعضاء مجلس الإدارة والهيئة العامة للمركز

الدكتورة ليلي فيضي	رئيسة مجلس الإدارة
السيدة لنا بندك	نائبة رئيسة مجلس الإدارة
السيدة سميرة حليلة	أمينة الصندوق
السيدة رتيبة أبو غوش	أمينة السر
الدكتورة سحر القواسمي	عضوة مجلس إدارة
السيدة تامي رفيدي	عضوة مجلس إدارة
السيد عبد القادر الحسيني	عضو مجلس إدارة
السيد فهمي شاهين	عضو مجلس إدارة

والسيدات والسادة (مع حفظ الألقاب):

رنا النشاشيبي	زعل أبو رقطي	زياد عثمان
هانيا البيطار	رجاء رنتيسي	ماجدة المصري
ريما نزال	وليد نمور	رشا حماد
ميسون عودة	زهيرة كمال	علياء العسالي
نائلة عايش	سلوى النجاب	حلمي أبو عطوان
لينا عبد الهادي	رحاب صندوقة	إيمان ناصر الدين
لميس العلمي	فارسين شاهين	سوار عودة
فاطمة المؤقت	سهير عودة	غازي بني عودة
نور بمباشي	سليم تماري	فليتسيا أديب

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

المقر الرئيسي	23 شارع وديعة شطارة – بطن الهوى – رام الله هاتف: 00970-2-2956146/7 أو 00970-2-2967915/6 فاكس: 00970-2-2956148 ص.ب 54262 القدس –الرمز البريدي 91516 البريد الإلكتروني: info@wclac.org
مكتب القدس	6 شارع الجوزة – بيت حانينا – خلف سوبر ماركت جعفر-القدس ص.ب 54262 القدس – الرمز البريدي 91516 هاتف: 0097226282449 تلفاكس: 00972-2-6281497
مكتب الخليل	الخليل - رأس الجورة - قرب دائرة السير-عمارة حريزات – الطابق الثاني تلفاكس: 00970-2-2250585
مكتب بيت جالا	بيت جالا – شارع المغتربين – بجانب بيت الشيوخ – بناية رقم 76 هاتف: 00970-2-2760780
خط المساعدة المجاني	1800807060

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مركـز المرأة للإرشـاد القانونـي والاجتماعي هو مركز نسـوي فلسـطيني مسـتقل غيـر ربحي وغيـر حكومي تأسـس في القـدس عـام 1991، قائم على حقوق الإنسـان ويسـعى إلى حماية المرأة وتمكينهـا، وكذلك دعمها فـي الوصـول إلـى حقوقهـا الكاملة مـن خلال تعزيـز النظـام الاجتماعي والقانونـي والتشـريعي الـذي يضمـن المسـاواة بين الجنسـين ووصول المـرأة إلـى العدالـة، مـن خلال التنشـيط ومشـاركة جميع أفـراد المجتمع لتحـدّي المنظومة الأبويـة؛ وتوظيف الآليات الوطنيـة والإقليمية والدولية بما يتماشـى مـع الاتفاقيـات الدولية لحقوق الإنسـان.

إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – رام الله – 2025